بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة مؤتة

كلية الآداب

قسم اللغة العربية

المنصوبات بين القاعدة التركيبيّة والقيمة الدلالية في ضوء علم اللغة المعاصر

تأليف:

خلدون جميل إسكندر الحنيطي

بإشراف الدكتور:

يحيى عبابنة

١٩٩٨م

جامعة مؤتة

كلية الآداب

قسم اللغة العربية

المنصوبات بين القاعدة التركيبية والقيمة الدلالية في ضوء علم اللغة المعاصر

إعداد الطالب

خلدون جميل إسكندر الحنيطي

الرقم الجامعي : (٦/٩٥٠٢٠١٠٠٩)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في اللغة العربية .

تخصص / لغة ونحو

لجنة المناقشة:

١- الدكتور يحيى عبابنة .... مشرفاً ورئيساً

٢- الدكتور عبد القادر مرعي .... عضواً

٣- الدكتور محمود كناكري .... عضواً

١٩٩٨م

إهـــــــــداء :

إلى والديّ اللذين أحسنا تربيتي وتعليمي.

إلى أخواني وأخواتي الذين تحملوا معي شيئاً كبيراً من عناء هذا العمل .

أقدم هذا الجهد عربونَ محبة ووفاء .

خلدون الحنيطي

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذي الجليل الدكتور يحيى عبابنة الذي لم يألُ جهداً في متابعة الرسالة، وتصويب ما فيها من أخطاء، حتى خرجت إلى النور.

فجزاه الله عنا خير الجزاء .

كما أتقدم بالشكر والامتنان إلى الدكتور عبد القادر مرعي أستاذ اللغويات المشارك في جامعة مؤتة لقبوله مناقشة هذه الرسالة، وإلى الدكتور محمود كناكري أستاذ اللغويات المشارك بقسم اللغة الإنجليزية في جامعة مؤته لتفضله بقبول المناقشة العلمية لهذه الرسالة.

وقال الرسول الكريم – عليه الصلاة والتسليم – " من آتى إليكم معروفاً فكافئوه فإن لم تستطيعوا فاشكروه حتى تعلموا أنْ قد كافئتموه" ولهذا أقدم شكري الجزيل إلى كل من قدّم عوناً حتى ولو كان قليلاً، وأخصّ بالذكر: الصديق العزيز طارق طه ، والسيد محمد أبو خضير والأخ وليد الوراسنة وأحمد الأمير، ورائد محمود دوبنع، ومحمد عبد الله صلاح .

ملخص البحث

لقد درستُ في هذا البحث موضوع المنصوبات بين القاعدة التركيبية والقيمة الدلالية في ضوء علم اللغة المعاصر، حيث قسّمت المنصوبات إلى ثلاثة أقسام:

١- المفاعيل: وتشمل: المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول معه، والمفعول فيه، والمفعول لأجله.

٢- المحمول على المفعول به: ويشمل :الاختصاص ، والتحذير ،والإغراء، والاشتغال ،والنداء ، والاستثناء (بعض حالاته) ،والتعجب.

٣- المشبّه بالمفعول له لفظاً: ويشمل الحال والتمييز .

وقد ركّزتُ في هذه الدراسة على ما يلي:

أ- نظرية العامل النحوي: يرى النحويون أن الحركة الإعرابية يجب أن تكون أثراً لعامل، فإن لم يكن هذا العامل ظاهراً فلا بدّ من تقديره؛ وذلك حتّى تطّرد الأساليب النحوية على وتيرة واحدة، فكل عامل لا بدّ له من معمول، وكل معمول لا بد له من عامل.

ب- نظرية الإسناد: يرى النحويون أن فائدة الجملة لا تتمّ إلا بتوافر عناصر الإسناد: المسند والمسند إليه، فإذا لم يكونا موجودين، فلا بدّ من تقديرهما؛ وذلك لتعميم قاعدتهم التي تقول: إن كل مسند لا بدّله من مسند إليه.

جـ- ما يطرأ على بعض الأنماط اللغوية من تحويلات أسلوبية.

وتخلص هذه الدراسة إلى أن التطبيق العام لنظام الإسناد على بعض الأنماط اللغوية التي لا يمكن إخضاعها للنظام الإسنادي تضييق على اللغة العربية؛ فهناك كثير من الجمل غير الإسنادية، وفيها من المعنى ما يحسن السكوت عليه.

ومن النتائج المهمة في هذا البحث ما يلي:

_ أن القول بالعامل المعنوي في بعض المنصوبات أقرب إلى طبيعة اللغة، وينأى بها عن التقدير الذي يجعل من اللغة ضرباً من التعقيد، والتأثر بالفلسفة.

_ أن تقدير العامل في بعض الأنماط اللغوية التي لم يكن فيها العامل ظاهراً ما هو إلا تسويغ للحركة الإعرابية التي يجب أن تكون أثراً لعامل، فإن لم يكن ظاهراً فلا بد من تقديره.

_ للفتحة دور بارز، إذ تقوم في بعض الأنماط اللغوية بنقل الجملة من باب الإخبار إلى باب الإنشاء، كما في جملة الاختصاص.

وقد أجملت نتائج البحث في الخاتمة.

المقدمـــــــة

يقوم هذا البحث على مناقشة فكرة التوافق بين المعنى والتركيب في النحو العربي، وعلى بيان أثر نظرية العامل في صياغة القاعدة النحوية في أبواب المنصوبات المختلفة، حيث أفرد النحويون القدامى قاعدة تقول: إنّ الفتحة علامة على المفعولية، فكل منصوب لا يخرج عن كونه مفعولاً، أو محمولاً عليه، أو مشبهاً به، مما دفعهم في كثير من الأحيان إلى التغاضي عن المعنى بالنظر إلى هدفهم وهو دعم القاعدة النحوية، ولعل أهم باب ركزت عليه هذه الدراسة باب الإسناد والعامل.

ولذا فإنني قدّمتُ في الدراسة تصوراً جديداً لعلة بعض المنصوبات والإسناد، من حيث العلاقات السائدة بين أجزاء الجملة، وتقسيمها إلى جمل إسنادية وغير إسنادية، والتحويلات الأسلوبية، وغيرها مما هو وارد في البحث .

وتهدف الدراسة إلى ما يلي :

- الكشف عن الدلالة الصوتية والنحوية والصرفية للحركات الإعرابية .

- إبراز مجمل آراء النحويين – قدامى ومحدثين – فيما يتعلق بدلالة الإعراب على المعاني، وحاولت بالحجة البرهنة على هذه الدلالة.

- إبراز مجمل آراء النحويين – بصريين وكوفيين – فيما يتعلق بعامل النصب في المنصوبات، وربطها بآراء المحدثين .

- التركيز على العامل المعنوي، وخصوصاً عاملَ الخلاف لِمَا له من أثر في تسهيل النحو وتيسيره.

- تفسير بعض الأنماط اللغوية في ضوء ما أطلق عليه مصطلح التحويلات الأسلوبية.

ولعلّ شحّ المراجع كان من أبرز المشاكل التي واجهتني، حيث لا توجد دراسة متخصصة في هذا الموضوع، غير أننا نجد بعض اللفتات القليلة في كتاب " إحياء النحو" لإبراهيم مصطفى، و" النحو الجديد " لعبد

جزئيات هذا البحث، وذلك مثل:أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب في الآيات القرآنية والشواهد الشعرية للدكتور يحيى عبابنة، والإعراب على الخلاف للدكتور صاحب أبو جناح.

وقد قسّمت البحث إلى تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة:-

التمهيد: درست فيه مصطلح الإعراب لغة واصطلاحاً، والحركات الإعرابية والسكون، ودلالة الحركات على المعاني النحوية عند العلماء القدماء والمحدثين، وتناولت بالإضافة إلى ذلك نظرية العامل ونظرية الإسناد.

الفصل الأول: تناولت في هذا الفصل المفعول، وقسمته خمسة أقسام: المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول معه، والمفعول فيه، والمفعول لأجله.

الفصل الثاني: تناولت في هذا الفصل المحمول على المفعول به وقسمته سبعة أقسام: الاختصاص، والتحذير، والإغراء، والاشتغال، والنداء، والاستثناء والتعجب.

الفصل الثالث: تناولت في هذا الفصل المشبه بالمفعول به لفظاً، وقسمته قسمين : الحال والتمييز.

الخاتمة: تناولت في الخاتمة أهم النتائج التي تمخضت عنها الدراسة .

وأما المنهجية التي اتبعتها في الدراسة فكانت كما يلي: تقديم ملخص لكل باب من أبواب المنصوبات، وإبراز عامل النصب، وبيان أثر تقدير العامل وعناصر الإسناد في معنى الجملة وتركيبها، وما يطرأ على بعض الأنماط اللغوية من تحويلات أسلوبية.

والجديد في هذه الدراسة هو محاولة أن تكون نظرية التحويلات الأسلوبية البديل عن نظرية العامل النحوي؛ إذ حاولتُ جاهداً تطبيق نظرية التحويلات على معظم المنصوبات الواردة في هذه الدراسة.

ونظرية التحويلات الأسلوبية هي تغير أسلوب المتكلم من شكل إلى آخر، وأثر هذا التغير في المعنى. ومثال ذلك: (جاء زيدٌ الفاسق)؛ فإذا رفعنا (الفاسق) فإنها تكون صفة ملازمة لزيد . أما إذا قمنا بتحويل الضمة إلى فتحة فنصبنا (الفاسق) فسيكون المراد من هذا التحويل الذم والشتم.

وقد اعتمدت في دراستي هذه على المصادر المختلفة، وذلك مثل: الكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرد، ومعاني القرآن للفراء، والجمل للزجاجي، والخصائص لابن جني، والرد على النحاة لابن مضاء القرطبي، والإنصاف للأنباري ، وهمع الهوامع للسيوطي.

زيادة على المراجع الحديثة، وذلك مثل: إحياء النحو لإبراهيم مصطفى، ونحو المعاني لأحمد الجواري، ودراسات في علم اللغة لكمال بشر، واللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان، وعدد من البحوث المنشرة في المجلات المتخصصة .

وأسأل الله العلي القدير أن أكون قد وفقت في هذه الدراسة التي عساها أن تكون في ميزان حسنات المجتهدين .

وفي ختام هذه المقدمة أتقدم بالشكر الجزيل، والتقدير العظيم لإستاذي الفاضل الدكتور يحيى عبابنة على ما بذله من جهد في متابعة الرسالة، وتصويب الأخطاء، فكان مثال الأب الحاني، والمرشد المثالي في إسداء النصح والإرشادات، وتقديم كل يلزم هذه الدراسة من المصادر والمراجع حتى اكتملت بالصورة التي عساها أن تنال القبول والرضى .

وأشكر عضوي المناقشة الدكتور عبد القادر مرعي والدكتور محمود كناكري على ما تجشماه من عناءٍ في قراءة البحث وتوجيهه.

عافاكم الله، وأدام عليكم الصحة والبهجة لتبقوا شعلة سرمدية تنير الطريق المظلمة علماً .

وفقكم الله وسدد خطاكم، فهو الهادي سواء السبيل، إنه نعم المولى ونعم النصير.

خلدون الحنيطي

تمهيد

الإعراب لغة واصطلاحاً :

الحركات الإعرابية :-

- الضمة (على المستوى الصوتي والصرفي والنحوي) .
- الفتحة (على المستوى الصوتي والصرفي والنحوي) .
- الكسرة (على المستوى الصوتي والصرفي والنحوي) .
- السكون .
- دلالة الحركات الإعرابية على المعاني عند العلماء القدماء والمحدثين .
- نظرية العامل في النحوي العربي .
- نظرية الإسناد في النحو العربي .

الإعراب لغة واصطلاحاً:

الإعراب لغةً :

والإعراب مصدر(أَعْرَبَ)، ولهذه المادة ومشتقاتها معانٍ لغوية كثيرة يدور معظمها حول الإبانة والإفصاح والظهور؛ يقول أبو منصور الأزهري:" الإعراب والتعريب معناها واحد وهو الإبانة، يقال: أعربَ عنه لسانه وعرَّب، أي: أبان وأفصح"(١) "وأعرب بحجته؛ أي: أفصح بها(٢)" "وعرّبَ مَنْطِقَه، أي: هذّبه من اللحن" .(٣)

"وَعَرَبِيّة الفرس: عِتْقُهُ وسلامَتُهُ من الهُجْنَةِ "(٤)،"وأعرب الرجل إذا تكلم بالفحش؛ فأظهر ما ينبغي ستره، ومنه حديث عطاء أنه كُرِه الإعراب للمُحْرِم، وهو الإفحاش في القول " . (٥)

"ويقال: عَرِبت الدّابة: جالت في مرعاها، وأعْربها صاحبُها، أي أجالها، وفيه معنى الظهور والخروج إلى المرعى، وأعربتَ الشيء، أي حسّنته، أو أظهرتَ محاسنه،ومنه تسمية المرأة بالعَروب؛ إذا كانت تتحبب إلى زوجها بإظهار محاسنها "(٦) . و"أعربتَ الكلام، أي: أزلتَ عَرَبَه، وهو فساده".(٧)

يتضح لنا مما يتقدم أن الإعراب لغةً يرتبط بالمعاني اللغوية التالية: الإبانة ، والإفصاح، والتهذيب، والسلامة من الهجنة، والإفحاش في القول، والظهور والتحسين،والسلب والإزالة.

---

(١)تهذيب اللغة: الأزهري (عرب) ٣٦٢/٢.

(٢) لسان العرب: ابن منظور(عرب) ٥٨٩/١.

(٣) المصدر السابق (عرب) ٥٨٩/١.

(٤) المصدر السابق (عرب) ٥٩٠/١.

(٥)المصدر السابق (عرب) ٥٩٠/١.

(٦) أسرار العربية: الأنباري: ١٨.

(٧) تهذيب اللغة (عرب): ٣٦٢/٢.

الإعراب اصطلاحاً:

جاء في كتاب سيبويه في باب مجاري أواخر الكلم من العربيـــة أنّه على ثمانية مجارٍ قال سيبويه : "وإنّما ذكرتُ لك ثمانية مجارٍ لأفرق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة مما يحدث فيها العامل ليس شيء منهما إلا وهو يزول عنه، وبين ما يُبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه بغير شيء أحدث فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف،وذلك الحرف حرف الإعراب، فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب ".[1]

وفرّق المبرّد بين الإعراب والبناء بقوله : " الحركات تُسمى بهذه الأسماء إذا كان الشيء معرباً فإذا كان مبنياً لا يزول من حركة إلى أخرى، نحو: حيث وقبلُ" .[2]

ولعلّ أولَ من حدّ الإعراب هو أبو القاسم الزجاجي [3]، يقول: "إنّ النحويين لما رأوا في أواخر الأسماء والأفعال حركات تدلُ على المعاني وتبين عنها سمّوها إعراباً وكأن البيان بها يكون، فالإعراب :الحركات المبيّنة عن معاني اللغة " .[4]

فالحركات الإعرابية تسمى بهذا الاسم؛ لأنها تبين وتفصح عن المعاني اللغوية .

أما الفارسي فقد عرّفه بقوله : "أن تختلفَ أواخر الكلم لاختلاف المعنى " .[5]

وأشار السيوطي إلى أنّه " ليس مطلقُ الحركة إعراباً ،وإنما الحادث بالعامل هو الإعراب " [6]

---

(١) الكتاب: سيبويه: ١/٩٠.

(٢) المقتضب: المبرد ١/٥.

(٣) الإعراب وأثـــره في ضبط المعنى ص٥٥.

(٤) الإيضاح: الزجاجي ص٩٢.

(٥) الإيضاح العضدي ١/١١.

(٦) الأشباه والنظائر : السيوطي ١/٧٤.

وبهذا نستطيع أن نقول - بناءً على ما تقدم -إنَّ الإعراب هو تغير آخر الكلمة رفعاً أو نصباً أو جراً أو جزماً بتأثير العامل الداخل عليها .

وللإعراب معنى آخر بين المشتغلين بالعلوم العربية [١] هو التطبيق العام على القواعد النحوية المختلفة ببيان ما في الكلام من فعل، أو فاعل، أو مبتدأ، أو خبر، أو مفعول، أو حال، أو غير ذلك من أنواع الأسماء والأفعال والحروف، وموقع كل منهما في جملته [٢]. وذكر عبد المتعال الصعيدي أن الإعراب هو تصرف أهل العربية في أواخر كلماتها بين نصب وخفض وجزم؛ لأن الكلمات بعضها مرفوع الآخر، وبعضها منصوب الآخر، وبعضها مجرور الآخر، وبعضها مجزوم الآخر. [٣]

الحركات الإعرابية :

لا بدّ لكل ضرب من أضرب الإعراب علامةٌ يُعرف بها، ولذا فقد اصطلح النحويون له علامات مميزة حتى لا يختلط على السامع المراد من الكلام، واصطلحوا لهذه العلامات ألفاظاً مميزة لها . [٤]

ويُعد أبو الأسود الدؤلي أول من ابتكر رموزاً لهذه الحركات؛ إذ تذكر الروايات أن زياد بن أبيه قد وجّه أمراً إلى أبي الأسود الدؤلي بوضع نَقط يحرر حركات أواخر الكلمات في كتاب الله- عز وجل - فتصدى أبو الأسود الدؤلي لهذا العمل الجليل فاتخذ كاتباً حاذقاً من بني عبد القيس، وقال له : إذا رأيتني قد فتحت شفتيّ بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه، وإن ضممتُ شفتيّ فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإذا كسرت شفتيّ فاجعل النقطة من تحت الحرف، فإن أتبعتُ شيئاً من ذلك غُنّةً فاجعل مكان النقطة نقطتين. [٥]

---

(١)في المصطلح النحوي البصري د. يحيى عبابنة، ٢٦.

(٢) النحو الوافي: عباس حسن ٧٤/١.

(٣) النحو الجديد: عبد المتعال الصعيدي ص٢٤.

(٤)في المصطلح النحوي البصري ص٣٣.

(٥) معجم الأدباء: ياقوت الحموي ٣٤/٢-٣٥، والفهرست: ابن النديم ص ٦٠، ونزهة الألباء في طبقة الأدباء ص ٢١، وفي المصطلح النحوي البصري ص ٣٣.

ونرى أنّ هذه الرموز التي ابتكرها أبو الأسود الدؤلي للحركات الإعرابية صعبة جداً من حيث الاستعمال. وهذا الأمر دفع الخليل بن أحمد الفراهيدي إلى ابتكار رموز أيسر استعمالاً من تلك التي ابتكرها الدؤلي، فابتكر الرموز الكتابية التي نستخدمها اليوم لهذه الحركات. قال الداني: " وقال الحسن بن كيسان، قال محمد بن يزيد: الشكل الذي في الكتب هو من عمل الخليل، وهو مأخوذ من صور الحروف، فالضمة واو صغيرة الصورة في أعلى الحرف لئلا تلتبس بالواو المكتوبة، والكسرة ياء تحت الحرف، والفتحة ألف مبطوحة فوق الحروف". (١)

ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أنّ الكتابة السّامية قد عُنيت بالأصوات الساكنة فقط فرمز لها الكُتّاب برموز، ثم أحسّ هؤلاء الكُتّاب بأهمية أصوات اللين فاستخدموها في بعض النقوش (٢). يقول: " وأصوات اللين مع أنها عنصر رئيسي في اللغات، ومع أنها أكثر شيوعاً فيها لم يُعنَ بها المتقدمون من علماء العربية فقد كانت الإشارة إليها دائماً سطحية لا على أنها من بنية الكلمة، بل كعرض يعرض لها، ولا يكون منها إلا شطراً فرعياً، وليست العربية وحدها التي أهمل في بحثها أصوات اللين، بل شاركها في هذا أخواتها السّامية، ولعل ما دعا إلى هذا الإنحراف أنّ الكتابة السّامية منذ القدم عُنيت فقط بالأصوات الساكنة فرمزت لها برموز، ثم جاء عهد عليها أحسّ الكُتّاب بأهمية أصوات اللين الطويلة كالواو والياء الممدودتين، فكتبوهما في بعض النقوش والنصوص القديمة ". (٣)

وهذا ما ذهب إليه الدكتور كمال بشر بأنّ علماء اللغات السّامية كانوا يوجهون اهتمامهم إلى الأصوات الصامتة، على حين كانوا ينظرون إلى الحركات كما لو كانت شيئاً عارضاً، يُلحَق بهذه الحروف ولا يوجد إلا بوجودها (٤) ودلل على رأيه هذا بما يلي :

أ- يشير ترتيب سيبويه للأصوات العربية من حيث مخارجها إلى أنّ المقصود بالواو والياء أنهما صوتان

---

(١) المحكم في نقط المصحف أبو عمرو عثمان الداني ص٧.

(٢) ينظر : بحث في اشتقاق حروف العلة: د. إبراهيم أنيس ١٠٤-١٠٥، مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، المجلد الثاني، ١٩٩٤.

(٣) بحث في اشتقاق حروف العلة:ص١٠٥.

(٤) ينظر: دراسات في علم اللغة: كمال بشر ص ٩٠-٩١.

صامتان[١]؛ إذ وضع سيبويه الواو مع الباء والميم، وقرر أنها مما بين الشفتين[٢]. ووضع الياء مع الجيم والشين ونصَّ على أنّ مخرجها " من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى ".[٣]

وقد تابع ابن جني[٤] سيبويه من حيث تحديد مخرج صوتي الواو والياء.[٥]

ب- لم تُذكر الواو والياء في الأبجدية الإملائية ذات الترتيب المألوف الآن (أ ب ت ث ... إلخ) إلا مرة واحدة. وتشير دلائل الأمور في مجموع التراث اللغوي عند العرب إلى أنّ الواو والياء حرفان صامتان، وهذا الافتراض يتمشى مع اتجاههم العام الذي ينحو نحو الاهتمام بالأصوات الصامتة دون الحركات.[٦]

ويرى الدكتور كمال بشر أن كتابة الحركات الإعرابية في اللغة العربية تمثل مرحلة انتقالية، حيث خلت كثير من الكلمات من الرموز الكتابية لهذه الحركات، كما في قوله تعالى: " سَندْعُ الزبانية "[٧]. وفي الجانب الآخر توجد أمثلة كثيرة ثبتت فيها رموز الحركات الطوال في مرحلة متقدمة من تاريخ اللغة العربية.[٨]

يتضح لنا - بناءً على ما تقدم - أنَّ كتابة الحركات الإعرابية قد مرت بمرحلتين وهما: مرحلة عدم الإشارة إلى هذه الحركات، ومرحلة تصوير هذه الحركات بالرموز.

---

(١) دراسات في علم اللغة ص ٩٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٢/٤٠٤-٤٠٥.

(٣) المصدر السابق ٢/٤٠٥-٤٠٦.

(٤) سر صناعة الإعراب: ابن جني ١/٥٠-٥٣.

(٥) لقد رتبها الخليل بن أحمد ترتيباً آخر، حيث وصف الواو والياء وصفاً أقرب ما يكون إلى الحركات - ينظر: دراسات في علم اللغة ص ٩٣ - يقول الخليل" في العربية تسعة وعشرون حرفاً منها خمسة وعشرون حرفاً صحاحاً لها أحياز ومخارج وأربعة هوائية وهي الواو والياء والألف اللينة والهمزة" - العين ص٥٣ -، يقول الدكتور كمال بشر معلقــاً علــى هــذا النص:" فهو بذلك قد أشار إلى أهم خواص الحركات التي تتمثل في مرور الهواء حرّاً طليقاً لا يقف في طريقــه عــائق" - دراسات في علم اللغة ص ٩٤.

(٦) ينظر: دراسات في علم اللغة ٩٤ - ٩٥.

(٧) سورة العلق: ١٨.

(٨) ينظر : دراسات في علم اللغة: ٩٦ - ٩٧ .

والحركات التي هي الفتحة والضمة والكسرة أصوات قصيرة مقابلة في اللغة العربية لحروف المد التي هي الألف والواو والياء، أو هي أبعاضها[١]. يقول ابن جني " وإنما سُميت هذه الأصوات الناقصة حركات؛ لأنها تقلق الحرف الذي تقترب به، وتجذبه نحو الحروف التي هي أبعاضها؛ فالفتحة تجذب الحرف نحو الألف، والكسرة تجذبه نحو الياء، والضمة تجذبه نحو الواو، ولا يبلغ الناطق بها مدى الحروف التي هي أبعاضها، فإن بلغ بها مداها – أي: أشبعها – صارت حروفاً ".[٢]

والحركات في اللغة العربية قسمان: قسم يدخل في بنية الكلمة ولا يتحول ولا يتبدل، كحركة الجيم في (جَعفر) و (جَميل) وكحركة الراء في (فرِح)، وحركات أواخر المبنيات[٣] – وهو القسم الذي يخص حركات البناء، وقسم ينفصل عن الكلمة يدخل عليها ويتحول عنها، ويتبدّل تبعاً للوظيفة النحوية للكلمة في الجملة، كحركة الدّال في (حضر زيدٌ) و (كتاب زيدٍ)[٤]، وهي الحركات الإعرابية.

سنتحدث الآن بشيء من التفصيل عن الحركات الإعرابية الثلاث كل على حدة :

أ– الضمة

تُسمى الضمة بالرفعة إن كانت حركة إعراب[٥]؛ يقول سيبويه: " وإنما حملهم على هذا أنهم أنزلوا الرفعة التي هي في قولك: زيدٌ بمنزلة الرفعة في راء " إمرىء"[٦]. وأما إذا كانت علامة بناء فلا تُسمى إلا الضمة[٧]. ولا تدخل إلا على الاسم والحرف، ولا ضمَّ في الفعل إلا إذا كان معرباً فتدخله علامة لرفعه[٨]،

---

(١) نحو وعي لغوي: د. مازن المبارك ص ٦٢.

(٢) سر صناعة الإعراب: ابن جني ١/٤٥.

(٣) نحو وعي لغوي: ص ٦٣.

(٤) نحو وعي لغوي ص ٦٣.

(٥) في المصطلح النحوي البصري ص ٣٤.

(٦) الكتاب: ٢/٢٠٤.

(٧) اللمع: ابن جني ص ١٠/١١.

(٨) في المصطلح النحوي البصري ص ٣٤ .

قال ابن السراج: " فإذا كانت الضمة إعراباً تدخل في أواخر الأسماء والأفعال وتزول عنها سُميت رفعاً"[١]. وقال: " فإذا كانت الحركات ملازمة سُمي الاسم مبنياً، فإذا كان مضموماً نحو: منذُ " قيل مضموم ولم يقل مرفوع ليفرَّق بينه وبين المعرب. "[٢]

والضمة على المستوى الصوتي أثقل الحركات الإعرابية؛ لأنها الحركة الخاصة بالرفع.[٣]

ونسب النحاة العرب القدماء الرفع كله إلى حركة الرفع؛ لأن المتكلم يرفع حنكه الأسفل إلى أعلى، ويجمع بين شفتيه.[٤]

فالرفع إذن مصطلح صوتي يعني رفع الحنك الأسفل إلى الأعلى عند النطق بالضّمة. كما أنّ الضم مأخوذ من ضمّ الشفتين أو جمعهما أثناء نطق الصوت المضموم.[٥]

أما على المستوى الدلالي والصرفي فللضمة دور بارز، فإذا أردنا أن نأتي باسم مكان أو باسم زمان من غير الثلاثي فلا بد من إبدال ياء المضارعة ميماً مضمومة، وفتح ما قبل الآخر، فنقول مثلاً: أخرج – يخرج – مُخرَج، أي أنّ للضمة دوراً دلالياً في تحديد النمط الصرفي ودلالته.

وتقوم الضمة بإحداث أثر كبير في المستوى النحوي، فهي علم الفاعلية.[٦]

ولتوضيح هذا الدور نضرب المثال التالي: يقول الله تعالى: " إنما يخشى اللهَ من عباده العلماءُ".[٧]

---

(١) الأصول: ابن السراج ٤٦/١.

(٢) المصدر السابق ٤٦/١.

(٣) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، وفي المصطلح النحوي البصري ص ٣٤.

(٤) الإيضاح: ٩٣.

(٥) المصطلح الصوتي: د. عبد القادر مرعي ص ٩٨.

(٦)ذهب القدماء إلى أن الضمة علم الفاعلية(ينظر: الإيضاح ص٧٠، الصاحبي ص٦٩) ولعلّ الأقرب إلى الصواب أنها علم المرفوعات،حيث إن هناك أسماء مرفوعة ليس فيها معنى الفاعلية؛ وذلك: نحو خبر المبتدأ أو خبر " إنّ " فليس " قائم " في قولنا " زيد قائم " و " إنّ زيداً قائم " من الفاعلية من شيء: (ينظر: نحو التيسير: د. أحمد الجواري ص٧٣).

(٧) سورة فاطر: ٢٨.

فالفاعل في هذه الآية هو العلماء والمفعول به هو لفظ الجلالة ، ولولا الحركة الإعرابية – وهي الضمة – ما ميزنا الفاعل من المفعول به .

ب– الفتحة :

إن استعمال الفتحة استعمال قديم[1] بيد أن الفتحة عندما تكون إعراباً تسمى عند سيبويه "نصبة"، وإذا كانت حركة بناء تسمى عند جميع النحويين فتحة.[2]

وقد وضّح الزجاجي الجانب الصوتي للفتحة بقوله :" والمتكلم بالكلمة المنصوبة يفتح فاه فيبين حنكه الأسفل إلى الأعلى فيبين للناظر إليه أنه قد نصبه لإبانة أحدهما عن الآخر".[3]

والفتحة هي أخف الحركات الإعرابية [4] وتحديدها صوتياً يعتمد على عاملين هما : وضع اللسان في الفم ، والشكل الذي تتخذه الشفاه عند النطق، أما بالنسبة للحالة الأولى،فاللسان مع الفتحة العربية يكاد يكون مستوياً في قاع الفم مع ارتفاع خفيف في وسطه..أما الشفاه فتكون معها مفتوحة، ومن هنا كان تسميتها بالفتحة.[5]

أما فيما يتعلق بالجانب الصرفي فللفتحة دور دلالي فيه ، فالفرق واضح بين قولنا:جِلسة (بكسر الجيم)، وجَلسة (بفتح الجيم)، فالكلمة الأولى اسم هيئة، والثانية اسم مرة.[6]

---

(١) في المصطلح النحوي البصري ص٣٤.

(٢) ينظر: الكتاب٢/٢٠٤، والمقتضب ٤/٨٠، والخصائص ٢/٤٦٩.

(٣) الإيضاح : ٩٣، والمصطلح الصوتي ص ٩٩.

(٤) المقتضب: ٢/١٦١.

(٥) دراسات في علم اللغة ص١٣٤ .

(٦) أوضح المسالك ٣/٢٤١.

أما على المستوى النحوي ، فالفتحة علم المفعولية [1]، وتقوم الفتحة بإحداث أثر كبير في هذا المستوى. ولنأخذ هذا المثال في باب الاختصاص .

نحن العربُ المخلصون – نحن العربَ نقري الضيف. [2]

فالجملة الأولى جملة خبرية تحتمل الصدق أو الكذب ، أما الجملة الثانية فهي جملة إفصاحية تأثرية.

وسيركز البحث على معالجة الفتحة بالذات ، لأنها علامة المنصوبات بالاستناد إلى أهم نظريات النحو، وهي نظرية الإسناد .

جـ- الكسرة :

لم يستقر استعمال الكسرة إلا بعد زمان سيبويه [3] إذ كان يطلق عليها اسم الجَرّة إن كانت حركة إعراب ، وإذا كانت علامة بناء فإنها تسمى الكسرة . [4]

ومصطلح الكسر أو الخفض صوتياً يعني عند علماء العربية القدماء انخفاض الحنك الأسفل عند النطق بالصوت المجرور أو المكسور، وميله إلى أحد الجانبين . [5]

---

(١) ذهب العلماء القدماء إلى أنّ الفتحة علم المفعولية (انظر: الإيضاح ص ٧٠، والصاحبي ص ٦٩) ولعلّ الأقرب إلى الصواب أنها علم المنصوبات ذلك" أنّ معنى المفعولية هو التأثر بالفعل والمفعول هو الذي ينتج عن قيام الفاعل بالفعل، مثل قولنا : كتب زيدٌ رسالةً، وقرأ خالدٌ كتاباً. فالرسالة هي التي تبحث عن قيام زيد بالكتابة، والكتاب نتج عن فعل زيد القراءة، فالرسالة هي المكتوبة والكتاب هو المقروء –، وهذا معنى المفعول حقيقة. ولو أننا طبقنا هذا المفهوم على الأسماء المنصوبة جميعاً لوجدناه يصدق على ما يُسمى عند نحاة البصرة بالمفعول به ليس غير، أمّا باقي الأسماء المنصوبة فهي إما مصدر مؤكد لفعله، أو مبين له. وإما ظرف يقع فيه الفعل، وإمّا سبب لوقوع الفعل، وإما مصاحب للفاعل عند وقوع الفعل منه، وإما وصف لحالة اسم أو هيئة، أو بيان لجزء من حقيقة الاسم، وإما اسم يخرج من حكم الإسناد أو غيره من معاني الإعراب" (نحو التيسير ص ٨٤) .

(٢) ينظر: في التحليل اللغوي: د. خليل عمايرة ص ٨١.

(٣) في المصطلح النحوي البصري ص ٣٥.

(٤) الكتاب ٢/٢٠٢ ، والمصطلح الصوتي ص ٩٧.

(٥) ينظر: الإيضاح ص ٩٣.

وأما الجر فقد ُسميّ بذلك ، لأن معنى الجر الإضافة ، وذلك أن الحروف الجارة تجر ما قبلها فتوصله إلى ما بعدها ، كقولك؛ مررت بزيد ، فالباء أوصلت مرورك بزيد .[1]

أما على المستوى الصرفي فللكسرة دور بارز في جلاء بعض الدلالات، فالفرق بين اسم الفاعل نحو مكرِم (بكسر الراء)، واسم المفعول نحو مكرَم (بفتح الراء) هو كسر الراء في اسم الفاعل ، وفتحها في اسم المفعول.[2]

وللكسرة على المستوى النحوي دور واضح، فهي علم الإضافة [3]، وهي علامة على أنّ الاسم أضيف إليه غيره سواء أكانت هذه الإضافة بلا أداة : كمطر السماءِ، وخصب الأرضِ، أو بأداة كمطرٍ من السماءِ، وخَصبٍ في الأرض[4].

ولتوضيح هذا الدور نأخذ هذين المثالين : كم كتاباً قرأتَ؟ وكم كتابٍ قرأت: فـ (كم) في المثال الأول استفهامية ، وأما (كم) في الجملة الثانية فهي خبرية، وهذا التمييز بين (كم) الاستفهامية و (كم) الخبرية راجع إلى الحركة الإعرابية ، فإذا حركنا (الباء) في الكتاب بالكسر فـ (كم) هنا خبرية، وإذا حركناها بالفتح ف (كم) هنا استفهامية[5].

وللتنغيم (Intonation) دور دلالي في الجملتين السابقتين ، فإذا نطقنا الجملة بالنغمة الخبرية ، فتكون (كم) خبرية ، وإذا نطقناها بالنغمة الاستفهامية فتكون (كم) استفهامية[6] .

---

(١) الإيضاح ص ٩٣، والمصطلح الصوتي ص ٩٧.

(٢) أوضح المسالك ٣/٢٤٤.

(٣) قال العلماء القدماء إن الكسرة علم الإضافة(ينظر: الإيضاح ص ٧٠، والصاحبي ص ٩٦) ولعلّ هذا الأصل الذي اقروه لا يطرّد " فليس الجر – وهو مصطلح بصري – أو الخفض – وهو مصطلح كوفي – علم الإضافة فحسب، وإنما هو علم لحال أخرى قد تكون اكثر و أوسع تردداً في الكلام من الإضافة، وهي حالة الجر أو الخفض بالحروف"(نحو التيسير ص ٩٧).

(٤) إحياء النحو: إبراهيم مصطفى ص ٧٢.

(٥) ينظر أوضح المسالك ٢/٢٦٤-٢٦٧.

(٦) من وظائف الصوت اللغوي: أحمد كشك ص ٨٥.

ومن خلال التنغيم يتبين لنا أن جملة فيها (كم) الاستفهامية جملة ناقصة تحتاج إلى جواب يتمم معناها، في حين أنّ جملة فيها (كم) الخبرية جملة مفيدة تامة المعنى[١].

والعرب يضيفون لبيان الفاعل ،نحو : (خَلْقُ اللّه)، ولبيان المفعول، نحو ("خَلْقُ السموَاتِ)، ولبيان الزمان، نحو " (بَرْدُ الشتاءِ) ولبيان الصفة ، نحو (يَمِينُ صِدقٍ)، وغير هذا من الأساليب المتسعة الكثيرة[٢].

و قد تكون الإضافة أسلوباً للبيان، كَبَناتِ الشّوقِ و بَناتِ الدهرِ[٣].

---

(١) من وظائف الصوت اللغوي ص ٨٦.

(٢) ينظر إحياء النحو ص ٧٦ وما بعدها .

(٣) ينظر: المرجع السابق ص ٧٨.

السكون

ستتحدث هنا بشيء من التفصيل عن حالة السكون لارتباطها بالحركات الإعرابية، فهناك كلمات تلتزم الفتح، وأخرى تلتزم الضم، وثالثة تلزم الكسر، وعدد آخر منها يلزم السكون.

لقد بدأ استخدام مصطلح السكون منذ زمن المبرد[١] . ثم استعمله ابن السراج[٢] والزجاجي[٣] .

وربما استعمل المبرد مصطلح " الإسكان" بدل السكون[٤] ولا فرق بينهما[٥] .

ومن العلماء من استخدم مصطلح الوقف[٦]، حيث استخدمه سيبويه[٧] والمبرد[٨] وابن السراج[٩] وابن جني[١٠] .

وقد أشار علماؤنا العرب إلى رمز السكون الكتابي[١١]، حيث ذكر الشيخ خالد الأزهري في كتابه "التصريح" احتمالاتٍ ستةً لعلامة السكون[١٢]:

١- ينقل عن أبي حيان أن علامة السكون خاء فوق الحرف،وأن سيبويه جعلها هكذا (خ)، على أنها اختصار لكلمة خفيف.

---

(١) المقتضب ٢٤٨/٤،وانظر: في المصطلح النحوي البصري ص ٣١.

(٢) الأصول ٥/٢.

(٣) الجمل ص ٤.

(٤) المقتضب ١٩/٣.

(٥) في المصطلح النحوي البصري: ص ٣٣.

(٦) انظر: في المصطلح النحوي البصري ص٣٣.

(٧) الكتاب: ١٣/١.

(٨) المقتضب ١٩/٣.

(٩) الأصول ١١٤/١.

(١٠) الخصائص ٤٦٩/٢.

(١١) انظر: دراسات في علم اللغة ص ٢٠١.

(١٢) التصريح ٢٤٢/٢ - ٣٤٤، وانظر: دراسات في علم اللغة ص ٢٠٢.

٢- هي رأس جيم ، وهي مختصرة من "اجزم" .

٣- هي رأس ميم ، وهي مختصرة من "اجزم" أيضاً .

٤- هي رأس حاء مهملة مختصرة من " استرح" ، لأن الوقف استراحة .

٥- علامة السكون دائرة ، لأن الدائرة صفر (٥)، وهو الذي لا شيء فيه من العدد .

٦- علامة السكون دال، ويعلل ذلك بقوله :" وكأنهم لمّا رأوها بغير تعريف ظنّوها دالاً".

وللسكون دور بارز على المستوى الصوتي ، حيث إن الحروف قد تتبع بفتحة أو كسرة أو ضمة أو بلا شيء وهذه الإمكانية الرابعة لها قيمة صوتية ، إذ هي تمييز الحرف الخالي من هذه الإمكانيات الثلاث. كما أنّ للسكون دوراً بارزاً في التركيب المقطعي، فهو يميز نهاية المقطع المنتهي بحرف خال من هذه الإمكانيات الثلاث ، كما هي في المقطع (ص ح ص)،وهو مقطع متوسط مغلق يقابل المقطع (ص ح ح) وهو مقطع متوسط مفتوح .[١]

أما على المستوى الصرفي فللسكون دور دلالي في هذا المستوى ، حيث إن كل حرف من حروف الأصول قد يُتبع بواحدة من الحركات الثلاث، أو قد يُتبع بالسكون، وهذه الإمكانيات يظهر أثرها في تكوين الصيغ الصرفية؛ ففي المادة الثلاثية (ف ع ل) نجد هذه الإمكانيات الأربعة بالنسبة لعين الفعل [٢] .

وللسكون وظيفة نحوية بارزة،حيث يقوم السكون في حالة جزم الفعل المضارع صحيح الآخر بوظيفة تقارن بوظيفتي الفتحة والضمة؛فالسكون دليل جزم، والفتحة علامة النصب،والضمة شاهد الرفع [٣].

---

(١) انظر التفصيل في:دراسات في علم اللغة ص ٢٠٣- ٢٠٥.

(٢) انظر: شرح ابن عقيل: ٤/٤٦٩-٤٧٢.

(٣) انظر التفصيل:في دراسات في علم اللغة ص ٢٠٥.

أمّا من حيث كون السكون حركة أو عدم حركة فقد تعددت آراء النحاة، ويمكن أن نصنف هذه الآراء في ثلاثة أقسام [1]:

١- القسم الأول : يرى هذا القسم أنّ السكون حركة، حيث قارن ابن هشام السكون بالحركات وجعله واحداً منها . [2]

٢- القسم الثاني : يرى هذا القسم عدم تسمية السكون بالحركة ، ولكنه يُعامل على أنه شيء ينطق ويُتلفظ به تخفيفاً، ذلك أنّ الأصل في المبني أن يسكن إذ " إنّ البناء ضد الإعراب، وأصل الإعراب أن يكون بالحركات للدلالة على المعاني النحوية، فوجب أن يكون البناء الذي هو ضده بالسكون ". [3]

٣- القسم الثالث : يرى هذا القسم أنّ السكون لا ينطق ، وأنه ليس بحركة، وإنما هو (عدم الحركة)، ويمثل هذا الاتجاه عدد قليل من المتأخرين [4] كالأشموني [5] والشيخ خالد الأزهري . [6]

ويقول الدكتور كمال بشر : وهناك في آثار القدماء ما يدل على أنهم كانوا يدركون هذه الحقيقة، [7] فقد أهمل أبو الأسود الدؤلي السكون عند حديثه عن الحركات. [8]

وهذا ابن جني لا يعرض للسكون عند حديثه عن الحركات [9]. يقول : " اعلم أنّ هذه الحروف ثلاثة فكذلك الحركات ثلاث وهي الفتحة والكسرة والضمة ". [10]

---

(١) انظر التفصيل في:دراسات في علم اللغة ص ٢٠٧-٢٠٨.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح ٥٩/١.

(٣) شرح المفصل ٥٧/١، وانظر: دراسات في علم اللغة ص ٢٠٥.

(٤) انظر: دراسات في علم اللغة ص ٢١٠.

(٥) شرح الأشموني ١٥٦/٤.

(٦) شرح التصريح على التوضيح : ٨٥/١.

(٧) انظر: دراسات في علم اللغة ٢١١٠.

(٨) انظر: معجم الأدباء: ٣٤/٢-٣٥، والفهرست ص ٦٠، ونزهة الألباء ص ٢١ .

(٩) انظر: دراسات في علم اللغة ص ٢١١.

(١٠) سر صناعة الإعراب ص ١٩ .

والقول بأن السكون هو عدم الحركة أو هو القطع عن الحركـة هو رأي العلمـاء المحدثين. يقول الدكتور بشر:" وأمّا السكون أو ظاهرة الوقف في اللغة العربية فهي في حقيقية الأمر ليس حركة على المسـتوى الصوتي لها، لأن الحركة أو الصوت شيء يُنطق ويُسمع ، ولذلك فإن السكون من الناحية النطقية الصرفية خالٍ من خواص الأصوات وصفاتها . فنقول : إن السكون لا يُلفظ به ، ولا وجود له من الناحية الفعلية ، أو هو من وجهة نظر معينة عدم الصوت ، أي : عدم الحركة"[1] .

(١) دراسات في علم اللغة ص ٢١٤. وانظر: المصطلح الصوتي ص ١٠٢ .

دلالة الحركات الإعرابية عند القدماء والمحدثين

لقد أجمع نحاة العرب القدماء على أن الحركات الإعرابية تنبيء عن المعاني النحوية، فالضمة علم الفاعلية، والفتحة علم المفعولية، والكسرة علم الإضافة [١] يقول الزجاجي :" إنّ الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة إليها، ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني... وليتسعوا في كلامهم، ويقدّموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني"[٢].

وقال ابن فارس:"من العلوم الجليلة التي خُصّت بها العرب الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يُعرف الجزء الذي هو أصل الكلام. ولولاه ما مُيّز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت" .[٣]

وقال ابن جني: " هو -أي الإعراب – الإبانة عن المعاني بالألفاظ ، ألا ترى أنك إذا سمعت:" أكرم سعيد أباه، وشكر سعيداً أبوه علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول" .[٤]

وقال عبد القاهر الجرجاني:" قد عُلِم أنّ الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها . وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون الإعراب هو المستخرج لها" .[٥]

---

(١) انظر: الإيضاح ص ٧٠، والصاحبي ص ٧٦، ونحو التيسير: ص ٧٣-٨١-٩٧.

(٢) الإيضاح ص ٧٠.

(٣) الصاحبي ص ٤٢ .

(٤) الخصائص ١/٣٥.

(٥) دلائل الإعجاز ص٧٥.

ولم يخرج عن إجماع النحاة القدماء - كما يقول الزجاجي- [1] إلا أبو علـــــي محمـد بن المستنير قطرب، حيث يقول :" وقال : لم يعرب العرب الكلام للدلالة على المعاني، والفرق بين بعضها وبعض "[2]. فهو يرى أن الحركات الإعرابية لا تدل على المعاني النحوية، وقد استدل على رأيه هذا بما يلي :

١- لاحظ قطرب أنّ هناك أسماء متفقة في الإعـراب مختلفة المعـاني وأسماء مختلفة الإعـراب متفقـة المعاني[3]، فما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك : إن زيداً أخوك، ولعل زيداً أخوك .[4]

ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك : مازيدٌ قائماً، وما زيد قائم.[5]

٢- ويرى قطرب أنّ الأوجه الإعرابية تتعدد في العبارة الواحدة دون أنّ يترتب علـى ذلـك أثر في اختلاف المعنى، فرتّب على ذلك أنّ العلامة الإعرابية فاقدة الدلالة[6]، ومثال ذلك :" ما رأيته منذ يومين ومنذ يومان ولا مالَ عندك ، ولا مالٌ عندك".[7]

وقد قدّم قطرب تفسيراً لوجود العلامة الإعرابية بعد هذه الملاحظات التي استدلّ منها على أنه لا علاقة هناك بين الإعراب والمعنى[8]. يقول :" وإنما أعربت العرب كلامها ، لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف فلو جعلوا وصلـه بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند

---

(١) الإيضاح ص ٦٩، وانظر الحركات الإعرابية: د. عبد القادر- مرعي ص ٢٠١ مجلة مؤتـة مجلـد (١)، العـدد (١) ١٩٩٢م.

(٢) المصدر السابق ص ٧٠.

(٣) العلامة الإعرابية في الجملة د. محمد حماسة ص ٢٦٠.

(٤) الإيضاح ص ٧٠ .

(٥) الإيضاح ص ٧٠.

(٦) العلامة الإعرابية ص ٢٧٠.

(٧) الإيضاح ص ٧٠.

(٨) العلامة الإعرابية ص ٢٧١ .

الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام."(١)

فالحركات الإعرابية عند قطرب فاقدةَ الدلالة على المعاني النحوية ، وتنحصر وظيفتها في الدلالة الصوتية فقط، حيث إن المتكلم لا يستطيع أن يصل كلامه إلا بهذه الحركات.

وقد قوبلت آراء قطرب بردود مختلفة ومنها : (٢)

- لو كان كما زعم لجاز خفض الفاعل مرة ، ورفعه مرة أخرى ونصبه ، وجاز نصب المضاف إليه ، لأن القصد في هذا إنما هو حركة تعقب سكوناً ليعتدل به الكلام، وفي هذا فساد للكلام، وخروج عن أوضاع العرب .(٣)

- وأما فيما يتعلق بما ذكره قطرب من اتفاق الإعراب واختلاف المعنى واختلاف الإعراب واتفاق المعنى فكان الرد : إنما كان أصل دخول الإعراب في الأسماء التي تُذكر بعد الأفعال ، لأنه يُذكر بعدها اسمان : أحدهما فاعل والآخر مفعول فمعناها مختلف فوجب الفرق بينهما ، ثم جُعل سائر الكلام على ذلك (٤) .

- لقد فسر الحركة في آخر الاسم بأنها معاقبة للإسكان في وصل الكلام حتى لا يبطئون عند الإدراج (٥)، وعلل ذلك بقوله :" لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم"(٦) وكان مقتضى كلامه هذا أننا في لهجتنا العامية نبطيء في الكلام، لأن العامية تلتزم الإسكان في

---

(١) الإيضاح ص ٧١.

(٢) انظر التفصيل: العلامة الإعرابية ٢٧١-٢٧٥.

(٣) الإيضاح ص ٧١.

(٤) المصدر السابق ص ٧٢.

(٥) العلامة الإعرابية ص ٢٧٠.

(٦) الإيضاح ص ٧١.

أواخر الكلمات، ولكن الواقع المشاهد أننا نتكلم بها مسرعين في الوقت الذي نبطيء فيه عندما نصطنع الفصحى في الحديث .[1]

وبعد هذا كله يحق لنا أن نسأل قطرباً كيف لنا أن نميز الجملة الاستفهامية من جملة التعجب في نحو قولنا : ما أجمل السماء لولا هذه الحركات الإعرابية ، فإن قلنا: ما أجملَ السماءَ ! فالجملة هنا تعجبية، وإذا قلنا: ما أجملُ السماءِ ؟ فالجملة هنا جملة استفهامية.

أما المحدثون فقد اختلفوا فيما يتعلق بدلالة الحركات على المعاني وتشعبت أراؤهم، ونستطيع أن نلخصّ هذه الآراء في أربعة اتجاهات :-

الاتجاه الأول : يرى هذا الاتجاه أنّ الحركة الإعرابية وحدها تدل على المعاني النحوية كيفما كان موقعها في الجملة المنطوقة [2] . ويمثل هذا الاتجاه العقاد حيث يرى أنّ " الإعراب العربي وافٍ مقرر القواعد يعمّ أقسام الكلام أفعالاً وأسماءً وحروفاً حيثما وقعت بمعانيها من الجمل والعبارات "[3] ويرى العقاد أنّ: "الحركة في اللغة مهمة كالحرف أو تزيد عليه في الأهمية أحياناً ولاسيما في اللغة العربية ، لأن الكلام المنطوق سابق للكلام المكتوب ، ولأن الحركات هي وسيلة التوكيد بخلاف الحروف" .[4]

الاتجاه الثاني : يرى هذا الاتجاه أنّ بعض الحركات الإعرابية تدل على المعاني النحوية، وبعضها خالٍ من هذه الدلالة.

ويمثل هذا الاتجاه الأستاذ إبراهيم مصطفى، حيث يرى أن "الضمة علم الإسناد، ودليل أن الكلمة المرفوعة يُراد أن يسند إليها ويتحدث عنها . وأما الكسرة فإنها علم الإضافة ، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها ... أما الفتحة فليست علامة إعراب، ولا دالة على شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك. فهي بمثابة السكون في لغة العامة، فالإعراب الضمة والكسرة فقط"[5] .

---

(١) العلامة الإعرابية ص ٢٧١.

(٢) العلامة الإعرابية ص ٢٤٦ .

(٣) اللغة الشاعرة ص ٢١.

(٤) بين الكتب والناس ص ٢٨٨.

(٥) إحياء النحو ص ٥٠.

وتابع الدكتور مهدي المخزومي إبراهيم مصطفى في قوله : إن الضمة علم الإسناد ، والكسرة علم الإضافة،وإنّ الفتحة ليس لها دلالة على المعنى، حيث يرى أن الضمة هي الحركة التي يشار بها إلى كون الكلمة مسنداً إليها ، وأن الكسرة هي الحركة التي ترمز إلى كون الكلمة مضافاً إليها ، وأنّ الفتحة هي الحركة الخفيفة التي يستريح إليها العرب حين يريدون إلى تحريك آخر الكلمة حين لا تدخل في إسناد ولا إضافة، ولا تحمل أي معنى إعرابي .[1]

لقد تبين لنا مما تقدم أن إبراهيم مصطفى ينكر دلالة الفتحة على أي معنى نحوي، وإنما هي -في رأيه- الحركة الخفيفة المستحبة التي يختم بها العرب كلماتهم، فتصدى له مجموعة من العلماء يفندون رأيه، ويمكن أن نجمل آراء هؤلاء العلماء بما يلي :

١- إذا كانت الضمة علم الإسناد ، والكسرة علم الإضافة فإن هذا مسلَّم، ولا يكاد النحاة يختلفون معه في ذلك. أما أنّ تكون الفتحة حركة لا تدل على معنى... بل تقتصر على قصد الخفة-كما يرى إبراهيم مصطفى- فهذا ما نخالفه فيه ، لأن الفتحة عند النحاة علم المفعولية .[2]

٢- أهمل إبراهيم مصطفى الإشارة إلى الإعراب التقديري والمبنيات وغيرها من الكلمات التي لا تظهر عليها الضمة أو الكسرة، ويبدو أنه أهمل هذا الجانب عن عمد ، لأن هذه المسائل تهدم له مدعاة، فما هو قائل في هذه الجملة (الهدى هدى الله) هل كلمة (الهدى) الأولى لديه مسند إليه أولا، وإذا كانت مسنداً إليه، فأين علم الإسناد وهو الضمة.[3]

(١) ينظر: في النحو العربي: د. مهدي المخزومي ص ٦٨ وبعدها، وانظر: الحركات الإعرابية ص ٢٠٥.

(٢) ظاهرة التصرف الإعرابي: عبد الله الخثران ص ٢٢٥.

(٣) العلامة الإعرابية ص ٢٥٤

٣- للفتحة دور بارز على المستوى النحوي، ولاسيما في الأساليب الإفصاحية[١] كأسلوب التحذير والإغراء، فإذا قلنا مثلاً (الأسدُ) - بالرفع- تبادر إلى الذهن أنّ (الأسد) لا بّد إن يكون طرفاً من أطراف الإسناد حذف طرفه الثاني لدلالة خاصة. أما إذا قلنا (الأسدَ) - بالنصب- فإننا لم نعهد هذه المخالفة في الإسناد. فلا بدّأن تكون الفتحة قد أدّت معنى لم تؤدّه الضمة، وهو هنا التحذير.[٢]

ومجمل القول أن للفتحة دوراً دلالياً على المستوى النحوي، وهو ما ستركز الدراسة عليها، لأن الفتحة علامة المنصوبات.

الاتجاه الثالث : يرى هذا الاتجاه أنَّ الإعراب قصة حاكها ونسجها النحاة في أوائل القرن الهجري الأول،ويمثل هذا الاتجاه إبراهيم أنيس . يقول :" وما أروعها من قصة ، لقد استمدت خيوطها من ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل الجزيرة العربية ، ثم حيكت حياكة محكمة وتّم نسجها في أوائل القرن الهجري الأول ،أو أوائل القرن الثاني على يد قوم من صنّاع الكلام نشأوا معظم حياتهم في البيئة العراقية ،ثم لم يكد ينتهي القرن الثاني الهجري حتى أصبح الإعراب حصناً منيعاً امتنع حتى على الكتّاب والخطباء والشعراء من فصحاء العرب".[٣]

وقد أنكر أن يكون للحركة الإعرابية مدلول[٤] ،فيقول :" لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدامى _ كما يزعم النحاة _ بل لا تعدو أن تكون حركات يُحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض".

---

(١) ينظر: في التحليل اللغوي ص ٨١.

(٢) النصب على الخلاف: د. فارس عيسى ص ٢٠٤، مجلة مؤتة، المجلد الثامن، العدد السادس، ١٩٩٣.

(٣) من أسرار اللغة: إبراهيم أنيس ٢٣٥.

(٤) العلامة الإعرابية ص ٢٧٢.

ويرى إبراهيم أنيس أنّ الذي يحدد المعاني من الفاعلية والمفعولية ونحو ذلك فمرجعه أمران :-

١- نظام الجملة العربية ،والموضع الخاص لكل من هذه المعاني اللغوية .

٢- ما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات[١] .

وينتهي إلى القول : " ويكفي للبرهنة على أن لا علاقة بين معاني الكلام حركات الإعراب أن نقرأ خبراً صغيراً في إحدى الصحف على رجل لم يتصل بالنحو أيَّ نوع من الاتصال ،فسترى أنه يفهم معناه تمام الفهم مهما تعمدنا الخلط في إعراب كلماته برفع المنصوب ، ونصب المرفوع أو جره ... إلخ "[٢]. فهو يرى أنَّ الحركات الإعرابية فاقدة الدلالة على المعاني النحوية من فاعلية و مفعولية ومضافة ،ويرى أن هذه الحركات تؤدي وظيفة واحدة وهي الوظيفة الصوتية التي تتمثل في وصل الكلمات بعضها ببعض ؛ إذ لا يستطيع المتكلم أن يصل كلامه إلا بهذه الحركات ؛ فتصدى له مجموعة من العلماء يفندون رأيه ، ويمكن أن نجمل أراءهم بما يلي:-

١- من المعلوم أنَّ الإعراب قديم قدم اللغة العربية ويعد ظاهره أصيلة من ظواهر اللغة العربية[٣]،حيث يرى الدكتور رمضان عبد التواب أنَّ الإعراب ليس من اختراع النحاة وأنَّ الحركات الإعرابية دوال على المعاني[٤] . ومما يدلّ على ذلك وجود الإعراب كاملاً في اللغات السامية القديمة ،كالآكادية التي تشمل البابلية والأشورية في عصورها القديمة إذ إن قانون حمورابي (١٧٩٢-١٧٥٠ق.م) المدّون باللغة البابلية القديمة يوجد فيه الإعراب كما هو في العربية تماماً . كما أنَّ القرآن الكريم الذي وصل إلينا متواتراً بالرواية الشفوية الموثوق بها جيلاً بعد جيلاً وصل إلينا معرباً ، ولا نظن أحداً أنَّ النبي _صلى الله علية وسلام) كان لا يحرك أواخر الكلمات في تلاوته لنص القرآن الكريم ، إلا حيث ضرورة وصل الكلام[٥] .

٢- أما قوله : إنَّ الذي يحدد معنى الفاعلية والمفعولية وغيرها في اللغة العربية هو نظام الجملة ، والموضع الخاص لكل من هذه المعاني اللغوية ، وما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات فقول غريب ،وإنْ صح

---

(١) ينظر: من أسرار اللغة ص٢٣٧-٢٤٣.

(٢) المصدر السابق ص ٢٤٤.

(٣) ينظر: ظاهرة التصرف الإعرابي ص ١٦٤.

(٤) فصول في فقه اللغة: د. رمضان عبد التواب ص ٣٨٣ .

(٥) المرجع السابق ص ٣٨٥.

في الحديث عن غير اللغة العربية فهو لا يصح في الحكم عليها؛إذ مَنْ يستطيع أن يزعم أن للفاعل أو للمفعول في الجملة العربية موضعاً لا يتقدم عنه ولا يتأخر.[١]

إن الموضع الواحد في الجملة العربية قد يحتله الفاعل مرة والفعل مرة أخرى ، والمفعول مرة ثالثة ،إنّ الفاعل في العربية قد يأتي مبتدأً أو مضافاً إليه ، وقد يأتي عقب الفعل ،وقد يأتي قبله وقد يستتر فلا يظهر ... وإن هذه المرونة في تركيب الجملة العربية من أروع صفاتها [٢] . ولمعرفة ملابسات بيت من الشعر القديم ومعرفة ظروفه لا بدّ من الرجوع إلى أكثر من كتاب حتى نعرف صلة الشاعر بهذا البيت وبمن قاله، و إذا كان هذا العمل واجباً في تفسير النصوص المعقدة فهل يعني أن نعرف ظروف كل جملة وملابساتها لنفهم معناها ؟ بل إذا كانت الحركة الواحدة على الحرف تكفي لمعرفة القول وفهمه .أفليس الأجدر أن نأخذ بها وبدلالتها من أن نعود إلى معرفة قصة كاملة لكل جملة [٣] .

٣- كيف نمثّل بإنسان من بيئتنا ومن أدنى الناس ثقافة فيها لنثبت أن الإعراب يوم وضع وتكلم العرب به لم تكن بينه وبين المعاني صلة؟ ثم أليست الحركات رمزاً لحقيقة كامنة وراءها هي تلك المعاني النحوية في الكلام وهل فهمنا للكلام _ إذا فهمناه _ من غير حركات إعراب يعني أن لتلك الحقيقة رمزاً آخر ينبغي أن تدلّ به عليها، ولعلنا نكفي أنفسنا مؤونة المناقشة ،إذا نحن لجأنا إلى أصحاب اللغة الذين يفهمونها بسلائقهم لنرى أكانوا يفهمونها لولا الحركات [٤] ؟ قال الجاحظ :" وحكى الكسائي أنه قال لغلام بالبادية: من خلقُك، وجزم القاف، فلم يدرِ ما قال ولم يجبه ، فرد عليه السؤال ،فقال لعلك تريد: من خلقَك ".[٥]

---

(١) ينظر:نحو وعي لغوي ص ٨٨- ص ٨٩.

(٢) المرجع السابق ص ٩٠.

(٣) ينظر: المرجع السابق ص ٩١.

(٤) نحو وعي لغوي ص ٨٥.

(٥) البيان والتبيين: الجاحظ ١-١٦٤.

فالعربي في النص السابق لم يفهم عبارة (من خلقك) إلا بالحركات الإعرابية مع أنه لم يتصل بالنحوي أيّ نوع من الاتصال ،ذلك لأنه واحد من أصحاب اللغة الذين يفهمونها بسلائقهم .

كما أن اختلاف الحركة يؤدي إلى اختلاف المعنى ؛ فإذا قلت مثلا : كيف أنت وزيداً ؟(بنصب زيد) فإنك تسأل عن صلة الاثنين وتضع هذا التركيب حين يكون بينهما من الأمر ما هو جدير بالاستخبار، وموضع للمسألة ، أما إذا قلت :كيف أنت وزيدٌ ؟ (برفع زيد) فإنه استخبار عن الاثنين يمكن أن تطنب فيه فتقول: كيف أنت وكيف زيد .[1]

الاتجاه الرابع :- يرى هذا الاتجاه أنّ الحركة الإعرابية ما هي إلا واحدة من القرائن النحوية التي تعمل على جلاء المعنى ،ويمثل هذا الاتجاه الدكتور تمام حسان ، حيث يرى أن الحركة الإعرابية لا تعدو أن تكون إحدى القرائن الكثيرة التي تدل على المعنى النحوي .[2]

ونظرية القرائن النحوية التي ابتكرها تمام حسان، واستخدمها لجلاء المعنى قد أشار إليها القدماء[3]؛ وذلك نحو:توجيه ابن هشام لقراءة يزيد بن القعقاع المدني: " بما حفظ اللهَ "[4] بنصب لفظ الجلالة، حيث يقول: " إنَّ الفاعل هو اسم الله تعالى ولكنه نُصب لفهم المعنى، فإنّ من كلامهم أنّ الفاعل ربما نُصب إذا أُمِنَ اللبس، كقولهم : كَسَرَ الزجاجُ الحجرَ، وخرق الثوبُ المسمارَ رويا برفع الزجاج والثوب ، ونصب الحجر والمسمار" .[5]

وقد تنبه ابن خلدون أيضاً لفكرة القرائن ، ولكنه استخدمها ليبين السبب في ضياع الإعراب في الكلام في عهده .[6]

---

(١) ينظر: إحياء النحو ص ١٦١.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان ٢٨٥.

(٣) ينظر التفصيل: العلامة الإعرابية ص ٢٨٦ وما بعدها .

(٤) سورة النساء : ٣٤ وينظر: المحتسب ١٨٨/١.

(٥) مسائل في إعراب القرآن لابن هشام ص ١٥٢، تحقيق د. صاحب أبو جناح، مجلة المورد، المجلد الثامن ، العدد الثالث.

(٦) العلامة الإعرابية ص ٢٨٥.

يقول :" ولم يفقد منها : أي لغة معاصر يه إلا دلالة الحركات على تعيين الفاعل من المفعول فاعتاضوا عنها بالتقديم والتأخير وبقرائن تدل على خصوصيات المقاصد"[1].

ويقول ابن خلدون في موضع آخر :" وأما اللسان العربي فإنما يدل عليها بأحوال وكيفيات في تراكيب الألفاظ وتأليفها من تقديم أو تأخير ، أو حذف أو حركة الإعراب[2].

فالأحوال والكيفيات في تراكيب الألفاظ هي القرائن التي ذكر منها : التقديم والتأخير (الرتبة) ، والحذف (التضام)، وحركة الإعراب.

فالحركة الأعرابية عند ابن خلدون واحدة من مجموعة قرائن تعمل على إجلاء المعنى وتوضيحه، فأن فقدت اللغة إحدى هذه القرائن لجأت إلى القرائن الأخرى التي تعين على تحديد المعاني النحوية من فاعلية ، ومفعولية وغيرها .

فالحركة الإعرابية عند الدكتور تمام حسان مبني من مجموعة قرائن هي : الصورة الإعرابية ، والرتبة، والصيغة. والجدول والإلصاق ، والتضام، والرسم الإملائي والتسمية ، والحدث، والزمن، والتعليق ، والمعنى الجملي . ويتم على أساسها جميعاً التفريق بين أقسام الكلم في اللغة العربية[3].

(١) مقدمة ابن خلدون ١٣٩٠/٤.

(٢) المصدر السابق ١٣٩/٤.

(٣) ينظر: اللغة العربية ص ٧٨ وما بعدها.

نظرية العامل في النحو العربي .

أود قبل الحديث عن العامل والإسناد أن أذكر ما يلي :

- أن كثيراً من القواعد النحوية قد وضعت بتأثير نظرية العامل ، فلا بد لكل حركة إعرابية من عامل أثر فيها .

- لابدّ أن يكون الكلام المفيد مكوناً من عنصري الإسناد وهما : المسند والمسند إليه، فإذا قدّرنا العامل الفعلي مثلاً فإن هذا يقودنا بالضرورة إلى تقدير مسند ومسند إليه ، لأنه حقيقة لا يوجد فعل بدون فاعل. وفيما يلي تقديم موجز لقضيتي العامل والإسناد تمهيداً للدخول في الجانب التطبيقي من البحث.

نظرية العامل في النحو العربي .

تعريف العامل النحوي :

عرّف ابن الحاجب العامل بقوله : (ما به يتقوم المقتضى)[١] .وقال الرضى في شرحه لذلك: ويعني بالتقوم نحواً من قيام العرض بالجوهر، فإن معنى الفاعلية والمفعولية والإضافة كون الكلمة عمدة، أو فضله[٢]، أو مضافاً إليها . وهي كالأعراض القائمة بتلك الكلمات المتصفة بهذه المعاني بسبب توسط العامل[٣]؛ أي أن وجود العامل في التركيب يُكسب الكلماتِ المرتبطةَ به وظيفة نحوية تقتضي بالعرف النحوي تحريكها بحركة معينة[٤] .

يتضح لنا مما تقدم أن العامل هو ما يعمل الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم في الكلمات الداخل عليها .

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٧٢/١.

(٢) المقصود بـ (الفضلة) هنا (ما زاد عن ركني الإسناد لا ما لا يستغني عنه المعنى) انظر: شرح التصريح ٣٦٥/١، وانظر: هل الحال فضلة: د. سلمان القضاة ص ١٢٢، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد ٧، العدد ١٩٨٩/١.

(٣) شرح الرضي ٧٢/١.

(٤) ظاهرة الإعراب في العربية ص ٣٢١.

-نشأة نظرية العامل النحوي:

كان جلّ اهتمام العلماء في القرن الثاني الهجري منصباً على تقويم اللسان فيما يتعلق بالحركة الإعرابية، واستنباط القواعد التي تحقق لغير العرب إمكان النطق على سمت العرب، فكانت لهم مجموعة من القواعد التي تدور معظمها حول فكرة العامل النحوي،أو تتصل به بشكل مباشر أو غير مباشر في علم يسمى "النحو". ووضعوا لهذا العلم المصطلحات العلمية التي يُيسّر لهم عملية التعليم. (١)

ولم يكن للعربي القديم علم بهذه المصطلحات، وذلك لأنه كان ينطق العربية سليقة (٢). قال الأصمعي لأعرابي:"أتهمز إسرائيل؟ فقال: إني إذاً رجل سوءٍ، وقال له أيضاً: أفتجرُ فلسطين؟ قال: إني إذاً لقوي" (٣). فأصبح العامل وما وُضِعَ من مصطلحات نحوية علماً لأبواب معينة في هذا العلم أقوى الأسس التي سيطرت على تفكير النحاة، فوضعوا هذه الأبواب في مرفوعات، ومنصوبات، ومجرورات، ومجزومات،(وتوابع)، ولكل باب حركته أو علامته الدالة على حالته الإعرابية المبينة عن معاني اللغة (٤).

وقد أدى قول النحاة بالعامل إلى تصوّر عام للأساليب اللغوية يحتّم أن يكون في كل منها ثلاثة عناصر: عامل، ومعمول ورمز يعبّر عن العلاقة بينهما. وحيث إنّ هذه العناصر الثلاثة ربما لا تكون موجودة في بعض التراكيب اضطّر النحاة في سبيل طرد الباب على وتيرة واحدة إلى التقدير والتأويل (٥)،كتقدير عامل النصب في المنادى. (٦)

---

(١) العامل بين مؤيديه ومعارضيه: د. خليل عمايرة ص٥.

(٢) المرجع السابق ص٥١.

(٣) البيان والتبيين ١٣٩/١.

(٤) العامل ص ٥١، وينظر: الإيضاح ص ٩١.

(٥) ظاهرة الإعراب في العربية ص ٣٢٥.

(٦) ينظر: شرح ابن عقيل ٢٣٣/٣.

أقسام العامل النحوي :-

قسّم النحاة العامل أقساماً متعددة باعتبارات مختلفة، باعتبار اللفظ والمعنى، أو باعتبار القوة والضعف، أو باعتبار الأصالة في العمل وعدمها، أو باعتبار نوعه من اسم وفعل وحرف، أو باعتبار الأثر المترتب عليه من رفع ونصب وجر وجزم إلى غير ذلك.[١]

وأشهر تقسيم له من حيث اللفظ والمعنى فهو إما أن يكون لفظياً أو معنوياً[٢] . يقول عبد القاهر الجرجاني :" والعوامل في النحو مائة لفظية ومعنوية، فاللفظية منها نوعان : سماعية وقياسية والسماعية منها واحد وتسعون عاملاً والقياسية منها سبعة والمعنوية اثنان" .[٣]

والمراد بالعوامل اللفظية السماعية : ما سمعت من العرب ولا يقاس عليها كحروف الجر والحروف المشبهة بالفعل، فإن الباء مثلاً تجر الاسم، ولكن ليس لك أن تتجاوزها، وتقيس عليها غيرها مما لم يرد.[٤]

وأما العوامل اللفظية القياسية فهي ما لا يتوقف إعمالها على السماع، بل يكون إعمالها بالقياس على غيرها أخذاً من قاعدة كلية كقاعدة أن الأفعال ترفع الفاعل والمتعدية منها تنصب بعده المفعول . . أما العوامل المعنوية فاسمها يدل عليها أنها معنى من المعاني يعرف بالقلب ليس للفظ فيه حظ كالابتداء .[٥]

---

(١) ظاهرة الإعراب في العربية ص ٣٢٦.

(٢) المرجع السابق ص ٣٢٧.

(٣) تسهيل نيل الأماني في شرح عوامل الجرجاني: الشيخ أحمد القطاني ص٤.

(٤) المصدر نفسه ص ٥.

(٥) المصدر نفسه ص ٦.

مذاهب العلماء في العامل النحوي:

ذهب علماؤنا العرب ثلاثة مذاهب في العامل النحوي، وهذه المذاهب هي:

المذهب الأول: يرى هذا المذهب أن أجزاء الكلام يعمل بعضها في بعض، ويؤثر أحدها في الآخر.[1] فالفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول، وحرف الجر يجر الأسماء،وحروف النصب تنصب الأفعال إلى غير ذلك مما هو متداول عند النحويين.[2]

المذهب الثاني: يرى هذا المذهب أن ما يطرأ على الجملة من تغيير في حركاتها الإعرابية هو من فعل المتكلم، فهو الذي يحدث الحركات الإعرابية أثناء نظم التراكيب النحوية[3]. يقول ابن جني:" فأما في حقيقة الأمر ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه. وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح".[4]

ونحن نلمح في هذا الخلاف بين الرأيين ملامح الفلسفة أو التفلسف، ونشم فيه رائحة علم الكلام الذي كان له سلطان أي سلطان على عقائد الفرق الإسلامية المختلفة، وأثر أي أثر في الفكر العربي الإسلامي.[5]

فمذهب ابن جني هو مذهب المعتزلة الذين يقولون بخلق الأفعال، وأن الإنسان هو الذي يوجدها، وأن له إرادة واختياراً في ما يصدر عنه من الأفعال.[6]

---

(١) نحو التيسير: احمد الجوراي ص ٣٩.

(٢) انظر: شرح ابن عقيل ٥٣٣/٢، ٣٦٥/٢، ٣٧٢/٢، ٥٤٠/٢.

(٣) نحو التيسير ص ٣٩.

(٤) الخصائص ١١٥/١.

(٥) نحو التيسير ص ٣٩.

(٦) المرجع السابق ص ٤٠.

المذهب الثالث : يرى هذا المذهب أنّ ما يطرأ على الجملة من تغيير في حركاتها الإعرابية هو من فعل الله تعالى، ويمثل هذا ابن مضاء القرطبي الذي شنَّ حملة على القول بالعامل، وعلى القول بتقديره انطلاقاً من مذهبه الظاهري،وانسياقاً مع الثورة على الشرق ومذاهبه الدينية التي قام بها الموحدون في المغرب والأندلس (١)

يقول في مقدمة كتابه " الرد على النحاة" :" قصدي من هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وانبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادعاؤهم أنّ النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل معنوي. وعبّروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا (ضَرَبَ زيدٌ عمراً) أن الرفع الذي في (زيد)، والنصب الذي في (عمرو) إنما أحدثه(ضرب)...،أما مذهب أهل الحق فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى، وإنما تُنسب إلى الإنسان، كما تُنسب إليه سائر أفعاله الاختيارية" (٢) .

ويلاحظ على ابن مضاء من خلال كلامه هذا أنه يعالج قضايا اللغة بعقلية أصولية فقهية مستعيناً بالأساليب المنطقية. (٣)

وانطلاقاً من مذهبه الظاهري السابق الذكر ينكر تقدير العوامل في بعض الأساليب النحوية، كأسلوب النداء. يقول :" فهو مُضمر–أي العامل – إذا أظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل إظهاره، كقولنا:(يا عبدَا لله)، فهو منصوب بفعل مضمر عندهم تقديره: أدعو أو أنادي، وهذا إذا أظهر تغّير المعنى وصار النداء (الذي هو طلب) خبراً ". (٤)

هذا أهم ما جاء به ابن مضاء فيما يتعلق بالعامل النحوي ونسبته إلى الذات الإلهية، فتصدى له مجموعة من العلماء،حيث يرى الدكتور أحمد الجواري " أن العلم الحديث إنما يسأل عن الظاهرة كيف وقعت

---

(١) مقدمة الرد على النحاة: د. شوقي ضيف ص ١٩ .

(٢) الرد على النحاة: ص٨٥.

(٣) ظاهرة التصرف الإعرابي ص ٢٣٠.

(٤) الرد على النحاة ص ٧٩.

ولماذا وقعت؟ وقلما يسأل من أحدثها أو أوجدها أو قام بها [١]. وتلك أسئلة تتعلق بفلسفة الكون، وتعليل الوجود، وتتصل بالعقيدة، وهي جديرة أن تبقى عند الباحث العلمي بلا جواب ما دامت وسائله في البحث لا ترقى إلى ما وراء الطبيعة .[٢]

وأما قوله : أن عامل المنادى يحوّله إلى الخبر وهو من قبيل الإنشاء فغير لازم، لأن الفعل مقصود به الإنشاء. فالأولى أن يُقَدّر بلفظ الماضي، أي : دعوتُ أو ناديتُ؛ لأن الأغلب في الأفعال الإنشائية مجيئها بلفظ الماضي .[٣]

أما نحن فنرى ما رآه ابن مضاء بأنّ تقدير العامل يتنافى وأسلوبَ النداء . وذلك للأسباب التالية :

١- لو كان التقدير صحيحاً لقلنا : إن الأصل :(أدعوك)؛ لأنني لا أنادي إلا المخاطب.

٢- أن هذا التقدير يجعل النداء من لواحق المفعول به، والفرق كبير بين المفعول به الذي يستكمل به بناء الجملة. وبين المنادى الذي يعد ركناً أساسياً في الجملة .[٤]

٣- أن تقدير العامل يحول أسلوب النداء من الإنشاء إلى الخبر.

٤- لا ضرورة هنا لتقدير عامل لوضوح المعنى،فجملة النداء تفيد معنى يحسن السكوت عليه.

والذي دفع النحاة إلى هذا التقدير هو أنهم أرادوا طرد الباب على وتيرة واحدة، فكل منصوب لا بد له من ناصب.

---

(١) نحو التيسير ص ٤١.

(٢) المرجع السابق ص ٤١.

(٣) ظاهرة الإعراب في العربية ص ٣٥٣.

(٤) بناء الجملة بين منطق اللغة والنحو: د. نجاة عبد العظيم ص ١٨١.

نظرية الإسناد في النحو العربي :

تنبه سيبويه إلى الإسناد كقانون لغوي يرتبط بالجملة، وأشار إلى ركنيه الأساسيين، المسند والمسند إليه، وإن لم يستعمل (الإسناد) كمصطلح لغوي مستقل بحد ذاته يجمع بين طرفي الإسناد [١]، فقال :" وهما ما يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بداً فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك:عبدالله أخوك، ومثل ذلك : يذهب عبدالله، فلا بدّ للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء" .[٢]

وقال في موضع آخر :" فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبنى عليه الكلام، والمبتدأ والمبني عليه رفع فالابتداء لا يكون إلا مبنياً عليه ، فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه" .[٣]

على أنّ مصطلح الإسناد صار معروفاً ومتداولاً في الدرس النحوي عند النحاة من بعد سيبويه .[٤]

فابن جني نص على أن الكلام هو الجملة بإسناد كلمة إلى أخرى، فقال :" والكلام هو المركّب من كلمتين، أسندت إحداهما إلى الأخرى. . ويسمى الجملة" .[٥]

وعبد القاهر الجرجاني ذكر الإسناد بركنيه المسند والمسند إليه، فقال :" إنه لا يكون كلام من جزء واحد، وأنه لا بد من مسند ومسند إليه" .[٦]

---

(١) إبراهيم السامرائي وترجيحاته في التراكيب النحوية: عمر الخزاعلة ص ٦٠.

(٢) الكتاب ١/٢٣-٢٤.

(٣) الكتاب ٢/٧٨ ، ١٢٦.

(٤) إبراهيم السامرائي ص ٦٠.

(٥) الخصائص ١/٢٣.

(٦)دلائل الإعجاز ص ٤٧.

وأشار ابن يعيش إلى أن الكلام هو المركّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى على السبيل الذي به يحس موقع الخبر وتمام الفائدة.(١).

وأوضح ما يكون الإسناد بيناً جلياً ما ذكره الرضي(٢) من أنّ الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد، وأنّ ذلك لا يتأتى إلا في اسمين أو في فعل واسم(٣). وقال: " وذلك لأن أحد أجزاء الكلام هو الحكم" أي: الإسناد، الذي هو رابطة، ولا بد له من طرفين: مسند ومسند إليه. والاسم بحسب الوضع يصلح لأن يكون مسنداً ومسنداً إليه، والفعل يصلح لكونه مسنداً لا مسنداً إليه. والحرف لا يصلح لأحدهما. فالاسمان يكوّنان كلاماً لكون أحدهما مسنداً، والآخر مسنداً إليه، وكذا الاسم مع الحرف لا يكاد يكوّن كلاماً، إذ لو جعلت الاسم مسنداً فلا مسند إليه، ولو جعلته مسنداً إليه فلا مسند"(٤).

يظهر لنا مما سبق أنّ الإسناد على قسمين:

القسم الأول: الإسناد الاسمي. وهو ما ابتدئ باسم ومكوّن من مسند إليه ومسند نحو قولنا: زيد نشيط، فـ (زيد) مسند إليه، و (نشيط) مسند.

القسم الثاني: الإسناد الفعلي وهو ما ابتدئ بفعل ومكوّن من مسند ومسند إليه، نحو: قام زيد، فـ (قام) مسند، و(زيد) مسند إليه.

الجملة العربية عند القدماء والمحدثين

قسّم النحاة القدماء الجملة العربية على أساس لفظي "شكلي" محض فتكون الجملة فعلية إذا كان صدرها فعلاً (قام زيد)، وتكون اسمية إذا كان صدرها اسماً (زيد قام) ".(٥)

---

(١) شرح المفصل ١/٢٠،وانظر: إبراهيم السامرائي ص ٦١.

(٢) إبراهيم السامرائي ص ٦١.

(٣) شرح الكافية ١/٧.

(٤) المصدر السابق ١/٨-٩.

(٥) إبراهيم السامرائي ص ٦٢، وينظر: شرح ابن عقيل ١/١٩.

وثمة خلط يقع بين النحاة في تقسيمهم الجملة العربية اعتماداً على صدر الجملة، وهذا يلحظ عند ابن هشام[١]، بقوله : "مرادنا بصدر الجملة، المسند والمسند إليه فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف ... والمعتبر أيضاً هو ما صدر في الأصل، فالجملة من نحو كيف جاء زيد ؟ فعلية ومن نحو:" فأي آيات الله تنكرون"[٢]، فعلية، لأن هذه الأسماء في نية التأخير".[٣]

فإن كان هذا مقياس التمييز بين الجملة الفعلية والاسمية كما يرى ابن هشام، فما نوع الجملة المصدرة باسم متبوع بفعل، نحو:زيد قام، وزيد على نية التأخير بعد فعله[٤] ؟! .

أما النحاة المحدثون فقد قسموا الجملة العربية إلى جملة إسنادية وجملة غير إسنادية[٥] . وتعرف الجملة الإسنادية بأنها الجملة التي تقرر ثبوت شيء لشيء، أو نفيه عنه ، إما على سبيل الإخبار أو الإنشاء، وتنقسم إلى قسمين رئيسيين : الجملة الاسمية والفعلية . أما الجمل غير الإسنادية فهي بخلاف ذلك، إذ ليس فيها مثل هذا التقرير[٦] ، كجملة المفعول معه وجملة الاختصاص.

ولقد قسّم الدكتور إبراهيم السامرائي الجملة إلى إسنادية وغير إسنادية وفق منظور خاص يتعلق بركني الإسناد من حيث اتصاف المسند إليه بالمسند، ومن هنا فإن الجملة التي لا يكون فيها اتصاف المسند إليه بالمسند غير إسنادية نحو:جملة الأمر.[٧]

يقول السامرائي :" إنّ قولنا : اكتب واكتبا واكتبي ... .جمل، ولذلك لأنها مفيدة، وشرط الإفادة متوفر في هذه الألفاظ التي تكتسب ذلك من الظرف الذي تعلقت به، فإذا قلت : اكتب في حال وجود

(١) إبراهيم السامرائي ص ٦٢.

(٢) غافر: ٨١.

(٣) مغني اللبيب ٧٦/١.

(٤) إبراهيم السامرائي ص ٦٢.

(٥) في التركيب اللغوي للشعر العراقي المعاصر: مالك المطلبي ص ٦١.

(٦) في النحو العربي: عبد الرحيم رضوان ص ٩٨.

(٧) انظر: الفعل: زمانه وأبنيته ص ٢٠، وإبراهيم السامرائي ص ٧٥.

مخاطب هو " محمد" مطلوب منه أن يكتب ، غير أن أسلوب الطلب هذا يفتقر إلى الإسناد، وعلى هذا فهي ليست جملاً إسنادية."[1]

وقد حصر الدكتور عبد الرحمن أيوب الجملة غير الإسنادية بأسلوب المدح والذم، وأسلوب التعجب، وبجملة النداء .[2]

(١) الفعل : زمانه وأبنيته : ص ٢١١.

(٢) دراسات نقدية في النحو العربي ص ١٢٩.

الفصل الأول

المفاعيل، وتشمل:

١- المفعول به.

٢- المفعول المطلق.

٣- المفعول معه.

٤- المفعول فيه.

٥- المفعول له.

أولاً: المفعول به

تعريف المفعول به:

هو ما وقع عليه فعل الفاعل بغير واسطة حرف جر[١]، أو بها ، أي: بواسطة حرف الجر،وهو الفارق بين اللازم والمتعدي من الأفعال ويكون واحداً، كما يكون اثنين وثلاثة، أما غيره من المفاعيل فلا يكون إلا واحداً.[٢]

العامل في المفعول به:

اختلف النحاة في عامل المفعول به، فذهب الكوفيون إلى أنّ العامل في المفعول به الفعل والفاعل؛ نحو: (ضرب زيدٌ عَمْراً)، وذهب خلف الأحمر إلى أن العامل في المفعول به معنى المفعولية؛ أي أنه عامل معنوي. أما البصريون فذهبوا إلى أن العامل في المفعول به هو الفعل وحده .

والرأي المرجّح عند العلماء القدامى هو ما ذهب إليه البصريون من أن العامل في المفعول به هو الفعل وحدَه، وذلك لأنّ الأصل في العمل للأفعال دون الأسماء .

وأما ما ذهب إليه خلف الأحمر من أنّ العامل في المفعول به هو معنى المفعولية فظاهر الفساد- بتعبير أبي بركات الأنباري-؛ لأنّه لو كان الأمر كما زعم لانتصب الاسم في نحو (مات زيدٌ) مع عدم معنى الفاعلية .[٣]

وفي رأيهم أيضا أنه قد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه متقدماً أو متأخراً. أما جوازاً فمثل: (اللهَ اعبدُ) و (وجهَ الحبيبِ أتمنى) .

---

(١) التعريفات : الشريف الجرجاني ص ٢٤١.

(٢) المفصل في تاريخ النحو العربي : محمد خير الحلواني ص ٣٤.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف : ١/٧٩ -٨١ مسألة رقم ١١.

وأمـــا وجوباً ففيمـا تضمـن معنى الاستفهام، أو الشرط ؛ نحو (مَن رأيتَ) و (مَن تكرم يكرمك) . [١]

غير أنّ هناك موانع تمنع من تأخير المفعول به عن عامله، فمن هذه الموانع ما يلي:

١- إذا اتصل الفعل بنون التأكيد خفيفة أو ثقيله فلا يُقال: زيدًا أضرِبنّ .

٢- إذا اشتبه المفعول به بغيره بسبب التقدّم، نحو : ضرب موسى عيسى.

٣- إذا كان العامل فيه فعل تعجب؛ نحو:ما أحسنَ زيداً،لأن فعل التعجب لا يتصرّف مع معموله. [٢]

تقدير العامل في المفعول به وعناصر الإسناد، ودور ذلك في تركيب الجملة ومعناها :

لقد اضطُرَّ النحاة في سبيل اتساق قواعدهم، وسيرها على وتيرة واحدة إلى التقدير والتأويل، حيث يبحثون عن العامل فإذا لم يكن ظاهراً فإنّهم يلجئون إلى التقدير وذلك لتحقيق أمرين :

١- تحقيق عناصر الإسناد، وذلك لأن الجملـة في نظرهـم لا تكـون مفيدة إلا بوجـــود عنصري الإسناد: المسند والمسند إليه؛ ولذا فإنّهم اضطروا إلى تقدير الفعل الذي يحقق عناصر الإسناد، فالفعل هو المسند، والفاعل هو المسند إليه في الجملة الفعلية .

٢- تسويغ الحركة الإعرابية، فكل منصوب لا بد له من ناصب عمل فيه النصب؛ وذلك لأن الحركة الإعرابية يجب أن تكون في نظرهم - أثراً لعامل .

وفيما يلي تفصيل هذا الأمر والتمثيل عليه :

---

(١) الفوائد الضيّائية، شرح كافية ابن حاجب ،نور الدين عبد الرحمن الجامي ٣٢١/١.

(٢) انظر: شرح الرضي ١٤٨/١، وهمع الهوامع ١٢٨/١.

- قال سيبويه : " حدثنا أبو الخطاب أنه سمع بعض العرب، وقيل له: لِمَ أفسدتم مكانكم هذا ؟ فقال: الصبيان بأبي ، فكأنه حَذِرَ أن يُلام، فقال: لُمِ الصبيانَ"[1]

ذهب النحاة إلى أن (الصبيانَ) في المثال السابق مفعول به لفعل محذوف جوازاً، والتقدير: لُمِ الصبيانَ .[2]

ولقد اضطرَّ النحاة إلى مثل هذا التقدير؛ لأن الجملة - في نظرهم - يجب ألا تفتقر إلى النظام الإسنادي، لأنها مفيدة، وعلى هذا فيجب أن تكون مكونة من مسند ومسند إليه فقدروا الفعل (لُمِ) الذي يحقق عناصر الإسناد، فالفعل (لُمِ) هو المسند، والضمير المستتر في هذا الفعل (الفاعل) هو المسند إليه.

وزيادة على ذلك فإن هذا التقدير يُسوّغ حالة النصب فـ (الصبيانَ) هنا اسم منصوب بالفعل المقدّر (لُمِ) .

ذهب النحاة إلى أن (الكلابَ) في نحو: (الكلابَ على البقرِ) مفعول به لفعل محذوف جوازاً، والتقدير عندهم: (خلِّ الكلابَ على البقرِ) .[3]

وبهذا التقدير استطاع النحاة أن يسوغوا الحركة الإعرابية وهي الفتحة هنا فـ (الكلابَ) اسم منصوب بالفعل المقدّر (خلِّ). وحققوا بذلك عناصر الإسناد، فالفعل (خلِّ) هو المسند، والضمير المستتر في الفعل (فاعل) هو المسند إليه .

وما انسحب على المثالين السابقين ينسحب على الأمثلة التالية :

يقول الأخفش الكبير: وحدثنا من يوثق به أن بعض العرب قيل له: أمّا بمكان كذا وكذا وَجْذٌ ؛ أي موضع يُمسِكُ الماء فقال: بلى وجاذاً . فـ (وجاذاً) في رأي النحاة مفعول به لفعل محذوف جوازاً

---

(١) الكتاب ١/٢٥٥.

(٢) المصدر السابق ١/٢٥٦.

(٣) الكتاب ١/٢٥٦ همع الهوامع ٣/٢١.

تقديره: أعرف [١] .

وذهب النحاة إلى أن(أَمْرَ) في قول العرب (أَمْرَ مبكياتك لا أمرَ مُضحكاتك) مفعول به لفعل محذوف جوازاً والتقدير : اتبع أمرَ مبكياتك [٢] ...

ويقول ذو الرمة [٣] :

دیارَ میّةَ إذْ ميٌّ تُساعِفُنا   ولا يَرى مِثْلَها عُجْمٌ ولا عَرَبُ

فـ (ديارَ) هنا مفعول به لفعل محذوف جوازاً، وتقديره: (أذكر) . [٤]

ويبدو لي أن المسوغ الحقيقي لمثل هذه التقديرات هو رغبة النحويين في تعميم قاعدتهم التي أشرنا إليها سابقاً وهي أن الكلام المفيد لا بد أن يتكون من المسندَ والمسند إليه، ولهذا فقد قدّروا هذا العامل النحوي الذي لا يمكن أن يكون من جسم اللغة المستعملة وخصوصاً إذا علمنا أن هذا التقدير في جميع الأمثلة السابقة لم يأتِ لقصور في المعنى؛ فإن فيها من المعنى ما يحسن السكوت عليه .

بل إن لتقدير العامل أثراً بالغاً في تغيير نمط الجملة ومعناها، حيث تتغير الصيغة الانفعاليـــة العاطفية الإنشائية إلى صيغة طلبية، ولهذا لجئوا إلى حيلة للتخلص من هذه المشكلات بقولهم أن العامل محذوف جوازاً .ولتوضيح ما ذهبنا إليه نأخذ الأمثلة التالية :

جاء عن العرب قولهم: (أحشفاً وسوءَ كِيلةٍ)[٥] فـ (حشفاً) مفعول به لفعل محذوف والتقدير: أتعطيني حشفاً . [٦]

---

(١) الكتاب ١/٢٥٦.

(٢) المصدر السابق ١/٢٥٧.

(٣) انظر :ديوانه ص٧.

(٤) الكتاب ١/٢٨٠.

(٥) هذا مثل لمن يظلم الناس من وجهي ومعناه :تعطني حشفاً وتسيء الكيل ،انظر ، همع الهوامع ٣/٢٠.

(٦) المصدر السابق ٣/٢٠.

وعندئذ سيكون شكل الجملة من وجهة نظر القدماء كما يأتي :

أتعطيني حشفاً وتسئ الكيلَ .

وقد حقّق النحاة بهذا التقدير عناصر الإسناد، فالفعل (تعطيني) هو المسند، والفاعل (الضمير المستتر) هو المسند إليه، وسوّغوا حالة النصب؛ فـ(حشفاً) اسم منصوب بالفعل المقدّر(تعطيني) .

وقد كان النحاة متحرزين بعض الشيء عندما قرروا أن الفعل هنا محذوف وجوباً، ومعنى الحذف الوجوبي أنه لا يجوز ظهوره؛ لأنه لو ظهر لتغيّر المعنى؛ فجملة:(أتعطيني حشفاً وتسئ الكيلَ) .

لا تساوي قطعاً جملة : أحشفاً وسوءَ كِيلَةٍ .

فالجملة الأولى جملة خبرية أراد منها المتكلم الإخبار المجرد عما فيها من معنى، في حين أنّ المتكلم في الجملة الثانية لم يرد أن يخبر القوم بأمرٍ قد جهلوه فهم يعملون ما قد علم هو، ولكنه أراد شتمه بذلك، ولذا فإن الجملة الثانية جملة إنشائية لا يُحتمل في قائلها الصدق أو الكذب؛ لأنها تنبع من عاطفة المتكلم .

وجاء عن العرب قولهم: " مَنْ أنتَ زيداً ؟ "(١).فأصله أن رجلاً غير معروف بفضل تسمّى بزيد، وكان زيد مشهوراً بالفضل والشجاعة فلما تسمّى الرجل المجهول باسم ذي الفضل قيل له: ما أنت زيداً ؟ على جهة الإنكار تحقيراً. فـ (زيداً) هنا مفعول به لفعل محذوف وجوباً وتقديره: تذكر.(٢)

وعندئذ سيكون شكل الجملة من وجهة نظر القاعدة العربية كما يلي:

ما أنت (تذكر)زيداً ؟

وقد اضطر النحاة إلى مثل هذا التقدير؛ وذلك بسبب نظرتهم الشكلية للجملة العربية التي تتلخص في أن الجملة المفيدة يجب أن تحتوي على عنصري الإسناد : المسند والمسند إليه، وما دام أن جملة (ما أنت زيداً ؟) جملة مفيدة فيجب ألا تفتقر إلى النظام الإسنادي، وعلى هذا فيجب أن تكون مكونة من المسند

---

(١) الكتاب ٢٩٢/١، وهمع الهوامع ٣/ ٢٠.

(٢) همع الهوامع :٢٠/٣.

والمسند إليه، ولذا قدروا الفعل (تذكر) الذي يحقق عناصر الإسناد؛ فالفعل (تذكر) هو المسند، والفاعل وهو الضمير المستتر في الفعل (تذكر) هو المسند إليه .

علاوة على ذلك فإن الفعل المقدّر يُسوّغ حالة النصب، فكل منصوب – في نظرهم – لا بد له من ناصب فإن لم يكن ظاهراً فلا بد من تقديره؛ وذلك حتى تسير قواعدهم على وتيرة واحدة .

والفعل هنا محذوف جوازاً؛ أي: لا يجوز ظهوره؛ لأنه لو ظهر لتغير المعنى؛ فجملة: ما أنت (تذكر) زيداً لا تساوي قطعاً جملة: ما أنت زيداً ؟

فالجملة الأولى جملة خبرية أراد منها المتكلم الخبر العادي عما فيها من معنى، ولذا يُحتمل في قائلها أن يكون صادقاً أو كاذباً .

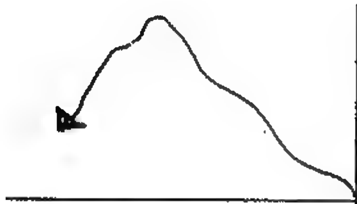
وزيادة على أن هذا التقدير أمر يخصّ التحويين ولم تنطق به العرب ألبتّه ،إذا لم يرو عالم واحد في حدود ما أعلم أن العرب قد أظهروا مثل هذا العامل وإنما هو محاولة لتفسير بعض المظاهر اللغوية .

وأما الجملة الثانية فهي جملة إنشائية عاطفية لم يرد منها المتكلم الخبر المجرد، وإنما أراد شتم من يتشبّه بزيد ذي الفضل وهو ليس من زيد بشيء فلا يحق له أن يتّصف بصفات زيد .

ولهذا يلاحظ أن النغمة المصاحبة للجملة الخبرية نغمة مستوية؛ وذلك لافتقارها إلى عنصر الانفعال. في حين أن النغمة المصاحبة للجملة الإنشائية نغمة صاعدة هابطة؛ لأنها تنبع من عاطفة المتكلم وشعوره، وفيها من الانفعال والتأثر نصيب وافر .



ما أنتَ (تذكر) زيداً .



ما أنتَ زيداً ؟

وجاء في كتاب سيبويه: حدثنا بعض العرب أن رجلاً من بني أسد قال يوم جَبَلَةَ واستقبله بعير أعور فتطير منه، فقال: يابني أسد: أعورَ وذا ناب ! ف (أعورَ) هنا من وجهة نظر النحاة مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره: تستقبلون .[١]

وعندئذ سيكون شكل الجملة من وجهة نظر القاعدة العربية كالتالي :

(أتستقبلون) أعورَ وذا ناب .

غير أن هذا التقدير وإن كان يحقق عناصر الإسناد ويُسوّغ الحركة الإعرابية قد غيّر نمط الجملة ومعناها، إذ تتغير الصيغة الانفعالية الإنشائية إلى خبر عادي، ذلك لأن جملة :

(أتستقبلون) أعورَ وذا ناب .

لا تساوي ألبتة جملة :

أعورَ وذا ناب.

ذلك لأن الجملة الأولى جملة إخبارية أراد منها المتكلم الإخبار المجرد عما فيها من معنى عادي يخلو من أي انفعال. وأما الجملة الثانية فهي جملة إنشائية لم يرد منها المتكلم أن يخبر القوم بأمر قد جهلوه وإنما أراد شتمهم وذمهم بأنهم أرادوا أن يمضوا وقد استقبلهم هذا الأعور .

يقول سيبويه في ذلك : " فلم يرد أن يسترشدهم ليخبروه عن عوره وصحته، ولكنه نبّههم وكأنه قال أتستقبلون أعورَ وذا ناب ".[٢]

ويقول في موضع آخر: " فلم تُرِدْ أنْ تخبر القوم بأمر قد جهلوه، ولكنك أردت أن تشتّمه بذلك، فصار بدلاً من اللفظ بقولك: ... أتمضون وقد استقبلكم هذا ".[٣]

---

(١) الكتاب ٣٤٣/١.

(٢) المصدر السابق ٣٤٣/١.

(٣) المصدر السابق ٣٤٥/١.

وجاء عن العرب قولهم:(اللهم ضبعاً وذئباً) إذا كانوا يدعون بذلك على غنم رجل. فـ (ضبعاً) هنا مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره اجمع.[1]

وعندئذ سيكون شكل الجملة من وجهة نظر القدماء، كما يلي :

اللهم(اجمع فيها) ضبعاً وذئباً .

غير أن هذا التقدير وإن كان يحقق عناصر الإسناد، فالفعل (اجعل) هو المسند، والفاعل (الضمير المستتر) هو المسند إليه، ويُسوّغ الحركة الإعرابية التي تكون في نظرهم أثراً لعامل _قد ابتعد بالجملة عن المعنى الذي أراده المتكلم؛ حيث إن المتكلم لم يرد مطلق الخبر العادي ،وإنما أراد معنى انفعالياً عاطفياً الذي يتمثل في الدعاء عل غنم الرجل، ولهذا فإن الجملة الأولى جملة إنشائية انفعالية ،لأنها تنبع من الوضع الانفعالي الذي يعيشه المتكلم، أو البيئة الانفعالية التي أنتجت النمط اللغوي .

يتضح لنا مما تقدم أن هذه الأساليب بنيت في تحليل العلماء على حذف الفعل والاستغناء عنه، إما لقصد الذم أو التحقير أو الدعاء .

(١) الكتاب ١/٢٥٥.

دور الفتحة الدلالي

أودّ قبل الشروع في دراسة دور الفتحة الدلالي أن أمهّد لهذا الموضوع بملخص عن التحويلات الأسلوبية لما لها من علاقة بموضوع البحث .

الأسلوب لغة لفظ يُطلق في اللغة العربية إطلاقاتٍ مختلفةً ،فيقال للطريق بين الأشجار أسلوب ،ويطلق على الفن ،والوجه والمذهب والشموخ بالأنف وهو اسم لعنق الأسد ،ويقال كذلك في مقام تعريف طريقة المتكلم في كلامة.[1] والمعنى الأخير أنسب هذه المعاني لما نحن بصدده ،وهو الفن والمذهب مع التقييد لا على الإطلاق.[2]

أما الأسلوب إصطلاحاً فيُطلق لفظ الأسلوبية على الطريقة الكلامية التي يمتلكها المتكلم في تأليف كلامه، واختيار ألفاظه .[3]

وأما مفهوم التحويلات الأسلوبية فيعني: تغيير أسلوب الكلام من شكل إلى آخر، وأثر هذا التحويل على الآيات، والأنماط الكلامية، وما يتبع هذا التغيير من تغيير الإعراب[4] .

وقد ذكر نعوم تشومسكي N.chomsky صاحب نظرية التوليد والتحويل أن التحليل الأسلوبي ينطلق من مفهوم خاص للأسلوب، وهو أن الكاتب يستخدم أنواعاً معينة من التحويلات في لغته، ولا سيما التحويلات الاختيارية بحيث تصبح هذه التحويلات مميزاً أسلوبياً عنده؛ لأن هذا الاختيار دون غيره إنما هو في الأصل استغلال لطاقة اللغة الكامنة في النظام اللغوي بتحويلات معينة .[5]

---

(١) الكليات ١١٩/١ ، وانظر : مناهل العرفان : الزرقاني ١٩٨/٢-١٩٩.

(٢) أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب في الآيات القرآنية والشواهد الشعرية :د. يحي عبابنة ص١٠ ، مجلة أبحاث اليرموك المجلد (١١) العدد(١) ١٩٩٣.

(٣) مناهل العرفان ١٩٩٢/٢.

(٤) أثر التحويلات الأسلوبية ص١١.

(٥) نظرية تشومسكي اللغوية ص٣٣.

وللفتحة دور دلالي بارز؛ إذ تقوم بنقل الجملة من باب الإخبار إلى باب الإنشاء .

ولتوضيح هذا الدور نأخذ بعض الأمثلة محلليتها بطريقة التحويلات الأسلوبية .

جاء عن العرب: ما أنتَ زيداً ؟ على جهة الإنكار . (١)

الأصل

زيد	أنت	ما
خبر مرفوع	ضمير في محل رفع مبتدأ	حرف نفي

داخل معنى الشتم والذم

فتحولت الجملة أسلوبياً إلى

زيداً	أنت	ما
طرأ على كلمة (زيداً) تحويل أسلوبي فنصب بعد تحويل المعنى من العادي إلى الذم والشتم .	ضمير متصل في محل رفع مبتدأ	حرف نفي

الأصل: ما أنت زيدٌ على أن (زيد) في الجملة خبر مرفوع، ولكن المتكلم لم يرد الإخبار المجرد عما فيها من معنى، وإنما أراد الشتم والذم، فعندما تم له هذا المعنى الإنشائي غيّر إعرابه من الرفع إلى النصب ليعبر عن المعنى الجديد(الذم) مستخدماً في ذلك الحركة الدلالية (الفتحة) .

(١) الكتاب ٢٩٢/١، وهمع الهوامع ٢٠/٣ .

جاء عن العرب قولهم: أعورَ وذا نابٍ [1] .

الأصل

أعورُ	وذو	ناب
خبر لمبتدأ محذوف	الواو: حرف عطف،	مضاف إليه
والتقدير: هو أعور	وذو: اسم معطوف	مجرور
	مرفوع وهو مضاف	

↓

داخل معنى الشتم

↓

فتحولت الجملة أسلوبياً إلى ←

أعورَ	وذا	ناب
طرأ على كلمة	الواو : حرف	مضاف إليه
(أعورَ) تحويل	عطف، وذا:	مجرور
أسلوبي، فنصبت	اسم معطوف	
بعد تحويل المعنى	منصوب وهو مضاف	
من الخبر العادي إلى معنى الشتم		

(١) الكتاب ١/ ٣٤٣.

طرأ على كلمة (أعورُ) تحويل أسلوبي، إذ إن الأصل (أعورُ وذو ناب)برفع(أعور) على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو، يقول سيبويه : (ولو قال أعورُ وذو ناب كان مصيباً) .[1]

غير أن المتكلم لم يرد مطلق الخبر، وإنما أراد شتمهم بأنهم أرادوا أن يمضوا وقد استقبلهم البعير الأعور الذي كان يمثل رمزاً للتشاؤم، ولذا قام بتغيير كلامه من الأسلوب الخبري العادي إلى أسلوب إنشائي عاطفي وهو أسلوب الشتم،فغيّر في إعرابه من الرفع إلى النصب ليعبّر عن المعنى الجديد .

وينتهي بنا هذا الفصل إلى نتيجة فحواها:أن تعميم نظرية الإسناد تضيق على اللغة؛ حيث إنه ليس من الضروري أن ترتبط فائدة الجملة بتكامل عناصر الإسناد فيها؛ فهناك كثير من الجمل غير الإسنادية، وفيها من المعنى ما يحسن السكوت عليه،وذلك نحو: أحشفاً وسوءَ كيلة، واللهم ضبعاً وذئباً،وغيرها من الأمثلة التي ذكرناها مسبقاً .

---

(١)الكتاب ٣٤٧/١.

ثانياً: المفعول المطلق

تعريف المفعول المطلق:

المفعول المطلق هو: (المصدر المنصوب للتأكيد، أو لعدد المرات، أو لبيان النوع ،وسمي مفعولاً مطلقاً لصحة إطلاق صيغة المفعول على كل فرد منه من غير تقييد بالجارّ بخلاف المفاعيل)[١] هذا يعني أنه لا فرق بين اللازم والمتعدي من الأفعال، فكلاهما يمكن إطلاق صيغة المفعول منه بخلاف المفاعيل الأخرى، كالمفعول به مثلاً، فنحن لا نستطيع إطلاق صيغة المفعول به منه إلا بوساطة حرف الجرّ، كقولنا: ذهبت إلى بيت زيد[٢] ، وهو ما صدر من فاعل فعل مذكور بمعناه، أي: بمعنى الفعل[٣].

وقد عرّفه المحدثون بأنه:(اسم يؤكد عامله، أو يبين نوعه، أو عدده، وليس خبراً ولا حالاً)[٤].

أقسامه :

ينقسم المفعول المطلق على ثلاثة أقسام:

١- القسم الأول : المصدر الذي صدر من اللفظ والمعنى، وهو كل مصدر منصوب ذكر معه فعله، أو كان في حكم المذكور، نحو: ضرب ضَرْباً وأكل أُكلاً. [٥]

---

(١) الكليات ١٩٢/٤.

(٢)في المصطلح النحوي البصري :٧١.

(٣) التعريفات :١١٨.

(٤) معجم النحو :٣٦١.

(٥) التهذيب الوسيط :١٦٧.

والذي في حكم المذكور، نحو قوله تعالى: " فإذا لقيتم الذين كفروا فَضَرْبَ الرقاب " [١] فـ (ضربَ): مصدر من فعل محذوف [٢] والتقدير: فاضربوا ضربَ الرقاب. [٣]

٢- القسم الثاني: المصدر الذي صدر من المعنى دون اللفظ، وهو في مثل قولك: " شنئتَ زيداً بُغضاً " فـ (بغضاً) مصدر من معنى شنئت[٤]، ومنه قوله تعالى: " يومئذ تُحدّثُ أخبارَها ".[٥] قيل: أخبارها: منصوب على أنه مصدر من معنى تُحدّثُ؛ كأنه قال: يومئذٍ تخبر أخبارَها .[٦]

٣- القسم الثالث : المصدر الذي لم يصدر من لفظ ولا معنى، وهو مثل قولهم: وَيْلَ زيدٍ ووَيْحَهُ ووَيْبَهُ، فهذه مصادر أتت منصوبة، وليس لها أفعال .[٧] وأكثر ما أتت منصوبة في البدء بشرط أن تكون مضافة، فإن فُصلت عن الإضافة رُفعت، وجُعلت مبتدأة [٨] نحو قوله تعالى: " وَيْلٌ لكلِ هُمَزَةٍ لُمَزة " .[٩]

---

(١) سورة محمد :٤.

(٢)التهذيب الوسيط :١٦٧.

(٣)التبيان في إعراب القرآن :١١٦٠/٢.

(٤)التهذيب الوسيط :١٨٦.

(٥) سورة الزلزلة:٥.

(٦) التهذيب الوسيط ص١٨٦.

(٧) تقدر لها أفعال من معانيها فيقدر في (ويله) أحزانه الله ويله، (وفي ويحه) رحمه الله ويحه. انظر التهذيب الوسيط ص١٦٨ (الحاشية).

(٨) انظر: نتائج الفكر ص ٧٣-٧٤.

(٩) الهمزة: ١.

العامل في المفعول المطلق :

عامل النصب في المفعول المطلق هو الفعل الذي وقع عليه[١]؛ نحو: قولنا: ضربت زيداً ضرباً، أو شبهه، ونعني بمصطلح شبه الفعل ما يلي :

١- مصدر نحو قوله تعالى: " فإنّ جزاؤكم جزاءً موفوراً ".[٢]

٢- اسم الفاعل مثل قوله تعالى: " والصافّات صفّاً "[٣]وقوله: " فالزاجرات زجراً ".[٤]

٣- اسم المفعول: مثل: أنت مطلوبٌ طلباً .[٥]

وقد يُحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق جوازاً لقيام قرينة،كقولك لمن قدم من سفره: (خَيْرَ مقدمٍ)؛ أي: قدمت قدوماً خَيْرَ مقدمٍ.[٦]

---

(١) أسرار العربية ص ١٦١.

(٢) الإسراء /٦٣.

(٣) الصافات/ ١.

(٤) الصافات/٢.

(٥) أوضح المسالك ٢/٢٠٨.

(٦) الفوائد الضيائية ١/٣١١.

حذف عامل المفعول المطلق وجوباً

يُقسم هذا النوع من الحذف على قسمين :

القسم الأول : الحذف السماعي: وهو ما يكون موقوفاً على السماع لا قاعدة له يُعرف بها ،نحو:" سَقْيًاً" وتقديره عند النحويين: سقاك اللهُ سَقْيًاً .

القسم الثاني : الحذف القياسي وهو ما يُعلم له ضابطٍ كلي يحذف معه الفعل لزوماً في مواضع متعددة منها :

١- إذا وقع المصدر تفصيلاً لعاقبة ما تقدمه ؛كقوله تعالى:"حتّى إذا أثخنتموهمْ فَشدّوا الوثاق؛ فإمّا مَنّاً بعدُ، وإما فِدَاءً"[1] فَمنّاً وفِدَاءً مصدران منصوبان بفعل محذوف وجوباً والتقدير عند النحويين (فإما تمنون مَنّاً ،وإما تفدون فِدَاءً) .[2]

٢- إذا ناب المصدر عن فعل استند لاسم عين- أي: أُخبرَ به عنه -وكان المصدر مكرراً أو محصوراً؛ فمثال المكرر: "زيدٌ سَيْراً سَيْراً" والتقدير عندهم :زيد يَسْير سَيْرًا . ومثال المحصور: "ما زيدٌ إلا سَيْراً "، و " إنما زيد سَيْراً" والتقدير :إلا يسير سَيْرًا فحذف (يسير) وجوباً لما في الحصر من التأكيد القائم مقام التكرير .[3]

٣- المصدر المؤكد لنفسه، والمؤكد لغيره؛ فالمؤكد لنفسه الواقع بعد جملة لا تحتمل غيره ،نحو:" له عليَّ ألفٌ عُرفاً، أي اعترافاً، فاعترافاً: مصدر منصوب بفعل محذوف وجوباً تقديره،(اعترف اعترافاً)،ويُسمى مؤكداً لنفسه؛ لأنه مؤكد للجملة قبله، وهي نفس المصدر .

---

(١) محمد /٤.

(٢) انظر: كتاب سيبويه ١٥٦/١، والمقتضب ٢٦٧/٣، وشرح الرضي: ١١٦/١.

(٣) شرح ابن عقيل : ٤٤٥/٢.

والمؤكد لغيره: هو الواقع بعد جملة تحتمله ، وتحتمل غيره، فتصير بذكره نصًا فيه، نحو: "أنت ابني حقًّا" فحقا مصدر منصوب بفعل محذوف وجوباً ، والتقدير: أحقّه حقاً ، وسُمي مؤكداً لغيره ؛ لان الجملة قبله تصلح له ولغيره ؛ لأن قولك: أنت ابني: يحتمل أن يكون حقيقة وأن يكون مجازاً على معنى: أنت عندي في الحنو بمنزلة ابني فلما قال : "حقًّا " صارت الجملة نصّاً في أن المراد البنوة حقيقة، فتأثرت الجملة بالمصدر؛ لأنها صارت به نصّاً ؛ فكان مؤكداً لغيره .[1]

٤ - يحذف عامل المصدر إذا قُصِدَ به التشبيه بعد جملة مشتملة على فاعل المصدر في المعنى؛ نحو: لزيد صوتٌ صوتَ حمار... (فصوتَ حمار) مصدر تشبيهي، وهو منصوب بفعل محذوف وجوباً، والتقدير: يصوّت صوتَ حمارٍ، وقبله جملة وهي" لزيدٍ صوتٌ " وهي مشتملة على الفاعل في المعنى وهو "زيد" .[2]

تقدير العامل وعناصر الإسناد وأثر ذلك في معنى الجملة وتركيبها :

لقد اضطر النحاة في سبيل اتساق قواعدهم وسيرها على وتيرة واحدة إلى التقدير والتأويل يبحثون عن العامل ،فإن لم يكن ظاهراً فإنهم يلجؤون إلى التقدير فإذا كان رافعاً فيرفعون، ويقدرونه ناصباً فينصبون، ويقدرونه جاراً فيجرون ،وذلك لأنهم فصلوا في هذا المقام بين الشكل والمعنى .[3]

إن التزام النحويين بهذا الفصل أضفى على قواعد اللغة العربية التي وضعها النحويون كثيراً من الضوابط الشكلية، حيث إن النحو العربي يعد نحواً للغة المكتوبة ،ولا يلتفت إلى المسموع إلا نادراً .[4]

فقد رأينا أنَّ النحاة توسعوا في تقدير عامل النصب في المصادر التي حُذفت عواملها سواء اتفق هذا التقدير مع المعنى أو لم يتفق، حيث إن بعضاً من تقديراتهم قد ابتعدت بالتركيب عن المعنى المراد .

(١)انظر: الكتاب ١/١٩٠، وشرح ابن عقيل ٢/٤٤٦.

(٢)انظر :الكتاب ١/١٧٧، وشرح ابن عقيل ٢/٤٤٧.

(٣)انظر :إحياء النحو ص٣٦.

(٤)انظر :ظاهرة الإعراب في العربية ص٣٢٨.

لقد ارتبط المصدر في كلام العرب بمعان إنشائية انفعالية تنبع من عاطفة المتكلم، وذلك نحو: سبحانَ الله! في مقام التعجب والتعظيم، وَسقْياً ورَعْياً في مقام الدعاء . غير أن تقدير الفعل في مثل هذه الأساليب قد أضفى على الجملة الإنشائية صفة الجملة الخبرية التي تفتقر إلى عنصر الانفعال والتأثر المصاحب للجملة الإنشائية .

والذي دفع النحاة إلى هذا التقدير هو نظرتهم إلى الجملة العربية، فالجملة عندهم لا تتم فائدتها إلا بالمسند والمسند إليه؛ فجملة رعاك الله جملة مفيدة، ولذا فيجب ألا تفتقر إلى النظام الإسنادي،وعلى هذا فيجب أن تكون مكونة من مسند ومسند إليه،فلجؤا إلى تقدير فعل وهو (رعاك) فعمل النصب في المصدر، وبهذا التقدير قد تمت الجملة عندهم .

وعندئذ سيكون شكل الجملة من وجهة نظر النحاة القدماء كما يلي :

(رعاكَ الله) رَعْياً لك :

– رعاك(مسند ومسند إليه)+ مفعول به .

– رعياً (مصدر منصوب بالفعل بعد إسناده إلى المصدر) .

– ولكن يمكن أن نقول: إن جملة (رَعْياً لك) لا تساوي جملة :رعاك الله رَعْياً لك .

فالجملة الأولى جملة إنشائية انفعالية أراد منها المتكلم الدعاء لك بالسقيا، ولذا فهي لا تحتمل الصدق أو الكذب؛ لأنها تنبع من عاطفة المتكلم . أما الجملة الثانية فهي جملة خبرية تحتمل الصدق أو الكذب، أراد منها المتكلم الإخبار المجرد عما فيها من معنى عادي ، زيادة على ما يضيفه هذا التقدير من تفكيك تركيب الجملة ،وتقليل من قوة النظم ،وابتعاد عن نطق العرب والواقع الاستعمالي .

ولكي يكون الأمر أكثر وضوحاً تقسّم المصادر التي حُذفت عواملها إلى خمسة أقسام :

أولا: تقدير عامل المصدر في مقام الدعاء والحمد والثناء والتهديد ،وما أشبهها من استعمال :

جاء المصدر في كلام العرب دالاً على الدعاء؛ وذلك نحو: سَقْيَاً ورَعْيَاً [١]، وذهب النحاة القدماء إلى أن هذه المصادر منصوبة بفعل محذوف وجوباً .

قال سيبويه: (وإنما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذُكر مذكور فدعوتَ له أو عليه على إضمار الفعل، كأنك قلت: سقاك الله سَقْيَاً ورعاك الله رَعْيَاً)[٢] .

وأما المصدر(نَدْلاً) في قول الشاعر [٣] :

عَلَى حِيْنَ أَلْهَى النَّاسَ جُلَّ أُمُورِهِم   فَنَدْلاً زُرَيْقُ المالَ نَدْلَ الثَّعَالبِ

فقد ذهب ابن مالك إلى أنه مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره (أندل) .[٤]

وينوب المصدر عن الفعل في مقام الحمد والثناء، نحو: حمداً وشُكراً، وعند إظهار الطاعة والامتثال؛ نحو: سَمْعَاً وطاعةً، وفي مقام التهديد والوعيد؛ نحو وَيْلاً للمفسدين في الأرض.[٥]

فجملة (شكراً لك) مثلاً هي جملة تامة ومفيدة -في نظر القدماء والمحدثين- ولما كان الكلام المفيد يجب أن يكون مكوناً من المسند والمسند إليه وفقاً للقاعدة النحوية العربية فقد وجد النحاة أنفسهم مضطرين إلى تقدير المسند والمسند إليه؛ ولذا فقد قدروا الفعل (أشكر) الذي يحقق عناصر الإسناد، ويُسوّغ الحركة الإعرابية في (شكراً) وأمثالها ،ولما قدروا هذا التقدير واجهتهم بعض المشكلات مثل:

---

(١)انظر: أوضح المسالك ٢١٨/٢.

(٢)الكتاب ١٥٦/١.

(٣)البيت مجهول القائل ،انظر :أوضح المسالك ٢١٨/٢.

(٤)المصدر السابق ٢١٩/٢.

(٥)بناء الجملة بين منطق اللغة والنحو ص١٢٧.

١- أنَّ ظهور العامل مما لم يتم في الواقع الاستعمالي الفعلي المنطوق في اللغة العربية .

٢- أنَّ إظهار العامل يغير نمط الجملة ومعناها؛ حيث تتغير الصيغة الانفعالية العاطفية الإنشائية إلى خبر عادي، ولهذا كانوا متحرزين بعض الشيء بقولهم أن الفعل محذوف وجوباً، ومعنى هذا أنه لا يجوز إظهاره.

وبذلك يتضح لنا جلياً أن التطبيق القاسي لنظرية الإسناد على بعض المظاهر غير الإسنادية يضيّق على اللغة ، حيث إنه ليس من الضروري أن ترتبط فائدة الجملة بعنصري الإسناد: المسند والمسند إليه، إذ إنه يوجد كثير من الجمل غير الإسنادية فيها من المعنى ما يحسن السكوت عليه وذلك نحو: سَقْياً ورَعْياً وأمثالهما .

ومما يدل على أن تقدير الفعل يضيّق علـى اللغة أن كثيراً من المصادر سمعت عن العرب من غير أفعال، يقول ابن يعيش: (وأما قولهم: وَيحك وَوَيسَك وَوَيلك وَوَيبَك فهي من المصادر التي لا أفعال لها، كأنهم كرهوا أن يبنوا منها لاعتلال عينها وفائها لما يلزم من الثقل في تصريف فعلها لو استعمل) .[1]

ونزيد هنا أن تصنيف هذه المصادر في هذا الباب يخضع لاعتبارات شكلية بحتة، ولا يخضع لأي عنصر دلالي .

---

(١)شرح المفصل ١/١٢١.

ثانيا : تقدير عامل النصب في مقام التعظيم والتعجب :

جاء المفعول المطلق دالاً على معنى انفعالي آخر. وهو التعجب والتعظيم ؛نحو: (سبحانَ الله !) .

ذهب النحاة إلى أن (سبحان) هنا مصدر منصوب بفعل محذوف جوازاً تقديره: أُسَبّح. قال سيبويه في باب: (هذا باب أيضاً من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره) ما نصّه: "وذلك قولك: سُبْحَانَ الله، ...فنصب هذا على أسبّح.. "[1]

وقد كان النحويون القدماء مضطرين إلى هذا التقدير، لأن جملة (سبحان الله !) جملة مفيدة؛ ولذا فيجب أن تكون مكونة من المسند و المسند إليه فقدروا الفعل (أسبّح) الذي يحقق عناصر الإسناد، فالفعل المقدر (أسبّح)هو المسند . والفاعل(الضمير المستتر في الفعل) هو المسند، إليه فضلاً عن ذلك فإنّ الفعل المقدّر يُسوّغ حالة النصب في (سبحانَ) .

وعندئذ سيكون شكل الجملة من وجهة نظر القدماء كما يلي:

(أسبّح) سبحانَ الله .

وكان النحاة متحرزين بعض الشيء عندما ذكروا أن الفعل هنا محذوف جوازاً؛ وذلك لأنه لو ظهر لتغير المعنى؛ فجملة : (أسبّح) سبحانَ اللهِ لا تساوي قطعاً جملة :سبحانَ اللهِ !

فالجملة الأولى جملة خبرية عادية أراد منها المتكلم الإخبار عما فيها من معنى عادي .أما الجملة الثانية فهي جملة انفعالية عاطفية لم يرد المتكلم منها إخبار القوم بأمر قد جهلوه، فهم يعلمون ما قد علم، وإنما أراد التعجب والتعظيم ،ولهذا لا يحتمل في قائلها الكذب أو الصدق .

وقد لوحظ أنّ النغمة المصاحبة للجملة الخبرية نغمة مستوية، في حين أنّ نغمة الجملة الإنشائية نغمة صاعدة هابطة ؛ لأنها تنبع من عاطفة المتكلم ومن شعوره .

وإذا كان تقدير الفعل ينقل الجملة من باب الإنشاء(وهو المراد) إلى باب الخبر العادي فعلينا أنّ نلتزم بما سُمع عن العرب الذين استغنوا عن الفعل في مثل المصادر الدالة على التعجب والتعظيم .

---

(١) الكتاب ٣٢٢/١.

ولهذا نجد أنَّ بعض القدماء قد أنكر أنَّ يكون الفعل عاملاً في مثل هذه المصادر، إذ يرى أبو الحسين ابن الطراوة أن عامل القصد ،وهو عامل معنوي مسؤول عن نصب هذه المصادر؛ يقول: (هذا الضرب من الأسماء لا يحتاج إلى الإخبار عن فاعله ، ولا إلى اختلاف أحوال الحدث (الفعل)، بل يحتاج إلى ذكره خاصة على الإطلاق مضافاً إلى ما بعده ،فإنّ (سبحانَ) اسم ينبئ عن العظمة، فوقع القصد إلى ذكره مجرداً عن التقييدات بالزمان أو بالأحوال، ولذا وجب نصبه) [1].

وعليه فإنّ هذه المصادر قائمة على حذف الفعل للدلالة على التعجب والتعظيم .

ثالثاً- تقدير عامل المصدر في موضع الخبر :

ورد المصدر في موضع الخبر منصوباً ؛نحو: إنما أنت سيراً، أو إنما أنت سَيْراً سَيْراً فـ(سَيْراً) هنا مصدر منصوب بفعل واجب الحذف وتقديره: تسير)[2] ، وبناءً على هذا التقدير فإن شكل الجملة وفقاً للقاعدة النحوية سيكون كما يلي:

إنما أنت (تسير) سَيْراً

غير أن هذا التقدير وإن كان يحقق عناصر الإسناد، فالفعل (تسير) هو المسند والفاعل (الضمير المستتر) هو المسند إليه، ويسوغ حركة النصب في(سَيْراً) قد ابتعد بالجملة عن المعنى الذي أراده المتكلم؛ ذلك لأن جملة :

إنما أنت سَيْراً (الواقع اللغوي المستعمل) .لا تساوي جملة: إنما أنت (تسير) سيراً (النمط المنسجم مع القاعدة) .

ذلك لأن الجملة الأولى جملة إنشائية أراد منها المتكلم المبالغة في إظهار الدوام والاستمرار، في حين أن الجملة الثانية جملة خبرية أراد منها المتكلم مطلق الخبر، زيادة على أنَّ العرب لم ينطقوا بالجملة الثانية للدلالة على هذا المعنى .كما أن الجملة الأولى جملة غير إسنادية. أما الجملة الثانية فهي جملة إسنادية .

---

(١) نتائج الفكر : ص ٧٤

(٢) انظر :شرح ابن عقيل ٢/٤٤٥.

وعلية فإننا نستطيع أنّ نقول:إن جملة : (إنما أنت سيراً) جملة إنشائية غير إسنادية،وإن جملة:إنما أنت تسير سيراً جملة خبرية إسنادية .

رابعاً–تقدير عامل المصدر المؤكد لمضمون الجملة :

ورد المصدر النائب عن الفعل مؤكداً لمضمون الجملة قبله، نحو عليّ ألفُ درهمٍ عرفاً،أي:اعترافاً وهذا عبدُ الله حقاً، وهذا زيد الحقَّ لا الباطلَ.[1]

وهذا النوع من المصادر منصوب بفعل محذوف وجوباً، فالتقدير مثلاً في الجملة الأولى: (عليَّ ألفُ درهمٍ (اعترف)اعترافاً فـ(اعترافاً) مصدر منصوب بالفعل المقدّر(اعترف) .[2]

والذي دفع النحاة إلى هذا التقدير هو نظرتهم الشكلية للجملة العربية، فكل جملة عندهم لا تتم فائدتها إلا بوجود عنصري الإسناد: المسند والمسند إليه،فجملة (عليَّ ألفُ درهم عرفاً) جملة مفيدة؛ ولهذا فيجب أن تتكون من المسند والمسند إليه فقدروا الفعل (اعترف) الذي يحقق عناصر الإسناد،ويسوغ حركة النصب في (اعترافاً) التي تكون – في نظرهم– أثراً لعامل.

والفعل هنا محذوف وجوباً، ومعنى الحذف الوجوبي أنه لا يجوز ظهوره، لأنّه لو ظهر لتغيّر نمط الجملة ومعناها؛ إذا تتغير الصيغة الانفعالية الإنشائية إلى خبر عادي .

ولهذا فإنَّ جملة (علي ألف درهم (اعترف) اعترافاً) جملة خبرية ذات معنى خبري عادي. أما جملة (علي ألفُ درهمٍ اعترافاً) فجملة انفعاليه إنشائيه أراد منها المتكلم التأكيد .

وما دام أن تقدير الفعل يبتعد بالجملة عن المعنى الانفعالي المراد فعلينا أن نكتفي بالمصدر وحده دون حاجة إلى التقدير،وخصوصاً إذا علمنا أنّ هذا التقدير لم يأت لقصور التركيب عن المعنى المراد .

---

(١) شرح ابن عقيل ٢/٤٤٥.

(٢) الكتاب ١/١٧٧ .

خامساً- تقدير عامل المصدر الذي قصد به التشبيه:

ورد المصدر في كلام العرب نائباً عن فعله تشبيهاً، نحو: (لزيدٍ صوتٌ صوتَ حمارٍ)،فـ (صوتَ) الثانية منصوبة بفعل محذوف وجوباً تقديره :يصوّتُ[1] .

وبناء على هذا التقدير فإن شكل الجملة سيكون كما يلي :

لزيدٍ صوتٌ (يصوّتُ) صوتَ حمارٍ

وإن كان تقدير الفعل يسوغ الحركة الإعرابية، ويحقق عناصر الإسناد فإنه ينأى بالجملة عن المعنى المراد؛ إذ إن المتكلم لم يرد مطلق الخبر وإنما أراد التشبيه، زيادة على النظم المفكك الذي لم تقله العرب .

وبذلك يتضح لنا أنه لا يشترط لكون الجملة مفيدة أن تتكامل فيها عناصر الإسناد، فهناك كثير من الجمل غير الإسنادية وفيها من المعنى ما يحسن السكوت عليه، وذلك نحو: عَجَبَاً لك، وسبحانَ اللهِ، وهذا عبد الله حقّاً، وغيرها من الجمل التي أتينا عليها مسبقاً .

---

(١) انظر الكتاب ١/١٧٧، وشرح ابن عقيل ٢/٤٤٦.

ثالثاً: المفعول معه .

تعريف المفعول معه :

ورد في لسان العرب لابن منظور قوْلُهُ : (و "مَعَ بتحريك العين: كلمة تضم الشيء إلى الشيء، وهي اسم معناه الصُّحبة، وأصلها معاً، وذكرها الأزهري في المعْتَل)[1]، وقال الشريف الجرجاني: (هو المذكور بعد الواو لمصاحبة فعل لفظاً وتقديراً، نحو استوى الماءُ والخشبةَ)[2]، أي أنّه : اسم فضلة مسبوق بواو بمعنى (مع) تالية لجملة ذاتِ فعل، أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه ، مذكور لبيان ما فعل الفعل بمقارنته ؛ نحو ؛ دع الظالم والأيامَ ، وأنا سائرٌ وساحلَ البحرِ[3] .

شروط المفعول معه :

اشترط النحاة شروطاً معينة لصحة وقوع المفعول معه ومنها :

- أنْ تُحذف (مع) ، وتقام الواو مقامها ؛ لأنّ(مع) للمصاحبة والواو للجمع ، والجمع والمصاحبة سيّان[4] .

- أنْ ينقل إعراب الاسم من الجر إلى النصب ؛ لأنّه بمنزلة المنصوب بنزع الخافض ، لأن المفعول معه في الأصل كان مجروراً بـ(مع) فلما حذفتها نصبتَ الاسم وجئتَ بالواو بعدها لتدلّ عليها[5]وقيل: إنَّ الواو قوّت الفعلَ اللازم فنصبت المفعول معه كما قوّته (إلاّ) في الاستثناء[6].

---

(١) لسان العرب (معع) ٨/٣٤٠ .

(٢) التعريفات ص ٢٤٢ .

(٣) معجم النحو : ص ٣٦٤

(٤) التهذيب الوسيط، ص١٨١، والمرتجل : ١٨٣

(٥)التهذيب الوسيط ، ص١٨١.

(٦)الحجة في القراءات السبع :الفارسي ١/١١٧.

- أنْ يكون العامل في المنصوب بواو التي بمعنى (مع) فعلاً صريحاً ظاهراً فقط،فإذا قلت : جاء زيدٌ وعمراً فقد جمعت الشرائط .[1]

تقدير العامل وعناصر الإسناد في معنى الجملة وتركيبها

لعل من أبرز المنصوبات التي اختلف فيها النحاة جملة المفعول معه؛ إذ نرى أنّ الخلاف قد دبَّ بين البصريين أنفسهم فيما يتعلق بناصب المفعول معه؛ حيث يرى سيبويه وجمهور البصريين أنّ الناصب هو الفعل وما يعمل عمله بتقوية الواو؛ وذلك نحو: عرفت استواءَ الماء والخشبةَ، وأنا سائرٌ والنيلَ، والناقةُ متروكةٌ وفصيلَها[2].

فالعامل في الجملة الأولى هو الفعل، وفي الثانية اسم الفاعل، وفي الثالثة اسم المفعول.

يقول ابن يعيش: " اعلم أنّ المفعول معه لا يكون إلا بعد فعل لازم، أو منتهٍ في التعدي، نحو قولك: ما صنعتَ وأباك، وما زلت أسيرُ والنيلَ، ولو تُركت الناقةُ وفصيلَها لرضعها، وإنما افتقرت إلى الواو لضعف الأفعال قبل الواو عن وصولها إلى ما بعدها، كما ضعفت قبل حروف الجر عن مباشرتها الأسماءَ ونصبها إياها[3] ". ولما كانت الواو تشبه (مع) في معناها وأخصر في لفظها أقاموا مقامها ،ثم انتقل عمل الفعل منها لعدم صلاحيتها للنصب إلى ما بعدها كما كان في الاستثناء [4].

فيرى ابن يعيش أن الفعل اللازم لا يحق له أنْ ينصب ما بعد الواو باعتباره قاصراً، ولكن هذا الفعل تقوّى بالواو فنصب ما بعدها وقاس ذلك بالاستثناء، حيث تقوّى الفعل العامل -كما يرى - بإلا فنصب ما بعدها .

---

(١)التهذيب الوسيط ص١٨٢.

(٢)الإنصاف ١/٢٤٨-٢٥٠.

(٣)شرح المفصل :٢/٤٩.

(٤)شرح المفصل ٢/٥٠ .

وما ذهب إليه البصريون في تفسير ذلك بأنّه بتأثير الفعل الذي قبل الواو بتوسط ينقصه أمران :

١ . أنّ جمله المفعول معه لا تقتضي دائماً فعلاً . فنحن قد نقول كيف أنت وزيداً ؟ وكيف أنت وشربةً من عصير ،وليس في هذه الجمل فعل .

٢ . أنّ الفعل هنا لازم ، ولا يمكن تعديته -بمقتضى قانون الإعمال الذي يتمسكون به - إلى اسم آخر يعمل فيه النصب .(١)

وذهب الأخفش إلى أن المفعول معه انتصب انتصاب الظرف، لأن الواو بمعنى (مع) فلمّا حذفت(مع)، وحلّت الواو محلها نُصب ما بعد الواو بدلها .(٢)

وما ذهب إليه الأخفش في تفسيره نصب ما بعد الواو بأنّه ينتصب انتصاب (مع) لا يَطرّد، في نحو: جئت معه؛ لأنّ (مع) تنتصب في العادة كما تنتصب سائر الظروف مثل بين ودون ووسط وفوق وما يماثلها، على حين أنّ المفعول معه لا يلزم بالضرورة أنْ يكون دالاً على الظرفية، أو متضمناً معناها .(٣)

وأما الزجاجي فذهب إلى أنَّ العامل فعل مضمر بعد الواو، والتقدير في الجملة:(استوى الماء ولابس الخشبةَ).(٤)

ومرجع هذا التقدير عند الزجاجي - في رأينا - ثلاثة أمور :

١- أنَّ ما قبل الواو لا يحتمل ما بعدها .

---

(١)الإعراب على الخلاف في الجملة العربية :د. صاحب أبو جناح ، ص٨٢ مجلة المورد ، العدد الثالث المجلد (١٣)، ١٩٨٤.

(٢) شرح الكافية ١/١٩٥.

(٣)الإعراب الخلاف في الجملة العربية ص٨٢.

(٤) همع الهوامع ٢٣٩/٣.

٢ . نظرة الزجاجي إلى الجملة العربية، إذ إن الجملة العربية لا تتمّ فائدتها إلا بالمسند والمسند إليه، فقدّر الفعل (لابس) الذي يحقق عناصر الإسناد ، فالفعل (لابس) هو المسند ، والضمير المستتر في الفعل (الفاعل) هو المسند إليه .

٣ . نظرة النحويين القدماء إلى الحركة الإعرابية التي تكون أثراً لعامل ،ولذا فقد قدّروا الفعل (لابس) تسويغاً للحركة الإعرابية، فكل منصوب لا بدّ له من ناصب فإن لم يكن ظاهراً فلا بدّ من تقديره .

وما ذهب إليه الزجاجي ينقصه أمران :

١- أن تقدير الفعل (لابس) ينقل جملة المفعول معه إلى جملة المفعول به .

٢- قد تخلو جملة المفعول معه من الفعل؛ نحو: كيف أنت والامتحانَ؟

ولعلّ أوضح ما يُظهر تمسكهم بنظرية العامل (ترجيحهم الرفع على النصب في نحو : كَيفَ أنتَ وَزَيدٌ ؛ لأن الاسم لم يتقدمه فعل مع أنَّ لكلّ من التركيبين معنى خاصاً ، وموضعاً لا يليق به صاحبه، فإذا قلت:(كيف أنت وأخاك) بالنصب على أنَّ (أخاك) مفعول معه، فإنك تسأل عن صلة الاثنين، وتضع هذا التركيب حيث يكون بينهما من الأمر ما هو جدير بالاستخبار وموضع للمسألة) .[1]

أمّا (كيف أنت وأخوك) - برفع(أخوك) - فإنه استخبار عن الاثنين، يمكن أنْ تطنبَ فيه،فتقول : كيف أنت وكيف أخوك، وسُمع عن العرب: (كيف أنت وقصعةٌ من ثريد) - بالنصب - فضعّفوه ، وقالوا [2]: (بل الأكثر الرفع ، ومن نَصَبَ فإنما قدّر الضميرَ فاعلاً لمحذوف ، لا مبتدأ؛ والأصل: كيف تصنع، فلما حُذف الفعل وحده برز الضمير وانفصل) .

وعندئذ سيكون شكل الجملة وفقاً للقاعدة على النحو الآتي :

كيف (تصنع) أنت وقصعةً من ثريد .

---

(١) إحياء النحو ص ١٥٩.

(٢) انظر: الكتاب ١/٣٠٧.

وإنما اضطرّ النحاة إلى مثل هذا التقدير؛ لأن جملة (كيف أنت وقصعةً من ثريد) جملة مفيدة ، ولذا فيجب أن تكون مكونة من المسند والمسند إليه،فقدّروا الفعل (تصنع) الذي يحقق أحد طرفي الإسناد وهو المسند،أما المسند إليه فهو الضمير (أنت) ،فضلاً على ذلك فإنّ هذا الفعل المقدّر يبرر حركة النصب في (قصعة) .

وهم بهذا التقدير(قد أغفلوا المعنى و أضاعوا فرق ما بين إعراب وإعراب، ووَضْعٍ ووَضْعٍ)[1] .

وبذلك يظهر لنا أنّ النظام الإسنادي لا ينطبق على جميع الأنماط اللغوية ، وإذا حاولنا تطبيقه عليها فإنّ هذا يعدّ تضييقاً على اللغة، إذ ليس من الضروري أن تكون الجملة إسنادية لتؤديَ معنى مفيداً ، إذ يوجد كثير من الجمل غير الإسنادية وفيها من المعنى ما يحسن السكوت عليه .

وكذلك الحال بعد الاستفهام بـ(ما)، حيث يرى النحويون أنّ المفعول معه منصوب بفعل مضمر[2]؛ وذلك نحو قول الشاعر[3]:

فَمَا لَكَ والتّلدَدَ حَوْلَ نَجْدٍ وَقَدْ غصَّتْ تِهَامةُ بالرِّجالِ

فـ(التّلددَ) هنا مفعول معه منصوب بالفعل المقدّر (تكون)[4] وبناءً على هذا التقدير فإنّ شكل الجملة من وجهة نظر القدماء كما يلي :

فَمَا (تكون) لك والتّلددَ

(١)إحياء النحو ص١٦٠.

(٢) انظر :الكتاب ٣٠٨/١ .

(٣) البيت للمسكين الدارمي ،انظر :ديوانه ص ٦٦ ،والكتاب ٣٠٨/١.

(٤) شرح ابن يعيش ٥١/٢.

وهم بهذا التقدير قد حققوا عناصر الإسناد، فالفعل (تكون) وما فيه من الضمير هما المسند والمسند إليه ، وسوّغوا حالة النصب في (التّلددَ) .

والمختار في هذا البيت عند القدماء هو الرفع أمّا النصب فيضعّفونه ، ويقدرون له فعلاً ناصباً .

غير أنَّ البيت قائم على نصب (التّلددَ) فقط؛ إذ إنَّ المتكلم لم يرد الإخبار المجرّد، وإنما أراد معنى المصاحبة.

يقول إبراهيم مصطفى: (وليس في البيت معنىً إلاّ على النصب؛ لأنَّ الاستفهام وما فيه من استنكار وتعجب إنما هو لما بين الاثنين ولا يصوره أن يجيء الاسم رفعاً، لأنّه لا يؤدي إذاً معنى المصاحبة ، وإذا بطَلت بطَل الاستفهام كلّه ، وضاع ما فيه من معنى)[1] .

أما الكوفيون فذهبوا إلى أنَّ المفعول معه منصوب على الخلاف[2]، إذ قالوا: (إنما قلنا إنه منصوب على الخلاف؛ وذلك لأنّه إذا قال: استوى الماءُ والخشبةَ؛ لا يحسن تكرير الفعل، فيقال: استوى الماء واستوتْ الخشبة ، لأن الخشبة لم تكن معوجة فتستوي؛ فلمّا لم يحسن تكرير الفعل، كما لم يحسن في (جاء زيد وعمرو) فقد خالف الثاني الأول، فانتصب على الخلاف) .[3]

---

(١) إحياء النحو ص ١٦١.

(٢) الخلاف عامل معنوي قال به الكوفيون والخلاف لغة : المضادة ،وأما اصطلاحاً فهو أن يكون في التركيب ما يدلّ على الربط بين شيئين أو أكثر في الحكم المعنوي ؛ غير أنّ المتكلم يريد أن يخرج الثاني من حكم الأول ، فيخالف في الحركة الإعرابية ، لتكون هذه المخالفة وسيلة لفظية بارزة واضحة الدلالة في الإشارة إلى معنى المراد .انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٤٨/١ مسألة : (٣٠)، والنصب على الخلاف في ضوء نظرية العامل :د.فارس عيسى ص١٩٢ مؤتة للبحوث والدراسات ،المجلد (٨) العدد (٦) ١٩٩٣ ،وفي النحو العربي بحث في الجملة ، عبد الرحيم رضوان ص٩٩ ،ويبدو أنّ مفهوم الخلاف قد أخذه الكوفيون من كلام الخليل بن أحمد،فللخليل في الاستثناء ،كلام قريب من هذا ، فقد ذكر سيبويه في كتابه من كلام الخليل قوله : (هذا الباب ما لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً ؛ لأنّه مخرج مما أدخلت فيه غيره) انظر الكتاب ٣٢٠/٢ والنصب على الخلاف ص١٨٧.

(٣) الإنصاف ٢٤٨/١ مسألة (٣٠).

فالكوفيون اعتمدوا في تفسيرهم النصبَ في المفعول معه على عامل معنوي، وهو الخلاف؛ فإذا قلنا :سرتُ وطلوعَ الشمس فإنَّ ما بعد الواو وهو (طلوع الشمس) لم يكن مشاركاً في المسير لمَا قبل الواو، فانتصب ما بعد الواو على الخلاف .

ولعل ما ذهب إليه الكوفيون أقرب إلى الناحية اللغوية وروح علم اللغة الوصفي من أنَّ المفعول معه منصوب على الخلاف ؛ ذلك أن المفعول معه (يقع بعد واو لا تفيد العطف أو المشاركة ؛أي لا تؤدي وظيفة نقل الحكم الإسنادي القائم فيما قبلها إلى ما بعدها فيكون مشاركاً له في العلامة الإعرابية ؛ كما هي الحال في عطف النسق الذي تترتب عليه مشاركة ما بعدها لِمَا قبلها في الحكم وبالتالي مشاركة له في العلامة الإعرابية، بل هي تفيد المصاحبة فقط؛ أيْ : أنَّ الحدث الذي صدر عن الاسم السابق لها وقع في معيّة اسم آخر بعدها، وفي حضوره دون أنْ تقع من هذا مشاركة للأول في العلاقة الإسنادية التي تلبّس بها أو صدرت عنه، فقولنا(ينطلق القطار وطلوعَ الشمس)لا يقتضي نقل الانطلاق إلى طلوع الشمس، وعليه لا يكون الطلوع متلبساً بالانطلاق فيترتب على ذلك عدمُ تحقق الرفع فيه ؛ لأن الرفع علامة المسند إليه وهو القطار، وليس هناك مفرٌ من أنْ يُحرك بالنصب ؛ لأن الجر خاص بالمضاف إليه ، وهذا الذي أدركه الكوفيون ، فقالوا به تفسيراً لنصب المفعول معه) .(١)

كما أننا إذا اعتبرنا الواو عاطفة، في نحو قولنا: (استوى الماءُ والخشبةَ) فهذا يؤدي إلى فساد المعنى؛ لأن حرف العطف يقتضي مشاركة المعطوف عليه في الحكم؛ إذ إن المتكلم يريد أن يشير إلى أنَّ الماء صار بمستوى الخشبة واستوى معها، لا هي التي استوت .

(١)الإعراب على الخلاف :٨٢.

وفصل القضية في هذا الباب أنك إذا أردت معنى المصاحبة وكانت الواو في معنى (مع) وجب النصب، وإذا لم تُرِدْ معنى المصاحبة أو المعية - كما هو في الاصطلاح - فإنها واو العطف[1] .

فعندما لم يجد بعض النحويين عاملاً ظاهراً لتفسير هذا النصب، واتسعت شقة الخلاف في تقديره إذ لم يغلب على أحدها الإطراد كانت نظرية المخالفة أيسر وأدخل إلى طبيعة اللغة؛ إذ تآلف المبنى (النصب)، والمعنى (المخالفة) كان مسؤولاً عن هذا التفسير[2] .

---

(١)إحياء النحو :١٦٢.

(٢) النصب على الخلاف ص١٩٤ .

ولكي يكون عامل الخلاف أكثر وضوحاً، نأخذ مثالاً ونحلله مستخدمين التحويلات الأسلوبية.

المثال : استوى الماءُ والخشبةَ.

الأصل

اسـتوى	الماءُ	و	الخشبةُ
فعل ماض	فاعل مرفوع	حرف يفيد العطف والمشاركة	اسم معطوف مرفوع

داخل معنى المصاحبة

فتحولت الجملة أسلوبياً ←

اسـتوى	الماءُ	و	الخشبةَ
فعل ماض	فاعل مرفوع	حرف يفيد المصاحبة والمعية	طرأ على كلمة (الخشبة) تحويل أسلوبي فنصبت بالخلاف بعد تحويل المعنى من العطف إلى المصاحبة .

الأصل: استوى الماءُ والخشبة (برفعِ الخشبة) على أنها اسم معطوف على مرفوع (الماء)، غير أنّ المتكلم لم يرد معنى العطف وإنما أراد معنى المصاحبة ، فعندما تمّ له هذا المعنى غيّر إعرابه من الرفع إلى النصب لإظهار الدلالة الجديدة .

رابعاً: المفعول فيه

المفعول فيه لغةً واصطلاحاً:

يُسمي البصريون المفعول فيه (ظرفاً)، أمّا الكوفيون: فالكسائي وأصحابه يبسمونه صفة ، في حين يسميه الفراء محلاً ، ويُسمي الجارّ والمجرور صفة [1]، فأمّا مصطلح المفعول فيه فأول من استخدمه المبرد .[2]

ورد في لسان العرب :" ظرف الشيء: وعاؤه ، والجمع ظروف ، ومنه ظروف الأزمنة والأمكنة. والصفات في الكلام التي تكون مواضع غيرها من نحو : أمام وقدام وأشباه ذلك تُسمى ظروفاً "[3]. وأما في الاصطلاح فهو (ليس كل اسم الزمان ، أو المكان على الإطلاق ، بل الظرف منها ما كان منتصباً على تقدير (في) واعتباره بجواز ظهورها معه ، فتقول : قمت اليوم ، وفي اليوم) .[4]

أقسام المفعول فيه :

يقسم المفعول فيه على قسمين :

١- ظرف زمان : وهو ما كان من أسماء الزمان ، وهي تنقسم على قسمين ؛ معرب ومبني ، فالمعرب مثل اليوم والشهر والسنة والعام والحقبة... وما شاكل ذلك من المعربات ، والمبني مثل إذا وقط ومتى ...وما شاكل ذلك من المبنيات .

---

(١)الأصول في النحو :١/٢٤٥-٢٤٦.

(٢)المقتضب ١/٧٤ ، وفي المصطلح النحوي البصري ص٨٩.

(٣)انظر :اللسان (ظرف) ٩/٢٢٩.

(٤)الكليات : ٣/١٦٦.

٢- ظرف مكان : وهو ما كان من أسماء المكان ، وهو ينقسم على قسمين : معرب ، ومبني فالمعرب : خلف وأمام وتجاه وقدام وتحت ...، وما شاكل ذلك من المعربات، والمبني مثل:حيث وثمّ وهنا وأين ... وما شاكل ذلك من المبنيات [١] .

أحكامه:

إنّ جميع أسماء الزمان يصحّ انتصابها على الظرفية مبهمة كانت ، كاعتكفت حيناً، أو معدودة[٢]، كصمتُ يوماً أو يومين ، أو مختصة [٣] كصمت يوم الخميس .

وأمّا أسماء المكان فلا ينتصب منها على الظرفية إلا نوعان : أحدهما : المبهمات [٤] وتنقسم على قسمين: مبهمة البقعة والمسافة كأسماء الجهات، كأمام، وتجاه، وتلقاء، وقدام، ووراء، ويمين وشمال ، وذات اليمين، وذات الشمال، وفوق، وأسفل، ومبهمة البقعة معلومة المسافة وهي أسماء المقادير؛ كالفرسخ والميل.

والثاني : أسماء المكان المشتقة من مادة عاملها ؛ كقولك : قعدت مقعدَ زيدٍ ومنه قوله تعالى : " إنّا كُنّا نَقْعُدُ مِنْها مقاعِدَ للسمع "[٥] .

ولا يجوز : جلست مقعد زيدٍ ، ولا ذهبت مرمى زيد ؛ لاختلاف مادتيْ العامل والمعمول [٦] .

---

(١)التهذيب الوسيط ١٧٣/٢.

(٢)المقصود بظروف الزمان المعدودة ما صحّ جواباً لكم ، انظر : شرح الكافية ١٨٥/١،والهمع ١٧٣/٣.

(٣)المقصود بظروف الزمان المختصة هي ما صحّ جواباً لمتى ، انظر : شرح الكافية ١٨٥/١ ،والهمع ١٧٣/٣.

(٤)المقصود بالظروف المبهمة ما لا تصح جواباً لكم ومتى ، انظر شرح الكافية ١٨٥/١.

(٥)الجن :٩.

(٦)شرح اللمحة البدرية ١٨٦/٢.

عامل النصب في المفعول فيه :

الناصب للمفعول فيه ما وقع فيه ، وهو المصدر ، نحو:" عجبت من ضربك زيداً يومَ الجمعة عند الأمير " أو الفعل نحو :" ضربتُ زيداً يومَ الجمعة أمامَ الأمير " أو الوصف ، نحو : " أنا ضاربٌ زيداً ، اليومَ عندَك "[١] .

وقد يحذف العامل جوازاً ، نحو أنْ يقال : " متى جئتَ ؟" فتقول :" يومَ الجمعة ... أو وجوباً كما إذا وقع الظرف صفة، نحو : " مررت برجل عندَك " أو صلة ، نحو : " جاء الذي عندك " أو حالاً ، نحو: "مررت بزيد عندكَ " أو خبراً في الحال ، أو في الأصل ، نحو :" زيدٌ عندك ، وظننت زيداً عندك "، فالعامل في هذه الظروف محذوف وجوباً في هذه المواضع كلها ، والتقدير في غير الصلة (ستقر) أو(مستقر)، وفي الصلة (استقرَ) لأنَّ الصلة لا تكون إلا جملة ، والفعل مع فاعله جملة ، واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة[٢] .

تقدير العامل وعناصر الإسناد وأثره في معنى الجملة وتركيبها :

من المسائل التي رأى الكوفيون أنَّ عامل النصب فيها على الخلاف الظرف الواقع خبراً ؛ نحو : زيدٌ أمامَك .

حيث يرى الكوفيون أنَّ الظرف إذا وقع خبراً ؛ نحو قولنا: الكتابُ خلفَك ، فهو منصوب على الخلاف. وحجتهم في ذلك أنَّ خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ ، أي : أن الخبر هو عين المبتدأ في قولنا : اللهُ ربّنا ، السماء غائمة فحكمه في الإعراب واحد ، غير أنَّ عبارة " الكتابُ أمامَك " ونحوها ليس الظرف فيها في المعنى هو المبتدأ ، فلمّا كان مخالفاً له نُصب على الخلاف ليفرقوا بينهما [٣] .

---

(١)شرح ابن عقيل ٢/٤٥٦-٤٥٧.

(٢)شرح ابن عقيل ٢/٤٥٧.

(٣) الإنصاف ٢/٢٤٥-٢٤٧ مسألة ٢٩ ، والاعراب على الخلاف :٧٦-٧٧ .

وقال الرضي : " وانتصاب الظروف خبراً للمبتدأ عند الكوفيين على الخلاف ، يعنون الخبر لمّا كان هو المبتدأ في نحو : زيد قائم ، أو كأنه هو في نحو : وأزواجه أمهاتهم ارتفع ارتفاعه ، ولمّا كان مخالفاً له بحيث لا يُطلق اسم الخبر على المبتدأ ، فلا يُقال في نحو:زيد عندك إنَّ زيداً عنده ، خالفه في الإعراب ، فيكون العامل عندهم معنوياً ، وهو معنى المخالفة التي اتّصف بها الخبر ولا يحتاج عندهم إلى تقدير شيء يتعلق به الخبر"[١] .

فتفسير الكوفيين هذا له اتصال أيما اتصال بالمعنى، فالظرف في نحو قولنا:(زيد أمامَك) لا يصلح أن يكون خبراً عن المبتدأ، أي: مسنداً ؛ لأنه في المعنى ليس هو المبتدأ .

أما البصريون فذهبوا كعادتهم إلى الإتكاء على العامل وهو الفعل أو شبهه؛ إذ يرون أنَّ " الظرف (أمام) ينتصب بفعل مقدّر ، والتقدير فيه : (زيد استقرّ أمامَك) ، أو ينتصب بتقدير اسم فاعل ، والتقدير فيه : زيد مستقرٌ أمامَك "[٢] .

والذي دفع النحاة البصريين إلى هذا التقدير ما يلي :

١ . أنَّ الظرف عندهم على تقدير حرف الجر (في) والجار والمجرور لا بدَّ لهما من شيء يتعلقان به، والتعلق لا يكون إلا بالأفعال أو شبهها ، ومن ثمّ أصبح الفعل أو شبهه عاملاً في الظروف بعد حذف الجر فانتصب[٣] .

٢ .يرى البصريون أنّه لا بدّ لكل منصوب من ناصب ، فإن لم يكن الناصب ظاهراً فلا بدّ من تقديره ، فعندما وجدوا الظرف (أمامك) منصوباً قدروا له عاملاً لفظياً فأصبح العامل المقدّر عاملاً في الظرف .

---

(١) شرح الكافية ٩٢/١.

(٢) الإنصاف ٢٤٥/١-٢٤٧، وانظر: النصب على الخلاف.

(٣) النصب على الخلاف ص ١٩١.

٣. يرى البصريون أنّ جملة (زيد أمامك) وأمثالها جملة مفيدة، ولذا فلا بدّ أنّ تكون مكونة من المسند والمسند إليه فعندما وجدوا أنّ جملة(زيدٌ أمامَكَ) تفتقر إلى المسند – الخبر ـ قاموا بتقديره ، (إذ إنّ الخبر الظرف لا يؤدي وظيفة إسنادية) [١].

وقال أبو البركات الأنباري مدافعاً عن رأي البصريين (لو كان الموجب لنصب الظرف كونه مخالفاً للمبتدأ لكان المبتدأ أيضا يجب أنْ يكون منصوباً، لأن المبتدأ مخالف للظرف كما أن الظرف مخالف للمبتدأ ؛لأنّ الخلاف لا يتصور أنّ يكون من واحد وإنما يكون من اثنين فصاعداً) [٢].

والواضح أن قانون الرفع في المسند إليه (قانون لغوي ثابت وليس أمراً اعتباطياً يمكن التخلي عنه لأدنى ملابسة ، زيادة على أن الظرف وبقية التكملات اختصت بالنصب تمييزاً لها عن المسند إليه المرفوع والمضاف إليه المجرور، فالنصب هنا ليس أمراً طارئاً على الظرف وهو يؤدي دور التكملة. وتوزيع العلامات الإعرابية في اللغة العربية وبخاصة الضمة والكسرة محكوم بقانون وظيفي يكاد يكون صارماً وليس خاضعاً للافتراض الجدلي على النحو الذي يتصوره صاحب الإنصاف) . [٣]

ولعل ما ذهب إليه الكوفيون أقرب إلى الناحية الدلالية وما نحن بصدده من أن الظرف الواقع خبراً منصوب على الخلاف ؛ لأن عامل الخلاف عامل معنوي ولذا فهو لا يحوج إلى تقدير (وما لا يحوج إلى تقدير أولى مما يحوج إلى تقدير)[٤] .

وعليه فإنّ عامل الخلاف أقرب إلى طبيعة اللغة المستعملة ويجعل من اللغة أمراً سائغاً سهلاً وذلك بخلاف التقدير والتأويل اللذين يخلعان على اللغة ثوب الصعوبة والتعقيد .

---

(١) النصب على الخلاف ١٩١.

(٢) الإنصاف ٢٤٧/٢ مسألة (٢٩) .

(٣) الإعراب على الخلاف ص ٧٧.

(٤) المرجع السابق ص ٧٧.

ولا بد من التنبيه هنا أن الظرف إذا لم يؤد وظيفة الظرفية بل الإسناد، كقولنا: أقبل الليل وقمنا برحلة إلى شمال البلاد فحكمة كسائر الأسماء في استحقاق الرفع علماً على الإسناد والجر علماً على الإضافة [١].

فقرينة المخالفة شرط في النصب واختلاف المعنى هو الفيصل في هذا النصب، وبذلك يكون المعنى والمبنى قد تضافرا في إبراز المعنى الدقيق للعبارة التي يقع فيها الخلاف. [٢]

ويمكن تمثيل قرينة المخالفة هذه كما يلي :

الأصل : العدو أمامُك تحولت إلى العدو أمامَك .

ومن =العدّو وجزء منك إلى العدو في الحيز الذي أمامك

فتغير الضمة إلى فتحة أدى إلى تغير في المعنى

فنلحظ المخالفة في الخبر، إذ المبتدأ ثابت في حركته ومعناه[٣].

وينتهي بنا هذا إلى نتيجة فحواها أن الجملة العربية لا يشترط في صحة تكوينها تكامل العلاقة الإسنادية كما هي في تصور النحويين فجملة (زيدٌ أمامَك) جملة تفتقر إلى المسند(الخبر)، ورغم ذلك فإنها تفيد معنى يحسن السكوت عليه من غير حاجة إلى تقدير فعل أو شبهه ليكون عاملاً في الظرف (أمامك) ؛ إذ إن هذا الظرف منصوب على الخلاف [٤] .

---

(١) الإعراب على الخلاف ص ٧٧.

(٢) النصب على الخلاف ص ١٩٢.

(٣) المرجع السابق ص ١٩٢.

(٤) الإعراب على الخلاف ص ٧٨.

خامساً: المفعول لأجله

تعريف المفعول لأجله :

هو علة الإقدام على الفعل ، وهو جواب لِمَه[1]. وهو مصدر قلبي ذُكر لحدث سابق و اتحد مع هذا الحدث في الزمان والفاعل [2]، أو هو اسم يذكر لبيان سبب الفعل[3]، نحو :"ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق "[4].

وقد استخدم نحاة البصرة عدة مصطلحات في تعبيرهم عن المفعول لأجله، ومنها :

١- المفعول له : من الذين استخدموا هذا المصطلح سيبويه[5] وابن السراج[6] وابن جني[7] والزمخشري[8].

٢- المفعول من أجله: وهو المصطلح الثاني استعمالاً عند البصريين من سيبويه إلى الزمخشري[9]. ولعل الزجاج أول من استعمله [10] .

(١) شرح المفصل ٥٢/٢.

(٢) شرح ابن عقيل ١٨٦/٢.

(٣) معجم النحو ٣٥٩

(٤) الإسراء: ٣١.

(٥) انظر: الكتاب ٣٦٩/١.

(٦) انظر: الأصول في النحو ٢٤٩/١.

(٧) انظر: الخصائص ٣٨٣/٢.

(٨) انظر: المفصل ٦٠.

(٩) في المصطلح النحوي البصري : ٨١.

(١٠) الجمل : ٣٢٣.

٣- المفعول لأجله: وهو مصطلح قديم إلاّ أنّ أحداً من نحاة البصرة لم يستخدمه[١] باستثناء أبي سعيد السيرافي[٢]، ثم تُرِكَ استعماله دهراً إلى أن عاد واحتلّ مرتبة متقدمة عند المتأخرين عن الزمخشري[٣].

شروط المفعول لأجله :

لقد اشترط النحاة عدّة شروط لصحة وقوع المفعول لأجله وهذه الشروط هي :

٢-أنْ يكون مصدراً قلبياً؛ لأنه علة للفعل والعلل إنما تكون بالمصادر لا بالذوات [٤].

٢- أنْ يكون المفعول لأجله علة للفعل[٥] ؛كقولنا : زرتُك محبةً لك .

٣- أنْ يتحد مع ما هو علة له في الزمان،ولهذا امتنع النصب في نحو قولك: تأهبت أمس للسفر اليوم [٦]وقول الشاعر[٧]:

فَجِئتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنومٍ ثِيابَها ... لَدى السِّترِ إلاّ لِبسَةَ المُتَفَضّلِ

لأن النوم وإن كان مصدراً وعلة في خلع الثياب، لكنّ زمنه متأخر عن خلع الثياب [٨].

---

(١) في المصطلح النحوي البصري :٨١.

(٢) انظر: الكتاب ٣٨٥/١(الحاشية).

(٣) انظر: أوضح المسالك ٤٣/٢.

(٤) شرح اللمحة البدرية: ٢٠٤/٢.

(٥) التهذيب الوسيط : ١٧٧-١٧٨.

(٦) شرح اللمحة البدرية ٢٠٦/٢.

(٧) البيت للشاعر امرئ القيس بن حجر الكندي من معلقته المشهورة، انظر: ديوانه ١٢٩، وهمع الهوامع ١٩٤/١، وشروح شذور الذهب: ٢٢٢، وأوضح المسالك ٢٢٦/٢.

(٨) شرح اللمحة البدرية ٢٠٦/٢.

٤-أنْ يتحد في الفاعل[١]؛ فلذا امتنع النصب في قول الشاعر[٢] :

وإنّي لتعروني لِذكراكِ هِزّةٌ   كَمَا انتفضَ العُصْفورُ بَلَّلَه القَطْرُ

٥- أن يكون ذلك المصدر متضمناً للام ظاهرة أو مقدرة لأنك إذا قلت: أطعتُ اللهَ خوفاً من عقابه؛ فالتقدير: لخوفي من عقابه[٣].

عامل النصب في المفعول لأجله :

يرى جمهور البصريين أنه منصوب بالفعل على تقدير (لام العلة)[٤]، " نحو: جئتُكَ طمعاً في بِرِّكَ وقصدتُك ابتغاءَ معروفك وكان الأصل فيه :جئتك للطمع في بِرِّك، وقصدتك لابتغاء معروفك، إلا أنه حذف اللام فاتصل الفعل به فنصبه "[٥].

وخالفهم الزجاج[٦] والكوفيون، فزعموا أنه مفعول مطلق ثم اختلفوا :

---

(١)شرح اللمحة البدرية .

(٢) البيت للشاعر أبي صخر الهذلي؛ وقد امتنع هنا النصب لاختلاف الفاعل؛ ففاعل تعروني هو (الهزة)، وفاعل الذكرى هو المتكلم، انظر: شرح المفصل ٦٧/٢، والإنصاف ٢٥٣/١، والهمع: ١٩٤/١.

(٣)التهذيب الوسيط:١٧٨وانظر :الكتاب ١٨٥/١ ،وشرح الكافية :٩٢/١،والهمع :١٣٣/٣.

(٤) انظر : الكتاب : ١٨٥/١،وشرح الكافية :٩٢/١ ،والهمع :١٣٣/٣.

(٥) أسرار العربية:١٧٣.

(٦)قال الزجاج في معاني القرآن وإعرابه (٦٣/١) تفسيراً لقوله تعالى "يجعلون أصابعهم في آذانهم حذر الموت "سورة البقرة:١٩ (إنّما نصبت (حذر الموت) ؛لأنّه مفعول له والمعنى :يفعلون ذلك لحذر الموت) يظهر لي من خلال هذا النص أن ما نقله النحاة عن الزجاج في تسمية المفعول له مفعولاً مطلقاً يخالف ما صرح به حين قال :إنه (مفعول له) وجعله على معنى اللام .

فذهب الزجاج إلى أن ناصبه فعل مُقدّر من لفظه؛ فالتقدير في نحو: جئتك إكراماً لك: جئتك أكرمك إكراماً[1] .

وقال الكوفيون: إنَّ ناصبه الفعل المقدّم عليه؛ لأنه ملاقٍ له في المعنى وإن خالفه في الاشتقاق نحو: قعدت جلوساً[2] .

فجمهور البصريين يرون أن ناصب المفعول لأجله الفعل اللازم بتقوية اللام التي حُذفت فاتّصل الفعل به فنصبه، فجملة : (قمت إجلالاً لك) جملة فعلية ذات فعل لازم ولكنه تعدى إلى المفعول لأجله بتقوية اللام، فالتقدير عندهم في الجملة السابقة: (قمت للإجلال لك) . فلما حُذفت اللام نصبَ الفعلُ المفعولَ لأجله بعد اتصاله به.

وهذا التقدير والتأويل يخالف كلَّ المخالفة ما يتمسكون به وهو قانون التعدية؛ فالفعل هنا فعل لازم ولا يمكن تعديته بمقتضى قانون الإعمال الذي يتمسكون به إلى اسم آخر يعمل فيه النصب .

التقدير والتأويل في جملة المفعول لأجله :

جملة المفعول لأجله جملة فعلية مصدّرة بفعل لازم، ولهذا عندما وجد البصريون أن هذا الفعل قد تعدّى إلى المفعول لأجله فنصبه وبمقتضى قانون العامل الذي يتمسكون به الذي ينص على أنه لا بد لكل منصوب من ناصب أخذوا يقدرون ويتأولون؛ حتى يطرد الباب معهم على وتيرة واحدة .

فجملة : قمت احتراماً لك مكونة عندهم مما يلي :

---

(1) شرح المفصل ٥١/٢ .

(2) انظر : التصريح في التوضيح ٣٣٧/١ .

- مسند (الفعل : قام)

- مسند إليه (الضمير المتحرك)

- اللام الذي تقوّى بها المسند

- احترّاماً: (الاسم المنصوب بالمسند الذي هو الفعل)

فالمسند في هذه الجملة – وهو قام - قد عمل النصب بتقوية اللام التي حُذفت فاتصل الفعل المسند بالمفعول لأجله فنصبه.

وهذا التأويل والتقدير في جملة المفعول لأجله يشبه إلى حد ما التقدير في جملة المفعول معه، فالفعل في جملة المفعول معه فعل لازم، لكنّه تقوّى بالواو فنصب ما بعدها على أنه مفعول معه .

غير أنّ (الواو) في المفعول معه ظاهرة، في حين أن اللام في المفعول لأجله مقدرة

وهذا يخالف كلّ المخالفة قانون الإعمال الذي يتمسكون به أيّما تمسك .

وهذا الأمر قد لا يكون بهذه الصرامة،فقد أشار أبو القاسم السهيلي إلى أنّ عاملاً معنوياً هو المسؤول عن نصب المفعول لأجله وقد سمّاه عامل الإظهار، حيث قال ما نصّه في نحو: جاء زيد خوفاً ورغبةً فيك:(المجيء إنما يُظهر ما كان باطناً خفيّاً حتى كأنك قلت : جاء زيد مظهراً بمجيئه الخوفَ والرغبةَ، أو أشباه ذلك؛ فهذه الأفعال الظاهرة تُبدي تلك الباطنة؛ فهي مفعولات في المعنى، والظاهرة دالة على ما ينصبها)[1].

---

(١) نتائج الفكر :٣٩٥

الفصل الثاني : المحمول على المفعول به، ويشمل:

- الاختصاص .

- التحذير .

- الإغراء .

- الاشتغال .

- النداء .

- الاستثناء (بعض حالاته) .

- التعجب .

أولاً: الاختصاص

الاختصاص لغةً واصطلاحاً:

الاختصاص لغة هو إفراد الشيء دون غيره [1]. قال ابن منظور : " خَصَّه يَخُصُّه خَصّاً ، وخُصوصاً وخَصُوصيّة وخُصُوصِيَّة والفتح أفصح، وخِصِّيصي وخِصَّة، واختصّه: أفرده به دون غيره ، ويقال: اختص فلان بالأمر، وتخصّصَ به، إذا انفرد، وخصَّ غيره، واختصَّه بِبِره ، ويقال: فلان مُخِصٌّ بفلان، أي : خاص به، وله به خِصِّيّة"[2] .

وأمّا الاختصاص اصطلاحاً فهو على قسمين [3]:

الأول : ما كان محمولاً على النداء ومنقولاً عنه ، وحكمه في البناء والإعراب كحكمه [4]، وذلك نحو قولنا: اللهمّ اغفر لنا أيتها العِصابة [5] .

الثاني : ما لم يكن محمولاً على النداء ولا منقولاً عنه وهو عند أبي البقاء الكفوي : النصب على المدح بإضمار فعل لائق [6]، وذلك نحو: نحن – العربَ – أقرى الناس للضيف [7] .

وذكر عباس حسن أنَّ الاختصاص هو " قصر حكم أسند لضمير على اسم ظاهر معرفة بعده"[8]؛

---

(١) في المصطلح النحوي البصري ص ٩٦.

(٢) لسان العرب (خصص) ٢٤/٧.

(٣) في المصطلح النحوي البصري ص ٩٦.

(٤) كشاف اصطلاحات الفنون ٢٠٥/٢.

(٥) أوضح المسالك ٧٣/٤، في المصطلح النحوي البصري ص ٩٦.

(٦) الكليات ٧٦/١.

(٧) في المصطلح النحوي البصري ص ٩٦.

(٨) النحو الوافي ١١٨/٤.

لأن الضمير في العربية يتعرّف بالاسم الظاهر الذي يتقدمه ، فإذا عُرض في الكلام ضمير ، أو عرض في ابتداء الكلام ضمير لم يتقدمه اسم يُعيّن المقصود به ، كان الضمير مبهماً ، ولم يدرك السامع المقصود به على وجه التحديد؛ لأن هذه الضمائر عامة لا تحدد جماعة من المتكلمين أو المخاطبين، وحين يُذكر الاسم فإنه يتعين المقصود من الضمير ، فيتحدد بعد أن كان مطلقاً، ويتخصص بعد أن كان عاماً (١). والغالب على ذلك الضمير كونه للمتكلم،نحو:(أنا ، نحن)، ويقلّ كونه للمخاطب، ويمتنع كونه للغائب (٢) .

بواعث الاختصاص :

الباعث على الاختصاص واحد من ستة أمور (٣) :

الأول :الفخر ؛ نحو قول الشاعر (٤) :

لَنَا مَعْشَرَ الأَنصَارِ مَجْدٌ مؤثّلٌ   بأرضائنا خير البَرِيّةِ أحمدَا

الثاني : التواضع ؛ نحو قول الشاعر (٥) :

جُـدْ بِعَفْوٍ فإنني أيُّهـا العَبْـ   ـدُ إِلَى العَفْوِ يـا إلَهي فقيرُ

الثالث : البيان والإيضاح ؛ نحو قول الشاعر (١) :

---

(١) في النحو العربي: عبد الرحيم رضوان ص ١٠١.

(٢) شرح غاية الأرب على تهذيب شذور الذهب: ابن هشام: ص ١٩٧.

(٣) ينظر: الكتاب ٢/٧٠-١٩٤، وأوضح المسالك ٤/٧٢(الحاشية).

(٤) البيت مجهول القائل، والشاهد فيه قوله: (معشر الأنصار)، حيث نصبه على الاختصاص بفعل واجب الحذف لإفادة الفخر، انظر: شرح غاية الأرب ص ١٩٧ (الحاشية) .

(٥) البيت مجهول القائل، والشاهد فيه قوله : (أيها العبد) حيث نصب (أيها) محلاً على الاختصاص لقصد الدلالة على التواضع، انظر: شرح غاية الأرب ص ١٩٨ (الحاشية) .

إنّــا بَـني نَهْشَلٍ لاَ ندَّعِـي لأبٍ عَنْهُ ولا هُوَ بالأَبناءِ يشْرِينَا

الرابع: المدح والتعظيم؛ نحو قول الشاعر [١] :

لاَ يَبْعَدَنْ قوْمِي الّذِيْنَ هُمْ سَـمُّ العُـداة وآفَـةُ الجُـزُرِ

النّـازِلـيْنَ بِكُـلِّ مُعْتَرَكٍ والـطَّيِّبُـونَ مَعَاقِدَ الأَزُرِ

الخامس: الذم والشتم؛ نحو قول الشاعر [٢] :

سَقَوْنِي الْخَمرَ ثُمَّ تَكَنَّفُونِي عُداةَ اللهِ من كَذِبٍ وزُورِ

السادس: الترحم؛ وذلك نحو: (مررتُ به المسكينَ)[٣] .

العامل في الاختصاص ودور الإسناد في تشكيل القاعدة :

ذهب علماؤنا القدماء إلى أنّ الاختصاص مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره أعني أو أخص [٤] . ذلك لأنه لا بدّ لكل معمول من عامل ، ولمّا كان الاختصاص منصوباً أو في موضع نصب فإنه لا بد أن يكون قد وقع عليه عامل . كما أنّ تقدير هذا العامل اللفظي يُسوّغ الحركة الإعرابية، ويحقق عناصر الإسناد؛ لأنه لا بدّ لكل فعل من فاعل ، فالفاعل هو المسند إليه والفعل المسند .

ولذلك فقد قرروا أنّ عامل النصب في الاختصاص هو الفعل المحذوف وجوباً، وتقديره: (أخصّ) أو غيره.[٥]

---

(١) البيت لبشامة بن حزن النهشلي، والشاهد فيه قوله (بني نهشل) حيث نصبه على الاختصاص بفعل محذوف للبيـــان ، انظر: شرح غاية الأرب ص ١٩٨ (الحاشية) .

(٢) البيت للخرنق بنت هفّان، والشاهد فيه قوله (النازلين)؛ حيث نصب على الاختصاص لإفادة المدح، انظر: الكتـــاب ٥٧/٢، ومعاني القرآن للفراء ١٠٦/١، والأصول في النحو ٤٠/٢.

(٣) البيت لعروة بن الورد، والشاهد فيه نصب (عداة) على الاختصاص لإفادة الذم، انظر: الكتاب ٧٢/٤.

(٤) المفصل ص ٦٢/٦١.

(٥) انظر: شرح المفصل ١٧/٢ وما بعدها، وهمع الهوامع ٢٩/٣-٣٢.

فعندما نقول : نحن العربَ أقرى الناس للضيف ، فإنّ الناصب المضمر وجوباً هو (أخصّ) أو (أعني)، وعندئذ سيكون شكل الجملة من وجهة نظر القدماء كما يلي :

نحن (أخصّ) العربَ أقرى الناس للضيف

ويبدو لي أنّ المسوّغ الحقيقي لهذا التقدير هو رغبة النحويين في تعميم قاعدتهم التي أشرنا إليها سابقاً وهي أنّ الكلام المفيد لا بدّ أن يتكون من مسند ومسند إليه ؛ ولهذا فقد قدّروا هذا العامل النحوي الذي لا يمكن أن يكون من جسم اللغة المستعملة .

تأثير تقدير العامل وعناصر الإسناد في معنى الجملة وتركيبها:

الاختصاص من الأساليب الانفعالية الإفصاحية في اللغة العربية، وهذه الأساليب تنبع من عاطفة المتكلم ، أو الوضع الانفعالي الذي يعيشه المتكلم ، أو البيئة الانفعالية التي أنتجت النمط اللغوي .

وعلى هذا فإن جملة الاختصاص جملة لا يمكن الحكم عليها بالصدق أو الكذب ؛ فهذا حال الجمل الخبرية ؛ ولذا يمكن القول بأنّ جملة الاختصاص جملة إنشائية .

فإذا قدّرنا لها هذا العامل الذي يحقق عناصر الإسناد،ويُسوّغ الحركة الإعرابية فإن الجملة الجديدة التي تحتوي على الفعل المقدّر وفاعله جملة خبرية .

وهذا ما دعا النحويين إلى التحرز قليلاً، حيث ذكروا أنّ العامل محذوف وجوباً، ومعنى الحذف الوجوبي هنا أنه لا يمكن إظهاره؛ لأنه لو ظهر لتغيّرَ معنى الجملة ، فجملة:(نحن العربَ أقرى الناس للضيف) لا تساوي بالتأكيد جملة : (نحن أخصّ العرب أقرى الناس للضيف) .

فالأولى جملة إنشائية لا تحتمل الصدق أو الكذب ، أراد منها المتكلم المبالغة في مدح العرب ؛ وذلك لأنهم أقرى الناس للضيف، في حين أنّ الجملة الثانية جملة إخبارية تحتمل الصدق أو الكذب ، والمراد منها الإخبار المجرّد عن أنّ جماعة المتكلمين ينتمون إلى العرب .

يقول الدكتور أحمد علم الدين الجندي في تفسيره النصب في الأسماء المختصة على الخلاف : " قالوا بحذف العامل في التحذير والإغراء والمنصوب على الاختصاص ، والحقيقة لا حذف ولا تقدير ، فإذا قلت : نحن المصريون عبرنا القنال بالرفع حيث لا تخصيص، فلما اختلف المعنى كان النصب على المخالفة. وهذا رأي الكوفيين، ثمّ إنّ أمثال تلك الأساليب لا يضرّها مخالفة قواعد النحاة من العمل والعامل والحذف والتقدير ، لأنّ لها طريقاً عبرت لغة العاطفة والانفعال "[1] .

فهو يرى أنه لا حاجة لتقدير عامل لفظي ؛ حيث إنّ الاختصاص منصوب بعامل معنوي وهو الخلاف.

ولعل خير مثال على تأثير تقدير العامل وعناصر الإسناد في معنى الجملة وتركيبها قول الله تعالى: "والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء"[2]، فقد قرأ العامة في هذا الموضع: والصابرين وهي الكلمة التي وقعت فيها المخالفة الأسلوبية وقد قُرِيء: (والصابرون) عطفاً على (الموفون) [3] .

وقد انصبت جهود علماء النحو والقراءات والتفسير على الجانب الإعرابي لهذه الآية ليبرروا نصب (الصابرين) المعطوفة على (الموفون)[4]، فذكر الواحدي المفسِّر أن (الصابرين) انتصب على المدح، وإن كان معطوفاً على مرفوع؛ لأن العرب إذا تطاول الكلام اعترضت فيه بالمدح أو الذم، فينصبون وإن كان حقّه الرفع "[5] وزاد الزمخشري الأمر تحديداً[6] حين ذكر أنّه (منصوب على الاختصاص والمدح إظهاراً لفضل الصبر في الشدائد، ومواطن القتال على سائر الأعمال)[7] .

---

(١) في الإعراب ومشكلاته: د. أحمد الجندي ص ١٣٧، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء ٤٦، ١٩٨٠.

(٢) البقرة ١٨٨/٣.

(٣) الكشاف: الزمخشري ٣٣١/١.

(٤) أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب ص ١١.

(٥) الوسيط: الواحدي ٢٥٢/١.

(٦) أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب ص ١٢.

(٧) الكشاف ٣٣١/١٠.

وإلى هذا ذهب ابن كثير[1] وأبو السعود[2] والألوسي[3].

وقد اختلف البصريون والكوفيون في تقدير الناصب على المدح، حيث ذهب البصريون إلى أنه منصوب بفعل مضمر مقدّر هو (أعني) أو غيره[4].

فالبصريون _ كعادتهم - ذهبوا إلى الإتكاء على العامل وهو الفعل (أعني)، وعندئذ سيكون شكل الجملة كالتالي: والموفون بعهدهم إذا عاهدوا و (أعني) الصابرين على البأساء.

والذي دفع البصريين إلى هذا التقدير هو تسويغ قاعدتهم التي تقول: إنّ الكلام لا يتم إلا بالمسند والمسند إليه؛ ولذا فقد قدّروا العامل اللفظي (أعني) الذي يحقق عناصر الإسناد، زيادة على ذلك أنهم بحثوا عن مبرر لناصب كلمة (صابرين)،فلم يجدوا إلاّ الفعل (أعني)؛ لأنه في الحقيقة لا يوجد في الجملة ما يُسوّغ هذه الحركة، ولذا فقد لجؤا إلى التقدير والتأويل.

وقد كان البصريون متحرزين بعض الشيء عندما قالوا: إن الفعل مضمر؛ لأنّه لو ظهر لتغيّر معنى الآية الكريمة؛ فجملة: (والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء) لا تساوي جملة: (والموفون بعهدهم إذا عاهدوا و(أعني) الصابرين في البأساء).

فالجملة الأولى جملة إنشائية أراد منها سبحانه وتعالى الثناء على هؤلاء الصابرين، في حين أنّ الجملة الثانية جملة خبرية أراد منها المتكلم مطلق الخبر عندما تحدّث عن الصابرين في الباساء، فعندما أراد المتكلم أن يثني على هؤلاء الصابرين قام بتحويل الكلام من الأسلوب الخبري العادي إلى أسلوب المدح والثناء، فغيَّر في إعراب الكلام حتّى يحثهم على مزيد من الصبر[5].

---

(1) تفسير القرآن العظيم: ابن كثير ١/٢٠٩.

(2) تفسير أبي السعود: أبو السعود ١/١٩٤.

(3) روح المعاني: الألوسي ٢/١٤٧.

(4) التفسير الكبير: الفخر الرازي ٥/٤٥-٤٦.

(5) ينظر: أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب ص ١٨-١٩.

أما الكوفيون فقد قرروا أنّه منصوب من قبل السامع، فكأنّه عندما قال: قام زيد، قال السامع: ذكرتَ واللهِ الظريفَ، وذهبوا إلى تخطئة رأي البصريين؛ لأن (أعني) إنما يقع تفسيراً للاسم المجهول، والمدح لا يأتي بعد المجهول، وإنما يأتي بعد المعروف، كما أنه لو صحّ ما يقوله البصريون والخليل لصَحَّ أن نقول: قام زيد أخاك، على معنى: أعني أخاك، وهذا مما لم تقله العرب[1].

ويرى الخليل أن نصب (الصابرين) على أنك لم ترد أن تحدّثَ الناس ولا من تخاطب بأمر جهلوه، ولكنهم علموا من ذلك ما قد علمت، فجعله ثناءً وتعظيماً ونصبه على الفعل[2]؛ أي: أنّ المتكلم لا يريد أن يخبرهم بخبر عادي، ولكنه أراد أن يمدح ويثني على هذه الفئة.

وقد تحدث سيبويه عن هذا أيضاً[3] تحت عنوان ما يُنصَبُ فيه الاسم؛ لأنه لا سبيل أنْ يكون صفة) مثل: اصنع ما سرّ أخاك وأحبَّ أبوك الرجلان الصالحان على الابتداء، والرجلين الصالحين على المدح)[4].

وهو رأي الأخفش الأوسط أيضاً[5] .

ويمكن أن نعلّق على الآية السابقة بأنه :" على الرغم من أن الخلافات في تعليل الإعراب قد بلغت حدّاً كبيراً بين البصريين والكوفيين غير أن الطرفين اتفقا في الناحية الدلالية، فالبصريون وعلى رأسهم الخليل وسيبويه والأخفش الأوسط نصّوا على أنَّ هذا الأسلوب قد خرج من الشكل الخبري العادي إلى أسلوب انفعالي عاطفي وهو أسلوب المدح، فقام المتكلم بتغيير أسلوبه الإعرابي ليعبّر عن هذا التغيير. وهذا هو رأي الكوفيين من حيث الدلالة[6] .

---

(١) التفسير الكبير ٥/٤٥-٤٦.

(٢) الكتاب ٢/٦٤.

(٣) أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب ص ١٤.

(٤) الكتاب ٢/٥٧-٥٨.

(٥) معاني القرآن ١/٣٤٨-٣٤٩.

(٦) أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب ص ١٤.

حيث يرى الفراء أنّ (الصابرين) إنما نصبت على المدح، والعرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح أو الذم، فيرفعون إذا كان الاسم رفعاً، وينصبون بعض المدح، فكأنهم ينوون إخراج المنصوب بمدح مجدد غير متّبع لأول الكلام [1].

ويمكن أن نقول أيضاً: إن المفسرين كانوا ميالين (للأخذ برأي الكوفيين من جهة التركيب أو الإعراب، وأما من الناحية الدلالية فقد جمعوا بين الفريقين اللذين قررا أن الأسلوب الانفعالي(المدح والذم) سبب كاف لتغيير التركيب أو الإعراب، وإنما أخذوا برأي الكوفيين إعرابياً؛ لأنهم كانوا ميالين إلى اتباع المنهج الوصفي في وصف أماكن أخرى من القرآن الكريم التي احتاج البصريون في تحليلها إلى قدر من التأويل والمعيارية من أجل تعليل إعرابها[2].

وسنتحدث الآن عن بواعث الاختصاص؛ لنبين أثر تقدير العامل، وعناصر الإسناد في معنى الجملة وتركيبها :

أولاً-الاختصاص الذي يُراد منه الفخر:

جاء أسلوب الاختصاص دالاً في كلام العرب على الفخر؛ نحو قول الشاعر: [3]

أَلَم تَرَ أَنَّا بَنِي دارِمٍ   زُرارة فِينَا أَبو مَعْبَدِ

وقف النحاة عند هذا البيت وحكموا عليه بأنه جملة بحاجة إلى تقدير فعل يعمل النصب في (بني)، إذ يرون أنه منصوب بفعل واجب الحذف، وهو(أخصّ) أو (أمدح) [4]، وعندئذ سيكون شكل الجملة كالتالي:

---

(١) معاني القرآن : الفراء ١/١٠٥-١٠٦.

(٢) أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب ص ١٤.

(٣) البيت للفرزدق، والشاهد فيه قوله (بني دارم) المنصوب بالفعل (أخص) المحذوف وجوباً، انظر: ديوانه ص ١٥٥ والكتاب ٢/٢٣٤، والكامل ١/٢٨٣.

(٤) انظر: همع الهوامع ٣/٢٩-٣٢.

أَلَمْ تَرَ أَنَّا (أخصّ) بني زرارةَ ...

والذي دفع النحاة إلى هذا التقدير هو نظرتهم الشكلية إلى الجملة العربية، حيث يرون أن الجملة لا تتم فائدتها إلا بوجود طرفي الإسناد وهما المسند والمسند إليه؛ لأنه لا بد لكلّ فعل من فاعل، فالفاعل هو المسند إليه، والفعل هو المسند ، زيادة على ذلك أنهم بحثوا عن ناصب؛لأنه لا بدّ لكل منصوب من ناصب، فقدروا الفعل (أخصّ)؛ ليكون عاملاً في (بني دارم) .

ويبدو لي أنّ المسوغ الحقيقي وراء هذا التقدير هو رغبة النحويين في طرد الباب على وتيرة واحدة، فقدروا العامل حيث لم يجدوه؛ لأنه لا بد لكل معمول من عامل، غير مكترثين بما يحدثه هذا التقدير من ضياع للدلالة المعنوية التي حرص عليها العرب عندما التزموا بحذف الفعل؛ ذلك لأن جملة: (ألم ترَ أنّا (أخصّ) بني دارم زرارةُ ...) ،لا تساوي جملة: (لم ترَ أنّا بني دارم زرارةُ ...)؛ فالجملة الأولى جملة خبرية أراد منها المتكلم الإخبار المجرد؛ ولذلك فهي جملة خبرية تحتمل الصدق أو الكذب. في حين أن الجملة الثانية جملة إنشائية لم يرد منها المتكلم أن يحدّث الناس بأمر جهلوه، فقد علموا من ذلك ما قد علم، ولكنّه أراد المبالغة في الافتخار .

ثانياً- الاختصاص الذي يراد منه التواضع:

التواضع من الجوانب الدلالية لأسلوب الاختصاص؛ نحو قولنا:أنا - العبدَ - محتاجٌ إلى رحمة الله

الاختصاص في عرف النحاة مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره (أخص) أو (أعني)،[1] ولذلك فهم يرون أن (العبد) طالما أنه منصوب فهو مفعول به، نظراً لتقدير معنى الجملة في هذا السياق، وفي جملة (أنا- العبدَ - محتاج إلى رحمة الله) يرون أن (العبدَ) منصوب بتقدير فعل واجب الحذف، وهو (أخصّ) أو

(١) انظر: همع الهوامع ٣/٢٩-٣٢.

غيره؛ ذلك لأن هذا التقدير يحقق لهم عناصر الإسناد وهما: المسند (الفعل)، والمسند إليه (الفاعل)، كما أن هذا التقدير يبرر لهم نصب (العبد) .

والفعل هنا واجب الحذف؛ أي: لا يمكن ظهوره؛ لأنه لو ظهر لتغيّر معنى الجملة؛ فجملة: (أنا (أخصّ) العبدَ محتاج إلى رحمة الله) لا تساوي جملة:(أنا العبدَ محتاج إلى رحمة الله) .

فالجملة الأولى جملة خبرية أراد منها المتكلم الإخبار المجرد عن أنه أحد عباد الله.أما الجملة الثانية فهي إنشائية انفعالية إفصاحية أراد منها المتكلم إظهار الضعف والتواضع لله عز وجل؛ ولذلك فهي جملة لا تحتمل الصدق أو الكذب: بل تعبّر عمّا يشعر به المتكلم، وهو أمر يخصّه بكل تأكيد .

وإذا كان تقدير الفعل يُفقد هذا الأسلوب دلالته المعنوية فعلينا أن نلتزم بما سُمع عن العرب الذين استغنوا عن هذا الفعل في هذا الأسلوب لأغراض دلالية معنوية.[1]

ثالثاً–دلالة الاختصاص على الإيضاح :

يأتي الاختصاص في كلام العرب للدلالة على البيان والإيضاح، نحو قول بشامة النهشلي:

إنّا – بني نَهْشَلٍ – لا ندّعي لِأَبٍ   عَنْهُ وَلَا هُوَ بالأَبْنَاءِ يَشْرِيْنَا

هذا البيت في عرف النحاة بحاجة إلى تقدير وتأويل؛ إذ يرون أنّ (بني) منصوب بتقدير فعل واجب الحذف وهو أخصّ أو غيره.

غير أنّ هذا التقدير لا يمكن أن يعدّ من جسم اللغة؛ لأنّه يُفقد أسلوب الاختصاص دلالته المعنوية؛ فجملة:(إنّا (أخصّ) بني نهشل لا ندّعي لأب) لا تساوي جملة: (إنّا – بني نهشل – لا ندّعي لأب)؛ فالجملة الأولى خبرية أراد منها المتكلم أن يخبر السامع أنّه ينتمي إلى بني نهشل، في حين أن الجملة الثانية لم يقصد منها

(١) ينظر: بناء الجملة بين منطق اللغة والنحو ص ٢١٩.

الإخبار عن أنه ينتمي إلى بني نهشل؛ لأن السامع يدرك ذلك، ولكنه أراد أن يقدّم زيادة في البيان و الإيضاح، فغيّر أسلوبه من الإخبار إلى المدح والفخر، فقصد إلى تغيير الإعراب ليُظهرَ المعنى المراد .

وعليه فإن الجملة الثانية جملة إنشائية انفعالية؛ لأنها تنبع من عاطفة المتكلم .

رابعاً- دلالة الاختصاص على المدح :

ارتبط أسلوب الاختصاص بمعنى دلالي آخر وهو المدح والتعظيم؛ نحو: الحمد لله أهلَ الحمد .

يقول سيبويه:" ما ينتصب على التعظيم والمدح، وإن شئت جعلته صفة، فجرى على الأول، وإن شئت قطعته فابتدأته؛ وذلك قولك: الحمد لله الحميدَ هو، والحمد لله أهلَ الحمد"[١] .

ففي تركيب(الحمد لله أهلَ الحمد) مدح وتعظيم، ولذا فإن الفعل الواقع على المنصوب على الاختصاص يُقدَّر بـ (أُعظِّمُ) أو (أمدح)[٢]، وعندئذ سيكون شكل الجملة كالتالي:

الحمد لله (أُعظِّمُ) أهلَ الحمد .

غير أن هذا التقدير وإن كان يحقق عناصر الإسناد، فالفعل (أعظّم) هو المسند، والضمير المستتر (الفاعل) هو المسند إليه، ويسُوّغ حركة النصب في (أهل) قد ابتعد بالتركيب عن المعنى الذي أراده المتكلم، فجملة: (الحمدُ لله أهلَ الحمد) لا تساوي جملة: (الحمد لله (أُعظم) أهلَ الحمد)؛ فالجملة الأولى جملة إنشائية إفصاحية لم يرد منها المتكلم الإخبار المجرد في قوله هذا، وإنما أراد ثناءً وتعظيماً للذات الإلهية. في حين أن الجملة الثانية خبرية، أراد منها المتكلم مطلق الخبر.

علاوة على ذلك فإن الجملة الأولى جملة غير إسنادية في حين أن الجملة الثانية جملة إسنادية؛ فالفعل (أعظّم) هو المسند، والضمير المستتر (الفاعل) هو المسند إليه .

---

(١) الكتاب ٢/٩٢.

(٢) ينظر: في المصطلح النحوي البصري ص ٩٨.

خامساً- دلالة الاختصاص على الذم والشتم:

جاء أسلوب الاختصاص في كلام العرب دالاً على الذم والشتم؛ نحو: أتاني زيدٌ الفاسقَ .

يقول سيبويه: (هذا باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه، تقول: أتاني زيدٌ الفاسقَ الخبيثَ لم يرد أن ينكره، ولا يعرّفك شيئاً تنكره ولكنّه شتمه بذلك)[1] .

وقف النحاة عند هذه الجملة، وقرروا أنها جملة تحتاج إلى تقدير عامل؛ وذلك لافتقارها إلى عناصر الإسناد، وحاجتهم إلى مُسوّغ لحركة النصب، فقدروا لـ (فاسق) فعلاً ناصباً وهو (أخصّ) أو غيره .

وهذا التقدير لا مندوحة عنه؛ فهو مفيد للقاعدة النحوية التي تقول: إنّ الكلام المفيد لا بدّ أن يكون من مسند ومسند إليه، ذلك أن تقدير الفعل (أشتم) أو (أذم) يقتضي بالضرورة وجود فاعل للفعل، فالفعل (أشتم) مسند، وفاعله الذي يقتضي وجوده بالنظر إلى نظرية التلازم بينهما هو مسند إليه .

وزيادة على هذه الفائدة، فإنّ هذا التقدير يفسر لنا علة وجود الحركة الإعرابية في آخر المخصوص بالذم .

غير أن هذا التقدير يبتعد بالتركيب عن المعنى المراد، فإن قال المتكلم : (أتاني زيدٌ (أخصّ) الفاسقَ) فإنما أراد أن يخبرك شيئاً تنكره، أو تجهله، وعليه فإن هذه الجملة جملة خبرية. أما إن قال المتكلم: أتاني زيدٌ الفاسقَ، فإنّما لا يريد أن يعرّفك أمراً تنكره أو تجهله، ولكنه شتمه بذلك، وعليه فإنها جملة إنشائية إفصاحية لا تحتمل الصدق أو الكذب.

---

(١) الكتاب ٢/٧٠.

سادساً- دلالة الاختصاص على الترحم:

جاء الاختصاص في كلام العرب دالاً على الترحم، نحو: (مررت به المسكينَ)[1]، فـ (المسكينَ) هنا اسم منصوب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره (أعني) .

وعندئذ سيكون شكل الجملة من وجهة نظر القاعدة النحوية كما يلي :

مررت به (أعنى) المسكينَ.

والذي دفع النحاة إلى هذا التقدير هو أنّ (مررت به المسكينَ) وأمثالها جملة مفيدة، ولذا فإنّها يجب أن تكون مكونة من المسند والمسند إليه، فالفعل (أعني) هو المسند، والضمير المستتر فيه (الفاعل) هو المسند إليه .وزيادة على ذلك فإن هذا التقدير قد سوّغ للنحاة حالة النصب .

غير أنّ هذا التقدير، وإن كان يحقق عناصر الإسناد، ويسوّغ الحركة الإعرابية إلا أنه قد ابتعد بالتركيب عن المعنى المراد؛ ذلك لأن جملة:

مررتُ به (أعني) المسكينَ.

لا تساوي جملة:

مررتُ به المسكينَ.

فالجملة الأولى جملة خبرية أراد منها المتكلم الإخبار المجرد عما فيها من معنى عادي يخلو من أي انفعال. أمّا الجملة الثانية فهي جملة إنشائية لم يُرِدْ منها المتكلم أن يخبرك بأمر تجهله،فأنت تعلم ما قد علِمَ هو وإنّما أراد معنى آخر انفعالياً وهو الترحم هنا .

ولذلك فإن النغمة المصاحبة للجملة الأولى وأمثالها نغمة مستوية. في حين أن نغمة الجملة الثانية نغمة صاعدة.

---

(١) المفصل: ص ٦١/٦٢.

كما أن الجملة الأولى جملة إسنادية، فالفعل هو المسند والضمير المستتر(الفاعل) هو المسند إليه، في حين أنّ الجملة الثانية جملة غير إسنادية .

وبذلك يتضح لنا جلياً أنّ جملة (مررت به(المسكينَ) جملة إنشائية غير إسنادية، وأنّ جملة (مررت به– أعني– المسكينَ) جملة خبرية إسنادية .

لقد تبين لنا مما تقدّم أن أسلوب الاختصاص مبني على حذف العامل إمّا لقصد الفخر أو التواضع أو التبيان والإيضاح، أو المدح والتعظيم، أو الذم والشتم، أو الترحم؛ إذ إنّ العامل المقدّر يعمل على تمزيق جسم اللغة المستعملة، ويبتعد بالتركيب عن المعنى المراد؛ كما أن هذا التقدير يجعل الاختصاص من لواحق المفعول به، وفرق كبير بين أسلوب الاختصاص الذي يُعدّ ركناً أساسياً في الجملة، وبين المفعول به الذي تستكمل به الجملة بناءها .

ويبدو لي أن الدافع وراء هذا التقدير هو رغبة النحاة في طرد الباب على وتيرة واحدة، فكل عامل لا بدّ له من معمول، كما أنّ هذا التقدير يحقق لهم عناصر الإسناد التي تتم بها فائدة الجملة .

وتقوم الفتحة بإحداث أثر دلالي كبير في أسلوب الاختصاص، فإذا قلنا: جاء زيدٌ الكريمُ (برفع الكريم) فإن ذلك إشارة إلى أن (الكريم) صفة ملازمة لزيد يتعرّف بها . أمّا إذا قلنا: جاء زيدٌ الكريمَ (بنصب الكريم) فإن الاسم ينتقل إلى معنى آخر وهو المدح والتعظيم، ولذلك كانت هذه المخالفة في الحركة إشارة إلى المخالفة في المعنى المراد .[1]

ونافلة القول: أنّ للفتحة أثراً دلالياً كبيراً، إذ تقوم بنقل الجملة من باب إلى باب آخر .

وسنأخذ الآن بعض الأمثلة التي تبيّن أثر المعنى من مدح أو ذم أو غيره في تغير الإعراب مستخدمين في ذلك ظاهرة التحويلات الأسلوبية .

---

(١) ينظر: في النحو العربي: عبد الرحيم رضوان ص ١٠٩.

المثال الأول: وهو على المدح، نحو قول الله تعالى:" والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء".(1)

الأصل

والموفون	بعهدهم	إذا عاهدوا	والصابرون	في البأساء
مبتدأ	جار	صيغة	الواو للعطف	جار
مرفوع	ومجرور	شرطية	والصابرون	ومجرور
			اسم معطوف	

↓

داخل معنى المدح

↓

تحولت الجملة أسلوبياً إلى ←

الموفون	بعهدهم	إذا عاهدوا	والصابرين	في البأساء
مبتدأ	جار	صيغة	الواو للعطف	جار
مرفوع	ومجرور	شرطية	والصابرين معطوف	ومجرور
			ولكنه منصوب	
			بالتحويل الأسلوبي	
			بعد تحويل المعنى من	
			الخبر إلى المدح .	

---

(1) البقرة: ١٧٧.

حيث طرأ تحويل في أسلوب الكلام، إذ لم يقصد سبحانه وتعالى مطلق الخبر عندما تحدث عن الصابرين في البأساء، ولكنه أراد أن يثني على هؤلاء الصابرين،فعندما تم له هذا قام بتحويل الكلام من الأسلوب الخبري العادي إلى أسلوب المدح والثناء، فغيّر في إعراب الكلام؛ ليكون وقعه أكثر على عموم الصابرين في البأساء والضراء؛حتى يحثهم على مزيد من الصبر على مصائب الدهر. [١]

(١) أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب ص ١٨.

المثال الثاني: وهو على الذم والشتم، وذلك نحو قولنا:

جاء زيدٌ الجاسوسَ

الأصل

جاء	زيدٌ	الجاسوسُ
فعل ماض	فاعل مرفوع	نعت مرفوع لـ(زيد)

داخل معنى الذم والشتم

تحولت الجملة أسلوبياً إلى

جاء	زيدٌ	الجاسوسَ
فعل ماض	فاعل مرفوع	نعت لـ(زيد) ولكنّه منصوب بالتحويل الأسلوبي بعد تحويل المعنى من الخبر إلى الذم والشتم.

طرأ في كلمة (الجاسوسَ) تحويل أسلوبي، حيث إن المتكلم لم يرد مطلق الإخبار، وإنما أراد المبالغة في الذم والشتم،فعندما تحقق له ذلك حوّل الكلام من الأسلوب الخبري العادي إلى أسلوب الذم والشتم؛ ليكون أبلغ في إظهار الشتم والذم .

المثال الثالث: وهو على البيان والإيضاح، وذلك نحو قول الشاعر بشامة بن حزن النهشلي:

إنّا بَني نَهْشَلٍ لا نَدَّعِي لأبٍ   عَنْهُ ولا هُوَ بالأبناء يَشْرِينَا

نأخذ من هذا الشاهد شطره الأول :

الأصل

إنّا	بنو	نهشل	لا	نَدَّعِي	لأب
إنّ:حرف	اسم	مضاف	حرف	فعل	جار
توكيد ونصب	مرفوع	إليه مجرور	نفي	مضارع	ومجرور
و نا: اسم	وهو مضاف			مرفوع	
إنّ منصوب					

داخل معنى الإيضاح والبيان

فتحولت الجملة أسلوبياً إلى ←

إنّا	بني	نهشل	لا	ندعي	لأب
إن : حرف	اسم منصوب	مضاف إليه	حرف نفي	فعل	جار
توكيد ونصب	بالتحويل الأسلوبي	مجرور		مضارع	ومجرور
ونا: اسم	بعد تحويل			مرفوع	
إنّ منصوب	المعنى من				
	الخبر إلى البيان				
	وهو مضاف				

الأصل: أن يكون قوله(بني نهشل) مرفوعاً على أنه خبر إن، ولكنه طرأ على هذه الجملة تحويل أسلوبي؛ إذ حوّل المتكلم كلامه من الأسلوب الخبري العادي إلى أسلوب البيان والإيضاح؛ لأنه لم يرد مطلق الخبر، وإنما أراد زيادة في البيان؛ فغيّر- تبعاً لذلك-إعرابه من الرفع إلى النصب .

ثانياً: التحذير

التحذير لغة واصطلاحاً:

التحذير لغة يعني التخويف، وهو مصدر "حذّر" بتشديد الذال المعجمة.(١)

وأما اصطلاحاً فهو معمول فعل محذوف إما وجوباً وإما جوازاً تقديره (إتّقِ)، وذلك نحو: إيّاك والأسدَ، أو ذكر المحذّر منه مكرراً توكيداً له، وذلك نحو: الطريقَ الطريقَ.(٢)

وقال عبد الغني الدّقر: " هو تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليتجنبه".(٣)

أقسام التحذير:

للتحذير ثلاثة أقسام وهي: (٤)

القسم الأول: أن يُذكر بلفظ (إيا)، ولك في هذا الوجه أن تعطف المحذور على (إيّا) فتقول: (إيّاك والأسدَ)، أو تخفضه بمن، فتقول: (إياك من التواني)، أو تنصب المحذور بغير عاطف عند سيبويه(٥)، وعليه قول الشاعر:(٦)

فإياكَ إياكَ المِرَاءَ فإنّه إلى الشّر دعَّاءٌ وللشَّرِّ جَالِبُ

وأما شاهد عطف المحذور فقول الشاعر:(٧)

---

(١) لسان العرب (حذر) ١٧٦/٤.

(٢) كشاف اصطلاحات الفنون ٣٠/٢.

(٣) معجم النحو ص ٩٦/٩٧.

(٤) أوضح المسالك ٧٥/٤-٧٦ (الحاشية) .

(٥) انظر: الكتاب ٢٧٢/١-٢٧٥.

(٦) البيت مجهول القائل. والشاهد فيه قوله: (إياك المراء) حيث نصب (المراء) بغير عاطف، انظر: أوضح المسالك ٧٥/٤.

(٧) البيت للأعشى ميمون، انظر: ديوانه ص ٧٥.

وإيّاكَ والميْتاتِ لا تأْكُلنّهَا   ولاتأْخُذَنّ سَهْماً حَدِيْداً لتَفْصِدا

القسم الثاني: أن يُذكر اسم نائب عن (إيّا) مضافاً إلى ضمير المُحَذّر المخاطب، ولك في هذا الوجه أن تجيء بما ذكر من غير عطف أو تكرار؛ فتقول: (نفسَك)، أو مع العطف، فتقول: (نفسَك والأسدَ)، أو بالتكرار، فتقول: (نفسَكَ نفسَكَ) .[1]

القسم الثالث: أن يُذكر المحذّر منه مكرراً، أو معطوفاً عليه، أو بدونهما، فتقول: (الأسدَ الأسدَ)، أو تقول: (الكسلَ والتوانيَ)، أو تقول: (الأسدَ)، ونحو ذلك[2]. ويجب إضمار ناصبه إنْ وُجد عطف أو تكرار وإلا فلا.[3]

---

(١) شرح المفصل ٢/٢٥، وهمع الهوامع ٣/٣٣-٣٧.

(٢) أوضح المسالك ٤/٧٦ (الحاشية).

(٣) شرح ابن عقيل ٣/٢٨٢.

العامل في التحذير، ودور الإسناد في تشكيل القاعدة :

من ثوابت النحو العربي أنه لا بد لكل معمول من عامل يعمل فيه الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم، فإذا وجد النحاة اسماً منصوباً ولم يجدوا عاملاً يعمل فيه النصب، فإنهم يلجؤن إلى تقدير عامل يعمل فيه هذا العمل، زيادة على أن هذا التقدير يحقق لهم عناصر الإسناد، فالجملة - في نظرهم - لا تتم فائدتها إلا بالمسند(الفعل) والمسند إليه(الفاعل) في الجملة الفعلية .

ولما كان التحذير منصوباً فإنه لا بد أن يكون قد وقع عليه عامل، ولأنه لا بد لكل منصوب من ناصب، فقد قرر النحاة أن عامل النصب في التحذير هو الفعل المحذوف إما وجوباً أو جوازاً - كما وضحنا سابقاً- وتقديره عندهم (اتق) أو (احذر) ، وذلك انطلاقاً من تفسيرهم العام للجملة.

وفيما يلي تفصيل هذا الأمر، والتمثيل عليه :

ذهب النحاة إلى أن (الأسدَ) في نحو: الأسدَ الأسدَ اسم منصوب بفعل واجب الحذف وتقديره (اتق) أو (احذر) .[1]

وعندئذ سيكون شكل الجملة من وجهة نظر القاعدة العربية كما يلي:

(احذر) الأسدَ الأسدَ

وهم بهذا التقدير قد حققوا عناصر الإسناد؛ فالفعل (احذر) هو المسند والضمير المستتر في الفعل المقدر (الفاعل) هو المسند إليه. زيادة على ذلك فإن هذا التقدير قد سوغ النصب .وذهب النحاة إلى أن (الأسدَ) في نحو: الأسدَ اسم منصوب بفعل محذوف تقديره (احذر)[2] محققين بذلك عناصر الإسناد، ومفسرين حركة النصب في (الأسدَ) .

---

(١) انظر: همع الهوامع ٢٣/٣-٢٧.

(٢) انظر : المصدر السابق ٢٣/٣-٢٧.

وما انسحب على المثالين السابقين ينسحب على المثالين التاليين :

- ثيابَك والنارَ؛ (فثيابَك) اسم منصوب على التّحذير بفعل محذوف وجوباً وتقديره: (احذر)والذي دفع النحاة إلى هذا التّقدير أمران :

الأمر الأول: أنّ جملة (ثيابَك و النارَ) جملة مفيدة،وعليه فيجب أن تكون تلقائياً مكونة من المسند والمسند إليه، فقدروا الفعل (احذر) الذي يحقق عناصر الإسناد، فالفعل (احذر) هو المسند، والضمير المستتر(الفاعل) هو المسند إليه.

الأمر الثاني: أنّ هذا التّقدير قد سوغ لهم حالة النصب في (ثيابَك) .

- إيّاك والأَسدَ: ذهب النحاة إلى أن (الأسد) هنا اسم منصوب على التحذير بفعل محذوف وجوباً، وتقديره: (احذر)[١] تحقيقاً لعناصر الإسناد، وتسويغاً للحركة الإعرابية،وعليه فإن شكل الجملة من وجهة نظر القدماء سيكون كما يلي:

إياك و(احذر) الأسدَ.

ويبدو أن بعض المحدثين قد شعر بنفور التّقدير في الأمثلة السابقة، حيث يرى الدكتور مهدي المخزومي أن تقدير الفعل هنا نوع من الحشو لا جدوى منه،يقول:" فهناك كثير من التعبيرات لا يظهر فيها فعل، ولا يُراد فيها إلى ذكر الفعل، ولا يكون بالمتكلم حاجة إلى تقديره؛ لأنه من الوضوح بحيث لو ذُكر معها لكان الكلام حشواً لاجدوى فيه... فإذا رأيت إنساناً يسير في طريق، وهو غافل عن سيارة توشك أن تصدمه، فقلت له : السيارةَ السيارةَ وافلت من خطر كان وشيكاً، وعُرف من سياق الخطاب، ومن لحن القول أنك إنما تريد أن تحذره من خطر السيارة فينجو منها ، ولم تكن بك حاجة إلى أن تسمع منه لفظ الفعل (احذر) ، ولا بك حاجة إلى أن تُصرّح بلفظه" .[٢]

---

(١) همع الهوامع ٣/٢٥.

(٢) في النحو العربي : د. مهدي مخزومي ص ١١٦.

كما أن تقدير (احذر) ليس إلا عبارة موضحة لقول العرب مثلاً (إياك والأسدَ) ولو أن هذا التركيب الأخير يعتبر في ذاته معنى تركيبياً دون حاجة إلى تقدير لما استطعنا أن نفهم ولا أن نقدّر المعنى، فالذي حدث أننا فهمنا معنى التركيب،ثم أتينا بعبارة موضحة له على سبيل التقريب.[1]

والظاهر أن القصد من وراء هذا التقدير هو رغبة النحويين في طرد الباب على وتيرة واحدة،فكل معمول لا بد له من عامل،وأنّ الجملة العربية لا تتم فائدتها إلا بوجود عنصريْ الإسناد وهما المسند والمسند إليه، ولهذا فقد قدروا هذا العامل اللفظي الذي لا يمكن أن يكون من جسم اللغة المستعملة .

تأثير تقدير العامل وعناصر الإسناد في معنى الجملة وتركيبها :

التحذير من الأساليب الإفصاحية الانفعالية التي يشوبها الصراخ والانفعال؛ " فلو أن إنساناً يعبر مسار القطار غير ملتفت إليه، أو غير واعٍ بقدومه لقال له قائل في سرعة وإيجاز منفعلاً: القطارَ القطارَ! أو إياك القطارَ، وفي إصداره لكل هذه المنطوقات تجده منفعلاً صارخاً بصوته".[2]

وعلى هذا فجملة التحذير جملة إنشائية لا تحتمل الصدق أو الكذب وهي بخلاف الجملة الخبرية التي تحتمل الصدق أو الكذب .

فإذا قدّرنا لجملة التعجب فعلاً يبرر الحركة الإعرابية ويحقق عناصر الإسناد،فإن هذه الجملة ستحول تلقائياً إلى جملة خبرية.

ولهذا فقد قرر النحاة أن الفعل يُحذف وجوباً في حالتي العطف والتكرار وجوازاً في غير هذين الموضوعين[3]؛ لأنه لو ظهر لتغير المعنى . فجملة: إياك والأسدَ.

لا تساوي قطعاً جملة :

---

(١) في النحو العربي : عبد الرحيم رضوان ص ١٠٦.

(٢) من وظائف الصوت اللغوي: أحمد كشك ص ٩٦.

(٣) شرح ابن عقيل: ٣/٢٨٢.

إياك و(احذر) الأسدَ

فالجملة الأولى جملة إنشائية انفعالية أراد منها المتكلم أن يُحذّر السامع من خطر يحيط به؛ ولهذا نجده منفعلاً صارخاً: إياك والأسدَ .

في حين أن الجملة الثانية جملة خبرية تفتقر إلى هذه الشدة من الانفعال والإفصاح أراد منها المتكلم بمجرد الإخبار، ولهذا فإن كلامه الخبري يحتمل الصدق أو الكذب .

وعليه فإن البحث عن العامل وتقديره يبتعد بالجملة عن معناها الدلالي(وهو التحذير) الذي حرص عليه العرب عندما التزموا بحذف الفعل .

وهذا ما قرره أحد العلماء القدماء وهو السيوطي؛ حيث يقول: " يتقاصر عن الإتيان بالمحذوف، وأنّ الاشتغال بذكره يفضي إلى تفويت المهم، وهذه هي فائدة التحذير والإغراء" .[1]

وللفتحة دور دلالي بارز في دلالة أسلوب التحذير، حيث تقوم بنقل الجملة من باب الإخبار إلى باب الإفصاح والتأثر"(إذ أن المتكلم في حالة التحذير في موقف انفعالي شديد يفقد كثيراً من شدته في حالة تقدير الفعل؛ لأن هذا الموقف الانفعالي يتطلب ذكر الاسم المحذر منه سريعاً دون شيء يسبقه، غير أن ذلك قد يؤدي إلى الخلط بين هذا الأسلوب وبين كون الاسم مبتدأ والخبر لم يأت بعد، أو أنّ هذا الاسم خبر لمبتدأ محذوف؛ ولذلك يلجأ المتكلم إلى الحركة الإعرابية- وهي الفتحة- لتكون هذه المخالفة في المبنى إشارة أو دلالة على المخالفة في المعنى")[2] فإذا قلنا مثلاً:الاسدُ (بالرفع) تبادر إلى الذهن أن (الأسد) يكون طرفاً من أطراف الإسناد(مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً) حُذف طرفه الثاني لدلالة خاصة. أما إذا قلنا : الأسدّ(بالنصب) فإننا لم

---

(١) الإتقان: ٢/٩٥.

(٢) في النحو العربي: عبد الرحيم رضوان ص ١٠٦.

نعهد هذه المخالفة في الإسناد فلا بد أن تكون الفتحة قد أدت معنى لم تؤده الضمة، وهو هنا التحذير فالتبادل قائم بين دلالة العبارة وتركيبها .[1]

ولتوضيح الدور الدلالي للفتحة نأخذ ثلاثة أمثلة:[2]

المثال الأول : الأسدَ .

الأصل في هذه الجملة : هذا الأسدُ، ثم حذف المسند إليه اعتماداً على الإشارة أو على السياق الذي قيلت فيه فبقيت الكلمة (الأسدُ) في حالة الرفع لتشير إلى جملة خبرية لا يُقصَدُ منها المتكلم غير الإخبار بما جاء فيها من معنى ، ولكن المتكلم عندما أراد أن يعبر عن معنى جديد يختلف عن المعنى في الجملة الأصل كان عليه أن يغيّر الضمه إلى فتحة ليعبر عن المعنى الجديد وهو هنا التحذير، وبذلك ينتقل المعنى من الإخبار إلى التحذير ، فالفتحة هي العنصر الذي حوّل الجملة من باب إلى باب ومن معنى إلى معنى جديد [3] .

المثال الثاني : القطارَ القطارَ .

الأصل في هذه الجملة: هذا القطارُ القطارُ، ثم حُذف المسند إليه لدلالة السياق، فأصبحت الجملة (القطارُ القطارُ) (بالرفع) لتدل على الخبر العادي بما جاء فيها من معنى. ولكن المتكلم عندما أراد أن يأتي بمعنى جديد يختلف عن معنى الجملة السابقة قام بتحويل أسلوبه الكلامي من الأسلوب الخبري العادي إلى أسلوب انفعالي وهو أسلوب التحذير. فعندما تم له ذلك قام بتغيير الحركة من الضم إلى الفتح، فأصبحت الجملة، (القطارَ القطارَ) (بالنصب)، لتدل على معنى التحذير.

---

(١) النصب على الخلاف ص ٢٠٤.

(٢) ينظر التفصيل: في نحو اللغة وتراكيبها:د. خليل عمايرة ص ١٦١/١٦٣.

(٣) ينظر: المرجع السابق ص ١٦١.

المثال الثالث: إيّاك والمِراءَ .

الأصل في هذا المثال: أنت والمِرَاءُ،فيكون الثاني معطوفاً على الأول والخبر(المسند) محذوف يُفهم من السياق، ولكن لما كانت المعاني أكثر من القوالب اللفظيّة، فإنه لا بد من التّغيير في مباني الكلمات لتؤدي معاني جديدة، فكان التّغيير بنقل المرفوع إلى حالة النصب، فأصبحت: إياك والمراءَ، لتفيد التحذير، ولو أظهرت أي فعل يفيد هذا المعنى في مثل هذه الجملة لخرجت عما تفيده من التحذير إلى الطلب الهادئ، في حين أن ما فيها، وفي الجمل السابقة عليها من معنى الانفعال(Affictive meaning) لا يخفى على متذوق هذه اللغة العالم بها .[1]

فالفتحة في الأمثلة السابقة قامت بنقل الجملة من باب الإخبار إلى باب الإنشاء، ولم تكن هذه الفتحة نتيجة لعمل عامل محذوف،وإنما هي نتيجة للمعنى الجديد . يقول الدكتور خليل عمايرة: [2] (فالفتحة هي العنصر الذي حوّل الجملة من باب إلى باب، ومن معنى إلى معنى جديد، فهي ركن في الكلمة تشير إلى المعنى الجديد وليست نتيجة لعمل عامل محذوف لا يجوز إظهاره في بعض الحالات (العطف والتكرار)). [3]

وقد هاجم بعض المحدثين تقدير الفعل في التحذير، فقال خليل عمايرة: (ولست أدري حقّاً ما قيمة هذا العامل المحذوف الذي لا يجوز إظهاره، وإن ظهر فقد نقل التعبير إلى معنى غير الذي كان له، لست أدري ما قيمته غير تبرير الحركة الإعرابية التي هي الفتحة، والتي يجب أن تكون أثراً لعامل، والعامل يجب أن يكون هنا فعلاً متعدياً . والذي نراه أن هذه جملة تحويلية اسمية جاء فيها التحويل بتغيير الحركة الإعرابية للتعبير عن المعنى الجديد) .[4]

---

(١) في نحو اللغة وتراكيبها ص ١٦١.

(٢) المرجع السابق ص ١٦٢.

(٣) انظر: شرح المفصل ٢/٢٩،وشرح التصريح ٢/١٩٢-١٩٥.

(٤) في نحو اللغة وتراكيبها ص ١٦٢.

ويلاحظ أن نغمة الجملة الخبرية نغمة صوتية مستوية، في حين أن نغمة الجملة التحذيرية نغمة صوتية صاعدة هابطة[1]

احذر الأسدَ



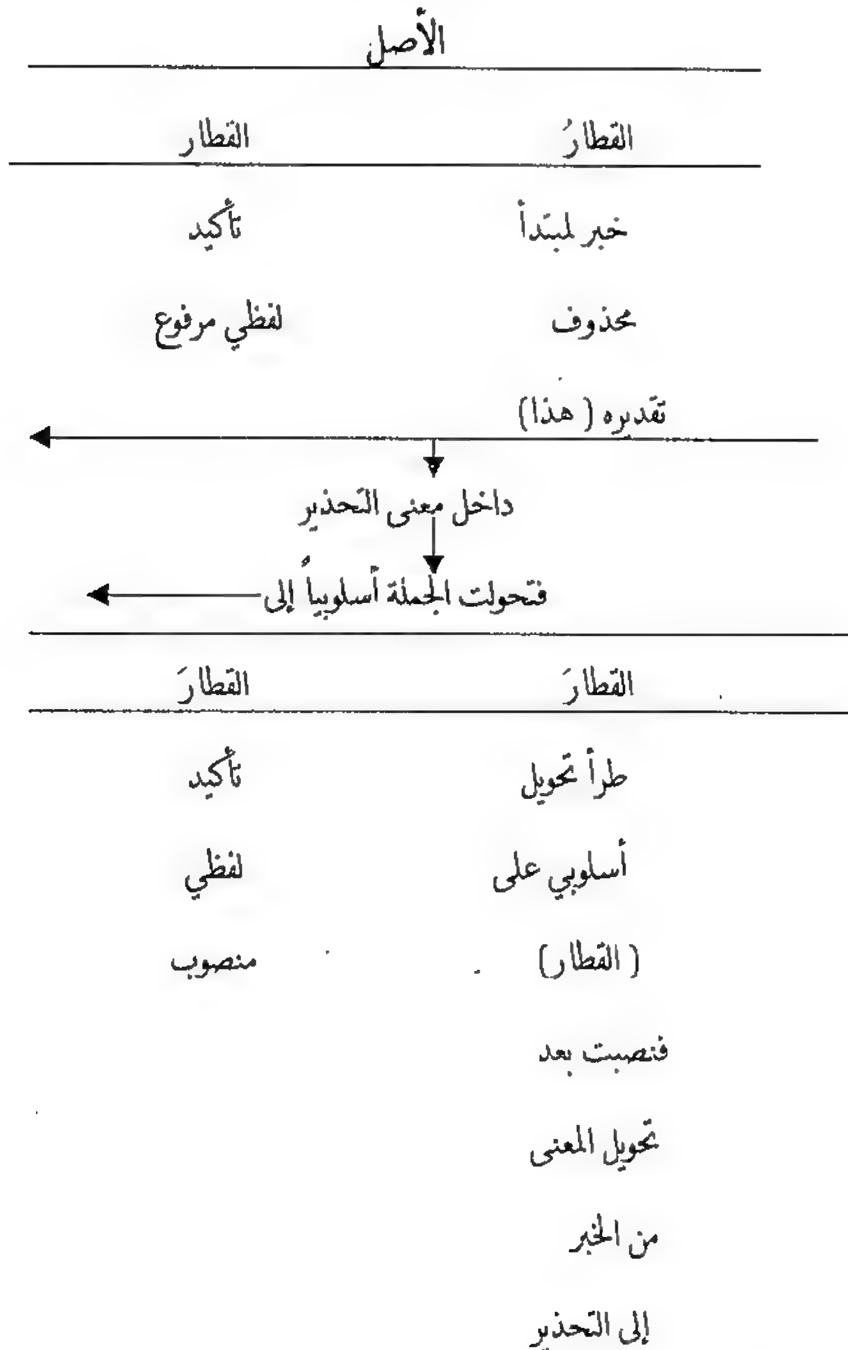
الأسدَ الأسدَ



(١) انظر: في نحو اللغة وتراكيبها ص ١٦٢.

وسنحاول الآن تحليل المثال الثاني (القطارَ القطارَ)،ولكن بطريقة التحويلات الأسلوبية.

المثال: القطارَ القطارَ.



طرأ تحويل أسلوبي على كلمة (القطار) الأولى، إذ لم يقصد المتكلم مطلق الخبر، وإنما أراد معنى التحذير، ولذا قام بتغيير الحركة الإعرابية من الضمة إلى الفتحة؛ ليعبر عن المعنى الجديد وهو التحذير هنا .

ثالثاً : الإغراء

الإغراء لغة واصطلاحاً :

الإغراء لغة: قال ابن منظور:" غَرِيَ بالشيء: أُولِعَ به، وكذلك أُغْرِيَ به إغراءً وغَرَاهُ وغُرِّيَ وأغْراه به لا غير" [١].

وأما اصطلاحاً فهو تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله[٢].

وقد عرّفه محي الدين عبد الحميد بقوله: اسم منصوب بالزم محذوف وجوباً"[٣].

وهو كالتحذير: في أنه إن وجد عطف أو تكرار وجب إضمار ناصبه وإلا فلا، ولا تستعمل فيه إيا"[٤]

فمثال ما يجب معه إضمار الناصب قول الشاعر: [٥]

أَخاكَ أَخاكَ إِنَّ مَنْ لا أَخاً لَهُ   كَساعٍ إلى الْهَيْجا بِغَيْرِ سِلاحِ

ومثال ما يلزم معه الإضمار قولك: أخاك، أي: الزم أخاك [٦]

---

(١)لسان العرب (غري) ١٠/٦٢.

(٢) أوضح المسالك ٤/٧٩.

(٣) المصدر السابق ٤/٧٩ (الحاشية).

(٤) شرح ابن عقيل ٣/٢٨٣.

(٥) البيت للشاعر مسكين الدرامي ،والشاهد فيه قوله : (أخاك أخاك)حيث نصب بفعل واجب الحذف لكونه مكرراً، انظر : أوضح المسالك ٤/٧٩.

(٦) شرح ابن عقيل ٣/٢٨٣.

وقال أبو البقاء الكفوي: " هو وضع الظرف أو الجار والمجرور موضع فعل الأمر، نحو: عليك، ودونك، ووراءك، ومكانك، وإليك، ولديك"(١) .

وقد أقيمت هذه الظروف مقامَ الفعل طلباً للتخفيف؛ لأن الأسماء أخف من الأفعال فاستعملوها بدلاً عنها للتخفيف(٢) .

وقد خُصّت بالمخاطب دون الغائب أو المتكلم ؛ لأنّ المخاطب يقع الأمر له بالفعل من غير لام الأمر، نحو: قُم، واذهب ، فلا يفتقر إلى لام الأمر ، وأمّا الغائب والمتكلم فلا يقع لهما إلا باللام، نحو : ليقم زيد ولأقم معه ، فيفتقر إلى لام الأمر فلما أقاموها مقام الفعل كرهوا أن يستعملوها للغائب والمتكلم ، لأنّها تصير قائمة مقام شيئين: اللام والفعل ، ولم يكرهوا ذلك في المخاطب؛ لأنها تقوم مقام شيء واحد وهو الفعل (٣) .

وقد اختلف النحويون في جواز تقديم معمول هذه الظروف عليها ، فذهب البصريون إلى عدم جواز تقديم معمولها عليها، لأنها فرع على الفعل في العمل فلا ينبغي أن تتصرّف تصرّفه. أما الكوفيون فذهبوا إلى جواز تقديم معمولِها عليها، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى "كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ "(٤) . فنُصب(كتاب الله) بـ (عليكم) (٥) .

كما استدلوا على ذلك بقول الشاعر (٦) :-

يا أيّها المائحُ دَلْوِي دُونَكَا إنّي رأيتُ النّاس يَحمُدُونَكا

---

(١) الكليات ٢٤٦/١.

(٢) أسرار العربية ص ١٥٥.

(٣) أسرار العربية ص ١٥٥-١٥٦.

(٤) النساء ٢٤.

(٥) أسرار العربية ص ١٥٦.

(٦) البيت لعبيد الراعي والشاهد فيه قوله (دلوي دونكا)، حيث نصب (دلوي) بـ (دونك) انظر: الكتاب ٣٨٣/١، والإنصاف ٢٣١/١، وأسرار العربية ص ١٥٦.

والتّقدير : دونك دلوي فـ"دلوي " في موضع نصب بـ(دونك).فدلّ على جواز تقديم معمولها عليها[1] .

العامل في الإغراء ودور الإسناد في تشكيل القاعدة

وقف النحاة عند جملة الإغراء وقرروا أنها جملة تحتاج إلى التّقدير، حيث إنّ الجملة المفيدة– في نظرهم-هي الجملة التي تُستكمل فيها عناصر الإسناد، أي:المسند والمسند إليه ، فعندما وجدوا أن جملة الإغراء تفتقر إلى عامل في النصب لجؤا إلى التّقدير والتّأويل اللذين يحققان لهم عناصر الإسناد ، كما أنّ هذا التّقدير يُسوّغ لهم الحركة الإعرابية وهي الفتحة هنا .

ولهذا فإن الإغراء عندهم هو اسم منصوب بفعل محذوف إمّا وجوباً في حالتي العطف والتّكرار،وإمّا جوازاً في غير هاتين الحالتين . وتقديره عندهم (الزم)[2] . فإذا قلنا : الكتابَ الكتابَ (بالنصب) فإن الفعل المقّدر هو (الزم) ، وعندئذ سيكون شكل الجملة من وجهة نظر القاعدة النحوية :

(الزم)الكتابَ الكتابَ

ولعلّ بعض النحاة قد أحسّ بنفور هذا التّركيب وبعده عن الاستعمال الوظيفي اللغوي ، إذ قرر أبو القاسم السهيلي أنّ الإغراء " مفعول به من جهة المعنى وأنّه لم يعمل فيه عامل لفظي "[3]، فالحركة الإعرابية (الفتحة) في رأيه ليست أثراً لتسليط عامل لفظي عليه وأن عاملاً معنوياً وهو القصد إليه كان وراء نصب التّحذير ، ذلك أنّ مثل هذه الأسماء لا تحتاج إلى الإخبار عن فاعلها ، ولا إلى اختلاف أحوال الحدث (الفعل) وإنما تحتاج إلى ذكرها خاصة على الإطلاق. ويرى أنّ هذا النصب بعامل القصد إليه واجب في كل مقصود إليه بالذكر[4] .

---

(١) انظر التفصيل: الإنصاف ١/٢٣٠-٢٣٢ وأسرار العربية ص ١٥٧.

(٢) انظر: شرح ابن عقيل ٣/٢٨٣.

(٣) ارتشاف الضرب: أبو حيان الأندلسي ص ٤٩٨.

(٤) نتائج الفكر: السهيلي ص ٧٠.

وبذلك نستطيع أن نقول : إن المسوّغ الحقيقي لهذا التقدير هو رغبة النحويين في اتساق قاعدتهم التي تقول : إن كل جملة مفيدة لا بدّ لها أن تحتوي على المسند (الفعل) والمسند إليه (الفاعل)

تأثير تقدير العامل وعناصر الإسناد في معنى الجملة وتركيبها:-

أسلوب الإغراء من الأساليب الإفصاحية التأثرية التي تنبع من عاطفة المتكلم ، فإذا وجدتَ إنساناً أصابه التشاؤم في أمر ما ، وأردت أن تُخرجه مما هو فيه من التشاؤم فإنك ستقول له منفعلاً صارخاً : التفاؤلَ التفاؤلَ.

والإغراء بهذه الصيغة جملة إنشائية انفعالية أراد منها المتكلم مزيداً من الحث على التفاؤل، ولكن إذا قدّرنا لهذه الجملة فعلاً وهو (الزم) فإنها ستفقد كثيراً من دلالتها على الانفعال والإفصاح ،وستتحول تلقائياً إلى جملة طلبية يحتمل في قائلها أن يكون صادقاً أو كاذباً وبذلك نستطيع أن نقول إن جملة :

التفاؤلَ التفاؤلَ

لا تساوي قطعاً جملة :

(الزم) التفاؤلَ التفاؤلَ

فالجملة الأولى جملة إفصاحيه "فيها معنى الإغراء والحث المحبب إلى النفس"[1] ، ويصاحبهما ارتفاع في الصوت لتحقيق المعنى المراد من هذه الجملة وهو التحذير، ولذلك فإن النغمة المصاحبة لجملة الإغراء نغمة صوتية صاعدة هابطة ويمكن أن نوضّح هذه النغمة بالشكل الآتي :

---

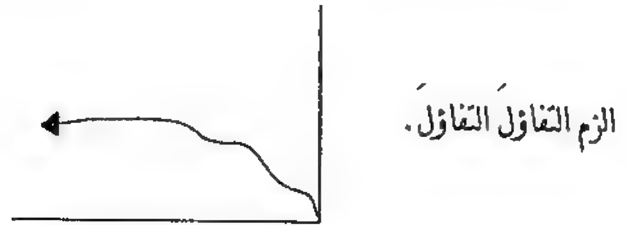
(١) في النحو العربي: عبد الرحيم رضوان ص ١٠٤.

التّفاؤلَ التّفاؤلَ



في حين أنّ الجملة الثانية جملة طلبية أراد منها المتكلم الإخبار المجرد عمّا فيها من معنى ؛ ولهذا يحتمل في قائلها أن يكون كاذباً أو صادقاً ،وأمّا النغمة في الجملة الطلبية فهي نغمة مستوية؛ وذلك لخلوها من عنصر الانفعال والإفصاح ، ويمكن أن نوضّح هذه النغمة بالشكل الآتي :

الزم التّفاؤلَ التّفاؤلَ.



فالبحث عن العامل وتقديره في مثل هذه الأساليب الإفصاحية يُفقد هذا الأسلوب دلالته اللغوية (التّحذير) التي حَرِصَ عليها العرب عندما التزموا بحذف الفعل ،وهذا ما قدره أحد العلماء القدماء وهو السيوطي ؛ إذا يقول : " يتقاصر عن الإتيان بالمحذوف ،وأنّ الاشتغال بذكره يفضي إلى تفويت المهم وهذه هي فائدة التّحذير والإغراء"[1] .

وتقوم الفتحة بإحداث أثر كبير في المستوى الدلالي؛ حيث تقوم الفتحة بنقل الجملة من الأسلوب الخبري العادي إلى أسلوب انفعالي وأعني به التّحذير.

ولتوضيح هذا الأثر الدلالي للفتحة نأخذ هذه الأمثلة[2] .

---

(١) الإتقان: ٢/٩٥.

(٢) لقد حاولت أن أعرض هذه الأمثلة بطريقة تشبه إلى حد ما طريقة الدكتور خليل عمايرة غير أن هذه الأمثلة تختلف عن أمثلة الدكتور عمايرة، انظر: في نحو اللغة وتراكيبها (١٦١-١٦٣).

المثال الأول : الصبرَ.

الأصل في هذه الجملة : هذا الصبرُ غير أنّ المسند إليه قد حُذف اعتماداً على السياق الذي قيلت فيه فبقيت الكلمة (الصبرُ) (بالرفع) لتدل على جملة طلبية المراد منها الإخبار المجرد عما فيها من معنى ، ولكن المتكلم لم يُرد هذا المعنى بل أراد معنى آخر وهو هنا التحذير فلمّا تم له ذلك غيّر أسلوبه الكلامي العادي من الأسلوب االطلبي العادي إلى أسلوب التحذير ؛ ولذلك غيّر الحركة الإعرابية من الضم إلى الفتح ليدل هذا التغيّر على المعنى الجديد .

المثال الثاني : الطاعةَ الطاعةَ .

هذا المثال شبيه بالمثال السابق ، ولكن يختلف عنه قليلاً بما دخل عليه من عنصر التكرار ، وذلك زيادةً في تأكيد معنى الجملة ، لأنّ كل زيادة في المبنى يتبعها زيادة في المعنى .

والأصل في هذا هو الرفع باعتبار أنّ الكلمة الأولى خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هي) فتبقى كلمة (الطاعةُ) الأولى لتشير إلى جملة خبرية تفتقر كلَّ الافتقار إلى عنصر الانفعال والإفصاح ؛ ولذلك قام المتكلم بتغيير كلامه من الأسلوب الخبري .إلى أسلوب انفعالي وهو التحذير هنا .

المثال الثالث : السمعَ والطاعةَ

الأصل في هذه الجملة : السمعُ والطاعةُ ، فيكون الثاني معطوفاً على الأول مرفوعاً ، والخبر (المسند) محذوف يُفهم من السياق - فأصبحت الجملة (السمعُ والطاعةُ) _ بالرفع _ لتدلَّ على معنى إخباري مجرد من أي انفعال .وعندما أراد المتكلم المعنى التحذيري غيّر الحركة الإعرابية من الرفع إلى النصب ليدلَّ هذا التغيّر على المعنى الجديد . فأصبحت الجملة (السمعَ والطاعةَ) ؛ لتدل على معنى التحذير الذي أراد المتكلم .

وبعيداً عن هذه التحليلات التي تركز على الناحية الدلالية ، فإنّه يمكن القول إن النحويين كانوا مكرهين على هذه التأويلات لأغراض غير دلالية أيضاً ، فقد كانوا مجبرين على البحث عن اتساق قاعدتهم النحوية

لتشمل الأنماط اللغوية المستعملة جميعاً ، والحقّ أنّ هذا العامل المقدّر ليس من جسم اللغة ولكنّه جزء مهم من القاعدة النحوية ؛فعندما نسمع جملة (الدراسةَ) أو غيرها من أنماط الإغراء (والتحذير أيضاً) فإنها بهذه الصورة والنغمة تعطي معنىً مفيداً ، ولما كانت منصوبة فإنها لا تصلح للإسناد ،لأنّ الإسناد مخصوص في المرفوعات ومحصور بها ، ولذا فقد بحثوا عن عناصر الإسناد اللازمة وهي الفعل المحذوف وجوباً ، وفاعله المقترن به اقتراناً تلازمياً لا انفكاك له ،وهذا جانب عملي من جوانب التفكير النحوي ؛ لأنه زيادة على فائدة تحقيق عناصر الإسناد، يحقق لهم اتساقاً آخر وهو تفسير الحركة الإعرابية؛ ولذا كان لا بد لهم من حمل هذا الباب على المفعول به بالنظر إلى المعنى العام، والتأويل، وأمّا المعنى الدقيق، فإننا مجبرون على القول إلى أنّه يخلو من أي دلالة على المفعول به .

سنقوم الآن بتحليل بعض الأمثلة بطريقة التحويلات الأسلوبية .

المثال الأول : الطاعةَ الطاعةَ .

الأصل

الطاعةُ	الطاعةُ
مبتدأ مرفوع والخبر محذوف لدلالة السياق عليه .	توكيد لفظي مرفوع .

↓

داخل معنى الإغراء

↓

فتحولت الجملة أسلوبياً إلى ←

الطاعةَ	الطاعةَ
طرأ تحويل على كلمة (الطاعة) فنصبت بعد تحويل المعنى من معنى الخبر إلى معنى الإغراء .	توكيد لفظي منصوب .

الأصل في هذه الجملة الرفع على اعتبار أنّ (الطاعة) مبتدأ مرفوع ، ولكن المتكلم لم يرد مطلق الخبر ، وإنما أراد معنى الإغراء، فغيّر الرفع إلى النصب ليدلّ بهذا التغيير على المعنى الجديد . وهو الإغراء هنا .

المثال الثاني : الطاعةَ والسمعَ .

الأصل

السمعُ	الطاعةُ
الواو : للعطف السمع : اسم معطوف على (الطاعة)مرفوع .	مبتدأ مرفوع والخبر محذوف لدلالة السياق عليه .

داخل معنى الإغراء

فتحولت الجملة أسلوبياً إلى

والسمعَ	الطاعةَ
الواو :للعطف السمعَ : اسم معطوف على (الطاعةَ) منصوب .	طرأ تحويل أسلوبي على(الطاعة)فنصبت بعد تحويل المعنى من الخبر إلى الإغراء .

طرأ على كلمة (الطاعة) تحويل أسلوبي؛ حيث قام المتكلم بتحويل كلامه من الأُسلوب الخبري العادي إلى الأسلوب الانفعالي الإفصاحي وهو الإغراء هنا ، ولذا فقد حوّل الضمة إلى فتحة ليعبّر عن المعنى الجديد .

رابعاً: الاشتغال

الاشتغال لغة واصطلاحاً

الشُغل: ضد الفراغ، والجمع أشغال وشُغول [1] .

وأما اصطلاحاً فقد قال ابن هشام: " ضابط هذا الباب: أن يتقدّم اسم ، ويتأخر عنه فعل، عامل في ضميره، ويكون ذلك الفعل بحيث لو فُرِّغ من ذلك المعمول وسُلّط على الاسم الأول لنصبه، مثال ذلك: زيداً ضربته ألاَ ترى أنك لو حذفت الهاء وسلّطت " ضربت " على زيد لقلت: زيداً ضربت، ويكون " زيد " مفعولاً مقدماً، وهذا مثال ما اشتُغل فيه الفعل بضمير الاسم. "[2]

فالاشتغال هو: أن يتقدّم اسم ويتأخر عنه عامل مشتغل عن الاسم المتقدم بعمله في ضميره، أو في سبب ضميره بواسطة أو بغيرها، ويكون العامل بحيث لو سُلّط على الاسم المتقدم لنصبه لفظاً أو محلاً، نحو: محمداً أكرمته، وهذا علّمته، أي: أكرمتُ محمداً أكرمتُه، وعلمتُ هذا علّمته، وحينئذٍ يُضمر للاسم السابق إذا نُصب عامل مناسب للعامل الظاهر، ومناسبته له: إما بكونه مثله كما مرّ، أو بمرادفه، نحو: هاشماً مررت به، تقديره:جاوزت هاشماً، وإما لازمه نحو: خالداً ضربت عدوه، فيُقدّر: أكرمت خالداً، أو سررت خالداً" [3]

أركانه: أركان الاشتغال ثلاثة: مشغول عنه وهو الاسم المتقدّم، ومشغول وهو الفعل المتأخر، ومشغول به ، وهو الضمير الذي تعدّى إليه الفعل بنفسه أو بالواسطة [4]

---

(١)القاموس المحيط (شغل) ٤١٢/٣.

(٢)شرح قطر الندى وبل الصدى ص ١٩٢-١٩٣، وانظر :شرح التصريح ٢٩٦/١.

(٣)معجم النحو ص٢٨ .

(٤)أوضح المسالك ١٥٨/٢(الحاشية).

أحكامه: (١)

- الأصل في المشغول عنه أنه يجوز فيه وجهان: الأول: الرفع بالابتداء وهو راجح لسلامته من التقدير، وما بعده موضع رفع على الخبرية، وجملته حينئذٍ اسمية، والثاني: النصب بفعل موافق للفعل المذكور محذوف وجوباً، وهو مرجوح لاحتياجه إلى التقدير وما بعده لا محلّ له من الإعراب؛ لأنه مفسر، وجملة الكلام حينئذ فعلية.

- ويجب نصب المشغول عنه إذا وقع بعد ما يختص بالفعل، كأدوات التخصيص، نحو: (هلاّ زيداً أكرمته)، وأدوات الاستفهام، نحو: (هل زيداً رأيته)، وأدوات الشرط نحو (حيثما زيداً لقيته فأكرمه).

- ويترجح النصب في بعض المسائل ومنها:

١- أن يكون الفعل طلباً، وهو الأمر والدعاء، ولو بصيغة الخبر، نحو"زيداً اضربْهُ" واللهمّ عبدَك ارحمه".

٢- أن يكون الفعل مقروناً باللام أو بلا الطلبيتين، نحو: (عَمْراً ليضربْه بكرٌ) و(خالداً لا تُهِنْهُ).

٣- أن يكون الاسم جواباً لاستفهام منصوب، كـ(زيداً ضربته) جواباً لمن قال: (أيَّهم ضَرَبْتَ؟).

- ويجوز الوجهان: الرفع والنصب إذا بني الفعل على اسم غير" ما" التعجبية وتضمنت الجملة الثانية ضميره، أو كانت معطوفة بالفاء لحصول المشاكلة رفعتَ أو نصبتَ، وذلك نحو :(زيد قام فعَمْرٌو أكرمته لأجله) أو (فعمراً أكرمته)، بخلاف (ما أحسن زيداً فعَمْرٌو أكرمته عنده) فلا أثر للعطف.

(١) انظر الكتاب: ١/٨١-٨٦، همع الهوامع ٥/١٥٠-١٦٨.

العامل في الاشتغال ودور الإسناد في تشكيل القاعدة:

معلوم أنّ الفعل في نحو:" زيداً ضربته" قد نصب الضمير الذي اتصل به.وبالتالي فلا يحق له أن ينصب الاسم المتقدّم عليه وهو (زيد)، ولذلك اضطّر النحاة- بحكم تمسكهم بنظرية العامل- إلى تقدير فعل واجب الحذف؛ ذلك لأن هذا التقدير يحقق لهم عناصر الإسناد؛فكل فعل لا بد له من فاعل ، فالفعل هو المسند والفاعل هو المسند إليه، زيادة على ذلك فإن هذا التقدير يُسوّغ لهم الحركة الإعرابية التي تكون أثراً لعامل.

يقول سيبويه:" وإن شئت قلت:زيداً ضربته، وإنما نصبه على إضمار فعل هذا يفسره، كأنك قلت: ضربت زيداً ضربته إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره فالاسم هنا مبني على المضمر"[(١)]. ويمثل هذا التوجيه معظم العلماء القدماء[(٢)] .

لقد تبين لنا مما تقدم-وبناء على كلام سيبويه-أننا إذا قلنا: زيداً ضربته، فإن الفعل المضمر وجوباً هو: (ضربت)، وعندئذ سيكون شكل الجملة من وجهة نظر القاعدة النحوية كالتالي:

(ضربت) زيداً ضربته

وربما أحسّ بعض العلماء القدماء بنفور هذا التقدير، وعدم صلاحيته لأن يكون من واقع اللغة المستعملة. ولذلك فقد أنكروا هذا التقدير،حيث ذهب الفراء إلى أن الفعل هو العامل في المشغول عنه، وفي ضميره معاً،وأنه ليس هناك حاجة لتقدير عامل محذوف [(٣)].

وذهب الكوفيون إلى أن المشغول عنه منتصب على الفعل المذكور[(٤)] .

---

(١)الكتاب ٨١/١.

(٢)انظر :المقتضب ٧٦/٢، وإعراب القرآن ٦٠٨/١ والمفصل ص٤٩، وشرح قطر الندى وبل الصدى ص ١٩٢ ، وأوضح المسالك ١٥٨/٢.

(٣)همع الهوامع ١٥٨/٥ .

(٤)المصادر السابق ١٥٩/٥.

ويرى أبو الحسين بن الطراوة أن المشغول عنه ليس منصوباً بتسليط عامل لفظي عليه، وإنما انتصب؛ لأنه مقصود إليه بالذكر[1]، فالعامل المعنوي وهو القصد إليه هو وراء نصب المشغول عنه.

يقول السهيلي– وهو تلميذ ابن الطراوة – :" وبما انتصب؛ لأنه مقصود إليه بالذكر: زيداً ضربته في قول النحويين، وهو مذهب شيخنا أبي الحسين وكذلك: زيداً ضربتُ بلا ضمير لا يجعله مفعولاً مقدّماً؛ لأن المعمول لا يتقدّم على عامله وهو مذهب قوي" [2]

ويوجّه هذا الأصل بأن " الفعل كالحرف؛ لأنه عامل في الاسم ودالٍ على معنى فيه فلا ينبغي للاسم أن يتقدم على الحرف" [3].

ولعل هذا العامل المعنوي وهو القصد إليه يستحق وقفة ونظرة تقدير ؛ ذلك أن ما يقوله النحاة أن العامل في مثل هذه الأسماء مُقدّر قول لا يقوم على أساس قوي ؛ إذ لم يعهد ظهوره في شيء من الكلام، ومما يقوّي القول بهذا العامل أنه وثيق الصلة بالنظرة البلاغية التي تقول: إن ماقُدّم فلغرض مثل الاهتمام ، أو التخصيص، وليس بين الاهتمام أو التخصيص فرق، بل يكاد أن يكون كل منهما عين الآخر[4].

بل إن ابن مضاء قد عدّ ظهور الفعل المقدّر في الاشتغال غيّاً ،حيث يقول: " واعلم أن المحذوفات في صناعتهم على ثلاثة أقسام...والثاني محذوف لا حاجة بالقول إليه بل هو تام دونه وإن أظهر كان غيّاً؛ كقولك: (أزيداً ضربته) فزيد منصوب بفعل مضمر تقديره:(أ ضربت زيداً ضربته)، وهو تقدير لا دليل عليه إلا زعمهم أن كل منصوب لا بد له من ناصب [5].

---

(1) انظر : نتائج الفكر : السهيلي ص٧١.

(2) نتائج الفكر:ص٧١.

(3) المصدر نفسه ص٧١.

(4) أبو القاسم السهيلي : د.محمد البنا ص٣٢١ .

(5) الرد على النحاة ص٧٨.

وبذلك يظهر جلياً أن المسوغ الحقيقي لهذا التقدير هو رغبة النحويين في طرد الباب على وتيرة واحدة، فكل عامل لا بد له من معمول، وأن الجملة العربية لا تتم فائدتها إلا بتوافر عنصري الإسناد وهما :المسند والمسند إليه.

تأثير تقدير العامل وعناصر الإسناد في معنى الجملة وتركيبها:

الصعوبة التي واجهت طريق النحاة هي أن الفعل قد نصب الضمير واستوفى بذلك عمله، فليس له أن ينصب الاسم المتقدم عليه بعد ما شُغل بضميره، واضطّروا بحكم نظرية العامل، وحكم فلسفتهم فيها أن يقدّروا لنصب هذا الاسم عاملاً محذوفاً وجوباً يفسّره الفعل المذكور،وتقديره في نحو: زيداً لقيته: لقيت زيداً لقيته [1].

وهم بهذا التقدير قد حققوا عناصر الإسناد التي لا يتم معنى الجملة إلا بتوافرها، وفسروا بذلك الحركة الإعرابية غير مكترثين بما طرأ على الجملة من تغيّر في المعنى بسبب تقديرهم هذا؛ فجملة:لقيت زيداً لقيته[2] لا تساوي جملة: زيداً لقيته؛ ذلك لأن التقدير في الجملة الأولى قد أضاع على المتكلم دلالة التقديم، حيث إنّ للتقديم دلالات بلاغية كالاهتمام والبيان، وغير ذلك مما هو متداول عند البلاغيين، وإن كان النحويون لم يقروا بوجود تقديم؛ لأن العامل محذوف وجوباً .

ولذلك نجد أنّ بعض العلماء المحدثين قد أنكر هذا التقدير، حيث نجد أنّ الدكتور إبراهيم السامرائي قد تابع الكوفيين في أن المشغول عنه منتصب على الفعل المذكور ، حيث يرى أن قول النحاة بانتصاب المشغول

---

(١)إحياء النحو ص١٥١ .

(٢)همع الهوامع ١٥٩/٥.

عنه على الفعل المضمر وجوباً يعود إلى مبتدأ لا يمت إلى النحو بأية صلة [١]، وهذا المبتدأ هو عدم الجمع بين المفسّر والمفسَّر [٢] .

ويرجّح السامرائي التجاء النحاة لهذا النمط من التقدير إلى تعلقهم الشديد بمسألة العامل والعمل التي لا يعمل فيها الفعل في معمولين [٣] .

يقول: (ويبدو أن هؤلاء – ويعني بهم الكوفيين – قد أدركوا الحقيقة اللغوية، وهي أن الاسم هو المفعول حقيقة، وأن الضمير تفسير له وكناية عنه، ومتى وجد الاسم الحقيقي فليس لضميره من فائده غير العدد والبيان) [٤] .

فالسامرائي يرى أن المشغول عنه مفعول به مقدم على الفعل، أما الضمير فهو تفسير، وبيان لهذا المفعول.

ويرى الدكتور خليل عمايرة أن الاشتغال أسلوب من أساليب التوكيد، وأن جملة الاشتغال جملة تحويلية ذات عنصري توكيد : الترتيب والزيادة [٥]

ويعد عمايرة الاسم المشغول عنه مفعولاً حقيقياً قد تقدّم للعناية والاهتمام ، فهو توكيد، كما يعد الضمير المشتغل به مؤكداً للاسم الظاهر؛ لأن المعنى واضح الفرق بين جملتين نحو: زيداً لقيت وزيداً لقيته، فالتوكيد في الأخيرة أوضح و أبين [٦] .

---

(١)النحو العربي نقد وبناء ص ٩٣،إبراهيم السامرائي :ص١٩١.

(٢) الإنصاف ٨٢/١.

(٣) النحو العربي نقد وبناء ص٩٣.

(٤) النحو العربي نقد وبناء ص ٩٣.

(٥)أسلوب التوكيد اللغوي في منهج وصفي في التحليل اللغوي ص٥٦.

(٦) المرجع السابق ص ٦٠-٦٣ .

ويرى عمايرة أن التجاء النحاة لأسلوب الاشتغال كان نتيجة ما وضعوا من قواعد، نحو: منع توكيد الظاهر بمضمر، ونتيجة مسألة العامل التي تمنع عمل الفعل في معمولين [1] .

وذهب المخزومي إلى أن الاسم المتقدم (المشغول عنه) مفعول للفعل المتأخر، وأن الضمير إشارة إليه بعد أن تقدم على الفعل [2] ، وقال: (ولا معنى لقولهم : أن الفعل في مثل هذا المثال مشغول عن الاسم المتقدم بضميره ومكتفٍ بالضمير عنه، أو أنه مفعول لفعل محذوف، مفسَّر بالفعل المذكور، فلم يظهر الفعل في استعمال ، وليس له من وجود إلا في زعم النحاة)[3] .

ولعل ما ذهب إليه الكوفيون أقرب إلى الناحية الدلالية من أن ناصب الاسم المشغول عنه هو الفعل الواقع عليه، وليس فعلاً مقدراً يفسّره الفعل المذكور كما يرى البصريون؛ ذلك أن الظاهر أقوى من المقدّر في التركيب ما دام مؤدياً المعنى المراد ومغنياً عن استحضار لفظ مقدّر. فالأولى ارتباط الاسم بفعله تقدم عليه أو تأخر،كما أن الضمير الذي اشتغل به الفعل عن الظاهر ليس بأعراف المعارف إلا إذا دّل عليه اسم ظاهر في سياق سابق عليه، ولذا يمكن عدّ هذا الضمير مفسِّرا، أو عنصر توكيد،وهو ما ذهب إليه السامرائي وعمايرة [4] .

ومما يدّل على اضطراب تقديرات النحاة وتأويلاتهم أنهم قرروا أن الفعل إن كان للطلب فالمختار في الاسم قبله النصب [5] فجاء هذا الحكم مخالفاً لإجماع القراء على رفع المتقدم [6] .

---

(١)أسلوب التوكيد اللغوي ص٥٧.

(٢)في النحو العربي قواعد وتطبيق ص٢٣٥.

(٣)المرجع السابق ص٢٣٦

(٤)إبراهيم السامرائي ص١٩٧.

(٥)ينظر :أوضح المسالك :٢/١٦٠ وينظر :إحياء النحو ص١٥٤.

(٦)بناء الجملة بين منطق اللغة والنصوص ٢١٠.

وذلك نحو قوله تعالى: { والزانيةُ والزاني فاجلدوا كُلَّ واحِدٍ مِنْهُما مَائَةَ جَلْدَةٍ}[1]. وهنـا يحـاول النحـاة تأويل حكـم الرفـع في الآية على النحو الآتي : [2]

مذهب "سيبويه" أن المرفوع (الزانيةُ) مبتدأ خبره محذوف، والجملة بعده(فاجلدوا) كلام مستأنف، والتقدير عنده: الزانيةُ والزاني يُتلى عليكم حكمهما .

ومذهب " المبرّد" أنه مبتدأ والجملة بعده خبر، ودخلت الفاء لما في المبتدأ من معنى الشرط؛ لذلك لم يجزْ نصب الاسم ؛ لأن الجواب لا يعمل في الشرط، وما لا يعمل لا يفُسّر عاملاً.

ثم ذهب ابن السيد وابن بابشاذ إلى اختيار الرفع في مثل هذه الآية، وهو ما كان الطلب فيه عاماً غير خاص مع اختيار النصب في الخاص مثل:" زيداً ضربته" .

وقد ذهب النحاة إلى أن الفعل إذا وقع بعد أداة تختص بالأفعال وجب نصب الاسم المتقدم قبله [3]

وأجاز بعض النحاة رفع الاسم المتقدم في هذا الموضع على مذهبين : الأول: أنه مرفوع على الابتداء، والثاني: أنه فاعل لفعل مضمر [4]

ومن شواهد ذلك قول الشاعر[5] :

لاَ تجْزَعي إنْ منفِسٌ أهْلَكْتُه   وإذا هَلَكْتُ فعِنْدَ ذلكَ فَاجْزَعِي

يُروى بنصب(منفساً)؛ لأنه جاء بعد أداة شرط تختص بالأفعال.

---

(١)النور :٢.

(٢) شرح الأشموني :٧٨/٢ ، وحاشية الصبان ٧٧/٢.

(٣) أوضح المسالك ١٥٨/٢.

(٤) شرح الأشموني ٧٥/٢، وانظر :شرح ابن عقيل ٤٠٧/٢.

(٥) البيت للشاعر النمر بن تولب ، انظر :شرح ابن عقيل ٤٠٧/٢(الحاشية).

ويروى برفعه فمن رفعه بالابتداء استغنى عن التقدير، ومن رفعه على الفاعلية أضمر فعلاً مطاوعاً للفعل الظاهر ويكون التقدير: لا تجزعي إن هلك منفسٌ أهلكته [1].

يقول الدكتور إبراهيم مصطفى حلاً لمثل هذا الاضطراب من التقديرات : " إنك إذا أردت بالاسم المتقدم على الفعل أن يكون متحدثاً عنه مسنداً إليه فليس إلا الرفع، وإذا أردت أن هذا الاسم إنما سيق تتمة للحديث وبياناً له لا متحدثاً عنه فالحكم النصب [2] "فهو يرى أن الاسم يكون مرفوعاً إن أردت أن تجعله مسنداً اليه، ويكون الاسم المتقدم منصوباً إذا أراد المتكلم من هذا التقديم التخصيص والبيان.

ولعل ما ذهب إليه إبراهيم مصطفى أقرب إلى طبيعة اللغة المستعملة وينأى باللغة عن التقدير والتأويل اللذين جعلا من اللغة ضرباً من التعقيد، والتأثر بالفلسفة ومعطيات علم المنطق.

(١)شرح ابن عقيل ٢/٤٠٧.

(٢)إحياء النحو ص١٥٣.

خامساً: النداء

النداء لغةً واصطلاحاً :

النداء لغة: قال ابن منظور:" ونادى به وناداه؛ أي: صاح به ".[1]

وأما اصطلاحاً فهو المطلوب إقباله بحرف ناب مناب (أدعو) لفظاً أو تقديراً.[2]

ويقوم أسلوب النداء على عنصرين رئيسيين : الأداة والمنادى، وذلك نحو: يا زيدُ.[3]

أحرف النداء :

تقسم أحرف النداء على قسمين:[4]

القسم الأول: الحروف التي يُنادى بها البعيد، أو ما يكون في حكم البعيد، كالنائم والساهي، وهذه الحروف هي: يا، وأي، وا، وهيا، وأيا.

القسم الثاني: الحروف التي ينادى بها القريب وهي حرف واحد وهو الهمزة.

ومثال الحروف التي ينادى بها البعيد قول الشاعر [5] :

أيا شَجَرَ الخَابورِ مَالَكَ مُورِقاً   كأنك لَمْ تَجزَعْ عَلَى ابنِ طَرِيفِ

---

(١) لسان العرب (ندى)١٤/٩.

(٢) التعريفات ٢/١٨٢.

(٣)شرح ابن يعيش ٢/٢.

(٤) انظر :الكتاب ٢/٢٢٩ ،والمقتضب ٤/٣٣٤ وأوضح المسالك ٤/٤-٩.

(٥) البيت لليلى بنت طريف ، والشاهد فيه قولها :"أيا شجر "حيث استخدمت حرف النداء (أيا) لنداء البعيد انظر: أوضح المسالك ٤/٧(الحاشية) .

وأما المنادى القريب فمثاله قول الشاعر: [1]

أبَنَاتَ الهديلِ أسْعِدْنَ أوْعِدْ نَ قليلَ العَزاءِ بالإسْعَادِ

وقد يُحذف حرف النداء[2] ، وذلك نحو قول الله تعالى : "يُوسُفُ أعرِضْ عَنْ هَذا"[3] وقوله تعالى : "سَنَفرُغ لَكُمْ أيُها الثقلانِ" [4]

أقسام المنادى :

يقسم المنادى على ثلاثة أقسام [5] وهي:

القسم الأول : المنادى المفرد وهو إما أنْ يكون معرفة أو نكرة مقصودة أو نكرة غير مقصودة فإذا كان المنادى المفرد معرفة أو نكرة مقصودة فإنه يبنى على ما يرفع به ، فإذا كان يرفع بالضمة فإنه يبنى عليها؛ وذلك نحو: يازيدُ.ويبنى على الألف والواو إن كان يُرفع بهما؛ وذلك نحو: "يا رجلان" "ويا محمدون". ويكون في محل نصب مفعول به لفعل محذوف تقديره:(أدعو) أو (أنادي) .

وأما إذا كان المنادى المفرد نكرة غير مقصودة فإنه يكون منصوباً، وذلك نحو قول الشاعر:[6]

أيا رَاكباً إمّا عرَضْتَ فبَلغَنْ نداماي منْ نَجْرَانَ أنْ لا تلاقيا

القسم الثاني : المنادى المضاف : وحكمه الإعرابي النصب؛ وذلك نحو: " ياغلامَ زيدٍ"

---

(١)البيت لأبي العلاء ، والشاهد فيه قوله:(أبنات الدهر)،حيث استخدمت الهمزة لنداء القريب ،انظر :أوضح المسالك ٦/٤(الحاشية).

(٢)المصدر السابق ١٠/٤.

(٣)يوسف٢٩.

(٤)الرحمن :٣١.

(٥) انظر الكتاب :١٨٢/٢ ،والمقتضب ٢٠٢/٤-٢٠٤ ،وشرح ابن عقيل ٣/ ٢٣ -٢٣٧،وأوضح المسالك ١٥/٤-٣٠

(٦)البيت للشاعر عبد يغوث بن وقاص الحارثي ،والشاهد فيه قوله (أيا راكباً)، حيث انتصب (راكباً)،لأنه نكرة غير مقصودة؛ انظر :شرح ابن عقيل ٢٣٥/٣ ،وأوضح المسالك ١٨/٤ ،وشرح قطر الندى وبل الصدى ص٢٠٣.

القسم الثالث: المنادى الشبيه بالمضاف : وحكمه النصب أيضاً، وذلك نحو :" يا طالعاً جبلاً" .

العامل في النداء ودور الإسناد في تشكيل القاعدة:

قال النحويون في تعريف الجملة إنها الكلام المفيد المكون من المسند والمسند إليه [1]، فإذا كانت الجملة مفيدة فإن هذا يعني أنها ستكون تلقائياً مكونة من المسند والمسند إليه ، فإذا لم يكونا موجودين مع فائدتها فلا بد من تقديرهما .

كما ذكروا من ضمن ثوابت النحو العربي أنه لا بد لكل معمول من عامل، ولما كان المنادى منصوباً أو في محل نصب فإنه لا بد أن يكون قد وقع عليه عمل عامل، وكان من الممكن أن تكون الياء عاملاً عند النحويين لولا بعض الموانع منها: أن الياء حرف والحرف وإن كان يُسوّغ الحركة الإعرابية ولكنه لا يصلح للإسناد ، زيادة على أنه يجوز حذفه في بعض السياقات اللغوية، وذلك في نحو قوله تعالى :" أن أدّوا إليّ عبادَ الله "[2]، وعندئذ ذلك فإن عمله لن يظل موجوداً ، كما أن تقدير العامل يسوغ الحركة الإعرابية عند النحويين ، ويحقق عناصر الإسناد، لأنه لا بد لكل فعل من فاعل، فالفاعل هو المسند إليه والفعل هو المسند .

ولذلك فقد قرروا أن عامل النصب في المنادى هو الفعل المحذوف وجوباً وتقديره عندهم:(أدعو) أو (أنادي) [3] .

فعندما نقول : يا عبد الله ، فإن الناصب المضمر وجوباً هو (أدعو) أو (أنادي) ، وعند ذلك سيكون شكل الجملة كالتالي: -

---

(١)انظر :الخصائص ١/١٧-٢١،وشرح المفصل ١/ ٢٠.

(٢) الدخان :١٨.

(٣) انظر : الكتاب ١/٢٩١، والمقتضب ٢/٢٠٢ ،وشرح الكافية ١/١٣١ وحاشية الصبان ٣/١٤،وشرح ابن عقيل ٣/٢٣٣.

(أدعو) عبدَ اللهِ.

ويبدو أن بعضهم أحس بوجود نفور في تركيب هذا الأصل فتخلصوا من ذلك عن طريق قولهم أنّ (يا) نابت عن الفعل لفظاً وتقديراً، حيث ذهب" المبرّد"[١] إلى أن الناصب له أداة النداء لنيابتها عن الفعل ووافقه على ذلك : " الجرجاني " [٢] و " ابن جني "[٣] .

وذهب السامرائي إلى أن أدوات النداء لا تنوب مناب فعل محذوف أو أن تسد مسده، وليس من العلم القول بذلك؛ لأنها أدوات تنبيه تؤدي أسلوباً هو النداء[٤] .

وربما قال بعضهم : إن العامل وهو(أدعو) أو(أنادي) قد حُذف لكثرة الاستعمال، حيث ذهب سيبويه[٥] وابن يعيش[٦]، وابن الحاجب[٧] وابن عقيل[٨] إلى أن المنادى منصوب بفعل محذوف لكثرة الاستعمال، وصارت أداة النداء بدلاً من اللفظ بالفعل، يقول ابن الحاجب[٩] :" فالوجه ما قاله النحويون في أنه منصوب بفعل مقدّر دل عليه هذا الحرف المسمّى حرف النداء، وأنه كان الأصل: يا أدعو زيداً...فلما كثر استعماله حذفوا الفعل تخفيفاً واقتصروا عليه، فكان الموجب لحذفه كثرة استعماله، ووقوع حرف يدل عليه في محله "

---

(١) شرح المفصل ١/١٢٧.

(٢) العوامل المائة :ص ٢٩.

(٣)اللمع: ص ٦٨.

(٤) الفعل زمانه وأبنيته:ص ٢١٢.

(٥) الكتاب ١/١٩٢.

(٦) شرح المفصل ١/١٢٧.

(٧)الإيضاح ١/٢٥١.

(٨) شرح ابن عقيل ٢/٢٦٣.

(٩) الإيضاح ١/٢٥١،وانظر : همع الهوامع ٣/٣٣ .

والحقيقة أن كثرة الاستعمال يمكن أن تؤدي إلى هذه النتيجة كما حدث في كثير من الأنماط اللغوية، ولكن هذا القول يحتاج إلى إثبات، فهل استعمل العرب هذا العامل في يوم ما ؟ ومن هنا فإننا بحاجة إلى بعض الشواهد التي استعملها العرب لتدعم قول من قال بهذا الرأي.

وهناك من قال[1]: إن العامل في المنادى هو الأداة؛ لأنها اسم فعل مضارع بمعنى أدعو

وهذا اجتهاد من الصعب قبوله؛ لأن هذه الأدوات لو كانت أسماء أفعال لكان فيها ضمير مستتر كما في سائر أسماء الأفعال ، ولو كانت هذه الأدوات متحملة للضمير لكانت هي والضمير المستتر فيها جملة تامة يصح أن يُكتفى بها . ولا يحتاج أن يُذكر المنادى معها، لأنه فضلة، ولم يذهب إلى ذلك أحد [2] .

ومن العلماء من قال: [3] إن العامل أداة النداء على أنها فعل ، وهذا قول مردود بمثل ما يُردّ به القول السابق، بأن أداة النداء اسم فعل، ويزاد في رد هذا أنه لو كانت هذه الأدوات أفعالاً لكان الضمير يتصل بها، وقد قال العرب : (يا أنت) فلم يجيئوا بالضمير المتصل، وإنما جاءوا بالمنفصل فدل على أنها ليست أفعالاً [4]؛ ولهذا نجد أن أبا القاسم السهيلي ينكر أن يكون المنادى أثراً لتسليط عامل لفظي عليه، ويرى أن المنادى منصوب بعامل معنوي، وهو عامل القصد إليه ؛ فالمنادى عند السهيلي منصوب بالقصد إليه ، وإلى ذكره؛ ذلك لأن مثل هذه الأسماء لا تحتاج إلى الإخبار عن فاعلها(المسند إليه) ، ولا إلى الفعل(المسند)،بل تحتاج إلى ذكرها خاصة على الإطلاق [5] .

ويبدو لي أن النحويين كانوا مكرهين على هذه التأويلات ، إذ كانوا مجبرين على البحث عن اتساق قاعدتهم النحوية لتشمل الأنماط اللغوية المستعملة جميعها . والحق أنّ العامل المقدّر ليس من جسم اللغة

(١) انظر : أوضح المسالك ٤/٤ (الحاشية) ،وهمع الهوامع ٣٤/٣.

(٢) المصدران السابقان (نفس الأجزاء والصفحات).

(٣) المصدران السابقان (نفس الأجزاء والصفحات).

(٤) أوضح المسالك ٤/٤ (الحاشية) ، وهمع الهوامع ٣٤/٣.

(٥) نتائج الفكر : السهيلي ص٧٤-٧٥.

المستعملة ، ولكنه جزء مهم من القاعدة النحوية، فعندما نسمع جملة:(يا عبدَ الله) أو غيرها من أنماط النداء فإنها بهذه الصورة تعطي معنى مفيداً ولما كانت منصوبة فإنها لا تصلح للإسناد؛لأن الإسناد مخصوص في المرفوعات؛ ولذا فقد بحثوا عن عناصر الإسناد وهما: الفعل (المسند)، والفاعل المقترن به (المسند إليه) . كما أن هذا التقدير يُفسّر لهم النصب في المنادى، ولذا كان لا بد لهم من حمل هذا الباب على باب المفعول به بالنظر إلى المعنى العام ، وأما المعنى الدقيق ، فإننا مجبرون على القول أنه يخلو من أي دلالة على المفعول به .

تأثير تقدير العامل وعناصر الإسناد في معنى الجملة وتركيبها :

النداء من الأساليب الانفعالية الإفصاحية في اللغة العربية ، وهذه الأساليب تنبع من عاطفة المتكلم ، أو الوضع الانفعالي الذي يعيشه المتكلم ، أو البيئة الانفعالية التي أنتجت النمط اللغوي.

وعلى هذا فإن جملة النداء لا يمكن الحكم عليها بالصدق أو الكذب ، فهذا حال الجمل الخبرية ، ولذا يمكن أن نقول : إن النداء بهذه الصفة جملة إنشائية.

فإذا قدّرنا لها هذا العامل الذي يحقق عناصر الإسناد ، ويفسر الحركة الإعرابية ، فإن الجملة الجديدة التي تحتوي على الفعل المقدّر وفاعله جملة خبرية، ولهذا فقد عاملها النحاة على أنها كذلك [١] .

وهذا ما دعا النحويين عامة إلى التحرز قليلاً، حين ذكروا أن العامل محذوف وجوباً ، ومعنى الحذف الوجوبي هنا أنه لا يمكن إظهاره ؛ لأنه لو ظهر لتغير معنى الجملة ؛ فجملة : يا عبدَ الله.

لا تساوي قطعاً جملة: أدعو عبدَ الله .

---

(١)انظر :همع الهوامع ٣/٣٥.

فالجملة الأولى إنشائية أطلب فيها أن يقبل عليّ عبد الله بوجهه أو بانتباهه عندما أناديه، وأما الجملة الثانية فهي إخبار عن حدث من الأحداث، ولا يشترط أن يعرف عبد الله به، ولو كان التقدير صحيحاً لقلنا: إن الأصل(أدعوك)؛ لأنني لا أنادي إلا المخاطب.

ولذا فقد ذهب (الكسائي)[1]و(الفراء)[2] إلى أن المنادى معمول لغير عامل.

كما أن هذا التقدير يجعل المنادى ملحقاً بالمفعول به، وفرق كبير بين لفظ يستكمل به البناء في الجملة الفعلية، وبين المنادى الركن الأساسي في بناء الأسلوب [3] .

وجملة النداء جملة مفيدة فيها من المعنى ما يحسن السكوت عليه. ولذلك فإن" تقدير الفعل لم يدفع إليه قصور معنوي، بل دعت إليه الصنعة النحوية"[4] .

ويرى الدكتور إبراهيم السامرائي أن أسلوب النداء من الأساليب الإنشائية التي لا يمكن أن تكون من قبيل الجملة الفعلية الإسنادية وليس فيه أي لون من ألوان الإسناد ، وأن تفسير النحاة لأداة النداء بتقدير فعل نحو: (أدعو) أو (أنادي) يعطي معنى الإسناد، كون الجملة فعلية وطرفاها، مسند إليه وهو المتكلم ، ومسند وهو الفعل المقدّر [5] .

وعد السامرائي أن أسلوب النداء من الأساليب الخاصة التي تؤدي فائدة من الفوائد، كالتنبيه والطلب، والدعاء، وأن تقدير النحاة لأسلوب النداء يخرجه من حيز الإنشاء إلى حيز الخبر[6] .

---

(١)شرح كتاب سيبويه ٢/٣٠.

(٢) المصدر السابق ٢/٣٠ .

(٣) بناء الجملة بين منطق اللغة والنحو ص ١٨١ .

(٤) المرجع السابق ص ١٨١.

(٥) الفعل زمانه وأبنيته ص ٢١٢.

(٦) من أساليب القرآن ص ٤٢.

إنّ النداء أسلوب في الكلام ، ومن فنون القول والإفصاح والتنبيه يعبّر عن غرض ما دون التقيد بالإسناد أساس الجملة الخبرية فجملة النداء جملة طلبية ذات معانٍ خاصة، كالدعاء، والاستفهام، والطلب[1]، نحو قوله تعالى: " يا يحيى خذ الكتاب بقوة " [2]، وقول الشاعر: [3]

أبنيتي لاَ تحزني كلّ الأنام إلى ذهابِ

وقد أدرك بعض القدماء هذه الحقيقة من أن النداء من الجملة الإنشائية. يقول ابن مضاء في معرض اعتراضه على تقدير العامل في النداء: " فهو مضمر– العامل في النداء– إذا أظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل إظهاره ، كقولنا: (يا عبدَ الله) فهو منصوب بفعل مضمر عندهم تقديره(أدعو) أو (أنادي)، وهذا إذا ظهر تغيّر المعنى،وصار النداء (الذي هو طلب) خبراً) [4] .

وهذا ابن هشام قد لمح حقيقة النداء الإنشائية، وإن كان تفسيره فيه من التأويل والتقدير،فهذا مسلك النحاة القدماء في أبواب النحو جميعها[5]، حيث قال :" إن قولك " يا عبدَ الله " أصله" يا أدعو عبد الله " ف (يا) حرف تنبيه ، و(أدعو) فعل مضارع قُصد به الإنشاء لا الإخبار" [6] .

وبذلك يتضح لنا جلياً أن جملة: (يا عبدَ الله) جملة إنشائية غير إسنادية، في حين أن جملة (أدعو عبدَ الله) جملة خبرية إسنادية، فيها المسند وهو الفعل (أدعو) ، وفيها المسند إليه وهو المتكلم .

وسنأخذ الآن بعض الأمثلة لنتبين أثر تقدير العامل وعناصر الإسناد في تركيب الجملة ودلالتها:

---

(١)ابراهيم السامرائي ص ١٤٢.

(٢) مريم :١٢.

(٣) البيت لأبي فراس الحمداني ، انظر :ديوان الشعر العربي :أدونيس ٣٧١/٢.

(٤) الرد على النحاة ص ٧٨-٧٩.

(٥) إبراهيم السامرائي ص ١٤٢.

(٦) شذور الذهب ص ٣٢.

المثال الأول : وهو على المنادى المفرد، وذلك نحو قولنا : يا زيدُ.

كان النحويون مضطرين إلى القول أن المنادى هنا مبني على الضم في محل نصب مفعول به لفعل محذوف تقديره:(أدعو) أو (أنادي) ، وذلك لتعميم القاعدة وطرد الباب على وتيرة واحدة.فالمنادى في نظرهم مفعول به؛ ولذا فيجب أن تكون كل أقسامه منصوبة أو في موضع نصب.

غير أنّ هذا التقدير وإن كان عندهم يبرر الحركة الإعرابية، ويحقق لديهم عناصر الإسناد، فالفعل (أدعو) هو المسند ، والمتكلم هو المسند إليه فإنه لا يمكن أن يعدّ من جسم اللغة المستعملة؛ ذلك لأن جملة : يا زيدُ.لا تساوي جملة : أدعو زيداً.

ذلك لأن الجملة الأولى جملة إنشائية لا تحتمل الصدق أو الكذب أراد منها المتكلم تنبيه المخاطب لتلقي طلب أو رجاء، ولذا " اقتصر العربي في هذا الأسلوب على الحرف الذي يُراد به التنبيه والاسم المنادى"[١].

في حين أن الجملة الثانية خبرية، أراد منها المتكلم الإخبار المجرد عن حدث من الأحداث، ولهذا يحتمل في قائلها أن يكون صادقاً أو كاذباً .

كما أنّ الجملة الأولى جملة غير إسنادية في حين أن الجملة الثانية جملة إسنادية.

المثال الثاني :وهو على المنادى المضاف؛ وذلك نحو قولنا: (يا عبدَ الله) .

وقف النحاة عند هذه الجملة وقرروا أنها جملة بحاجة إلى تقدير؛لأن الجملة - في أعرافهم- لا تتم فائدتها إلا بوجود عناصر الإسناد . ولذلك قدروا لها فعلاً وتقديره عندهم:(أنادي) أو (أدعو) ؛ وذلك لتحقيق عنصري الإسناد وهما المسند (أنادي)، والمسند إليه (المتكلم)، زيادة على ذلك فإنّ هذا التقدير

(١) بناء الجملة بين منطق اللغة والنحو ص ١٨٠.

يجعل الأساليب النحوية تطّرد في وتيرة واحدة ؛ فكل منصوب لا بد له من ناصب، ولذا حكموا على المنادى بأنه أثر لفعل محذوف.

وقد قرروا أن هذا الفعل محذوف وجوباً؛ وذلك لأنه لو ظهر لتغيّر معنى الجملة ، فجملة:

يا عبدَ الله.

لا تساوي قطعاً جملة:

أدعو عبدَ الله .

ذلك لأن التقدير في الجملة الثانية قد أضاع على المتكلم فائدة النداء في الجملة الثانية، حيث إن فائدة النداء تنبيه المخاطب لتلقّي طلب أو رجاء، فالمراد من جملة النداء تنبيه المخاطب لأمر ما.

وعلى هذا فهي جملة إنشائية أما المراد من الجملة الثانية فهو الإخبار المجرد عن حدث من الأحداث، ولا يُشترط أن يكون عبد الله عالماً به.

هذا من ناحية الدلالة ، وأما من ناحية التركيب فإن هذا التقدير يجعل من جملة النداء غير الإسنادية جملة فعلية إسنادية.

المثال الثالث :وهو على نداء لفظ الجلالة،وذلك نحو: (يا الله ارحمنا).

المنادى في عرف النحويين مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره:(أدعو) أو (أنادي) ، ولذلك فهم يقدّرون لمثل جملة : (يا الله ارحمنا) فعلاً ليعمل النصب في المنادى، وعندئذ سيكون شكل الجملة كالتالي:

يا(أدعو) الله ارحمني.

ونحن إذا أخذنا بهذا التقدير فإننا نحكم على جملة النداء بأنها جملة خبرية، وفي ذلك إغفال لحقيقة النداء الذي يعد من قبيل الجمل الطلبية؛ ذلك " أنك حين تنادي أحداً تعقب ذكره بشيء تطلبه، ومن أجل ذلك دخل النداء في أسلوب الدعاء؛ ألا ترى أنك لا تقول: يا الله إلا أعقبت لفظ الجلالة بفعل أمر خرج على الالتماس والرجاء"(١). وعلى هذا فالنداء " شيء يفتقر إلى الحدث بعده"(٢) وهو الفعل (ارحمني) في المثال السابق .

في حين أن جملة (أدعو الله) جملة خبرية تامة المعنى لا تفتقر إلى الحدث بعدها .

وزيادة على هذا، فإن التقدير يُفقد العبارة جمالها، وقوة نظمها؛ لأنه يفككها إلى ما لم ترد العرب شيئاً منه في استعمالها اللغوي.

(١)من أساليب القرآن ص ٤١.

(٢) المرجع السابق ص ٤١.

الاستغاثة والندبة

سنتناول أسلوب الاستغاثة والندبة لارتباطهما بأسلوب النداء .

أولاً: أسلوب الاستغاثة .

تعريف الاستغاثة :

قال أبو البقاء الكفوي: " الاستغاثة من الغوث، وهو النصر والعون،... والاستغاثة: طلب الانخراط في سلك البعض [١]، والنجاة مما ابْتُلِيَ به البعض الآخر"[٢]، فهي نداء موجّه إلى من تطلب مساعدته على مكروه وقع، أو مُحتمل الوقوع [٣].

ويقوم أسلوب الاستغاثة على عنصرين رئيسين : المستغاث وتكون لامه مفتوحة، ومستغاث له وتكون لامه مكسورة؛ وذلك نحو: (يالَلهِ لِلمسلمين)[٤] . ويُستخدم معه (يا) ولا يجوز حذفها [٥] .

---

(١) الأصل عدم جواز دخول (ال) على (بعض) ،وإنما هو نص لأبي البقاء الكفوي ،انظر : في المصطلح النحوي البصري ص ١٨٠.

(٢) الكليات ١/١٧٣.

(٣)معجم النحو ص ٧.

(٤) انظر : الكتاب ٢/٢١٥، والمقتضب ٤/٢٥٢.

(٥) شرح ابن عقيل ٣/٢٢٣.

ثانياً: الندبة

تعريف الندبة :

قال ابن منظور : وندَبَ الميّتَ : أي: بكى عليه وعدّد محاسنه والنّدْبُ، أي: أن تدعو النادبة بحسن الثناء في قولها : وافلاناه ! واسم ذلك الفعل الندبة، وهو من أبواب النحو: كل شيء في ندائه " وا" فهو من باب الندبة"[1] .

والاسم المندوب هو المتفجّع بـ"وا"[2]؛ وذلك نحو: وزيدا .

وحكم المندوب حكم المنادى،فيضم في نحو:(وزيدا)، وينصب في نحو: (وا أميرَ المؤمنين) إلا أنه لا يكون نكرة ولا مبهماً؛ كأي، واسم الإشارة، والاسم الموصول [3] .

وقد تستخدم أداة النداء (يا) في أسلوب الندبة إذا أمن اللّبس[4]؛ وذلك نحو قول الشاعر[5] :

حُمِّلتَ أمْرًا عَظِيماً فاصْطبَرْتَ لَهُ   وقُمْتَ فيه بأمرِ اللهِ ياعُمَرا

---

(١)لسان العرب (ندب) ٧٥٤/١.

(٢) التعريفات ص٢٥٠.

(٣)أوضح المسالك ٥٢/٤.

(٤) المصدر السابق ٥٣/٤.

(٥) البيت لجرير بن عطية ، والشاهد فيه قوله (يا عمرا)،حيث ختم بألف الندبة التي تدل على أنه مندوب مما سوّغ له استخدام (يا) بدلاً من (وا) لأمن اللبس،لأنه لو كان منادى لبني على الضم ، انظر :ديوانه ص ٣٧١، وأوضح المسالك ٥٣/٤ ، و المغني ٤٠/٢ ،وهمع الهوامع ٧٠/٣.

لقد رأينا فيما تقدّم أن المراد من أسلوب النداء إنما هو تنبيه المخاطب لتلقي طلب أو رجاء، وأنه يفتقر إلى الحدث بعده، ولذلك دخل النداء في باب الدعاء، وذلك في نحو قولنا: يا الله اغفر لي .

غير أن تقدير الفعل الذي يحقق عناصر الإسناد ويفسر الحركة الإعرابية قد أفقد هذا الأسلوب دلالته البلاغية التي حرص عليها العرب عندما استغنوا عن هذا الفعل، كما أن هذا التقدير قد ألبس أسلوب النداء الطلبي ثوب الجملة الخبرية.

وهذا الكلام ينسحب على أسلوبي الاستغاثة والندبة، إذ إن المراد من أسلوب الاستغاثة طلب الغوث والمساعدة والعون. أما أسلوب الندبة فالمراد منه مدح المندوب، وإظهار محاسنه وفيه من الأسى والحزن والتفجع الشيء الكثير .

وعليه فإن أسلوب الاستغاثة والندبة يعدان من قبيل الجملة الإنشائية التي لا تحتمل الصدق أو الكذب.

ولكن إن قدرنا لهذين الأسلوبين فعلاً يعمل النصب فيهما وهو الفعل (أدعو) أو (أنادي) فإن هذين الأسلوبين سيخرجان تلقائياً من باب الإنشاء إلى باب الإخبار .

سنتناول الآن بعض الأمثلة؛ لنتبين من خلالها أثر تقدير العامل، وعناصر الإسناد في تركيب الجملة ودلالتها :

المثال الأول : وهو على الاستغاثة؛ وذلك نحو قولنا: يا لَلمعتصمِ للمسلمين :-

قرر النحويون أن الجار والمجرور في هذه الجملة متعلقان بفعل محذوف وجوباً تقديره(أدعو) أو (أنادي)[1]، وعندئذ سيكون شكل الجملة من وجهة نظر القاعدة النحوية كما يلي:

يا (أدعو) لَلمعتصم لِلمسلمين

---

(١) ينظر :أوضح المسالك ٤/٤٧(الحاشية).

وكان النحاة مضطرين لمثل هذا التقدير؛ وذلك لأن فائدة الجملة عندهم لا تتم إلا بالمسند الذي هو الفعل (أدعو) والمسند إليه الذي هو المتكلم، زيادة على ذلك فإن هذا التقدير يسوغ لهم النصب في المنادى.

غير أن هذا التقدير قد أضاع على المتكلم المراد من الاستغاثة، فالمتكلم لم يرد الإخبار المجرد عما في الجملة من المعنى الناتج عن هذا التقدير، و إنما أراد طلب العون والنجدة.

هذا من ناحية الدلالة ،وأما من ناحية التركيب فإنّ جملة مثل(يا لَلمعتصمِ للمسلمين) جملة غير إسنادية تفتقر إلى الحدث بعدها، في حين أن جملة مثل (أدعو لَلمعتصمِ للمسلمين) جملة فعلية إسنادية لا تحتاج إلى الحدث بعدها[١] .

المثال الثاني : وهو على الندبة، وذلك نحو قول جرير يرثي عمر بن عبد العزيز:

نَعَى النُّعاةُ أَميرَ المؤمنينَ لَنا ... يا خَيْرَ مَنْ حَجَّ بَيْتَ اللهِ واعْتَمرا

حُمِّلْتَ أَمراً عَظِيماً فاصْطبَرْتَ لَهُ ... وَقُمْتَ فِيهِ بأَمْرِ اللهِ يا عُمَرَا

إنّ المراد من قول الشاعر: (يا خير من حجّ) إنما هو مدح المرثي وإظهار محاسن من يتفجع عليه ، ولهذا حسن هذا في باب الرثاء،وما يتطلبه هذا الفن من اللوعة وإظهار الأسى"[٢] .

غير أنّ أسلوب الندبة وما فيه من جمال في التعبير عن الحزن الأسى و التفجّع يتهاوى أمام التقدير المزعوم (أدعو) أو (أنادي) [٣] .

(١)ينظر : الفعل زمانه وأبنيته ص ٤١-٤٢.

(٢)ينظر : من أساليب القرآن ص ٤٢.

(٣) المرجع السابق ص٤٢.

وليس شيء من النداء في مقام التوجع[1] حين نقرأ قول المتنبي:[2]

وأحـرَّ قلبـاهُ مما قلبُه شيـــمُ ومنْ بجسمِي وَحَالِي عِنْدهُ عَدَمُ

ليس من شك أن أسلوب النداء شيء من لوازم العربية الأصلية وهو ألصق ما يكون بالأدب العاطفي تقرؤه في الرثاء، والنسيب، ومواطن أخرى [3].

وليس لنا أنّ نتأوّل فيه على نحو ما ذهب إليه النحاة فنجرده من فحواه ونسلبه محاسنه [4]

وبذلك يتضح لنا جلياً أن التقدير يتنافى وأسلوبَ النداء؛ ذلك لأن المراد من النداء تنبيه المخاطب لتلقي طلب أو دعاء، وفيه من الحزن والأسى والتفجع الشيء الكثير، فإذا قدّرنا لهذا الأسلوب فعلاً يحقق عناصر الإسناد، ويفسر النصب نكون قد حكمنا على جملة النداء بأنها من قبيل الجملة الخبرية التي تفتقر إلى كثير من هذه الدلالات .

وبناء على ما تقدم نستطيع أن نقول : إن جملة النداء جملة إنشائية غير إسنادية.

وهذا الأمر قد لا يكون بهذه الصرامة، فقد أشار سيبويه صراحة إلى أن الفتحة في المنادى المضاف إنما جاءت طلباً للخفة.قال:" وزعم الخليل- رحمه الله- أنهم نصبوا المضاف، نحو: يا عبدَ الله، ويا أخانا، والنكرة، حين قالوا: يا رجلاً، حين طال الكلام" . [5]

وهذا ما أشار إليه أيضاً الدكتور أحمد الجواري في كتابه: (نحو المعاني)، يقول:" أما نصب المنادى فهو ليس إلا ايثاراً للفتحة، تلك الحركة الخفيفة المستحبة التي يلجأ إليها ويؤثرها اللسان العربي" . [6]

---

(١) ينظر:من أساليب القرآن ص٤٢.

(٢) ديوانه ٨٠/٣.

(٣) من أساليب القرآن ص ٤٣.

(٤) المرجع السابق ص ٤٣.

(٥) الكتاب ١٨٢/٢.

(٦) نحو المعاني ص ١٤٥.

سادساً الاستثناء:-

تعريف الاستثناء:

الاستثناء لغة: المنع والصرف [1]، وأما اصطلاحاً فقد قال ابن جني:" أن تُخرج شيئاً مما أدخلتَ فيه غيره ،أو تُدخِلَهُ فيما أخرجت منه غيره " [2] .

وقال أبو البركات الأنباري :" إن قال قائل: ما الاستثناء ؟ قيل: إخراج بعضٍ من كل بمعنى إلا" [3] وقال ابن يعيش:"هو صرف اللفظ عن عمومة، بإخراج المسُتثنىَ من أن يتناوله الأول" [4] وقال الرضي الإستراباذي:" المستثنى؛ متصل ومنقطع: فالمتصل هو المخْرَج من متعدد لفظاً أو تقديراً بإلا وأخواتها، والمنقطع ما كان المذكور بعدها غير مُخْرَج" [5] .

أركان الاستثناء [6]:-

إركان الاستثناء أربعة: الحكم، والمستثنى منه ، وأداة الاستثناء، والمستثنى؛ فإذا قلنا: قام القوم إلا زيداً فإن

(القوم) هو المستثنى منه و(إلا) أداة الاستثناء و(زيداً) المستثنى.

(١)الكليات :١/١٣٤ .

(٢) اللمع ص٦٦.

(٣)أسرار العربية ص ٢٠١.

(٤)شرح المفصل ٧٥/٢.

(٥) شرح الكافية ٢٢٤/١.

(٦) انظر شرح ابن عقيل (الحاشية).

أدوات الاستثناء: [1]

أدوات الاستثناء ثمانية : إلا ، وغير، وسوى، وليس ، ولا يكون، وخلا، وعدا، وحاشا .

أقسام الاستثناء: [2]

للاستثناء ثلاثة أقسام وهي :

القسم الأول: الاستثناء الموجب وهو ما ذُكرت فيه أركان الاستثناء جميعها، ولم يتقدمه نفي.

وحكم الموجب النصب سواء كان الاستثناء متصلاً (المستثنى من جنس المستثنى منه) ، نحو قوله تعالى:" ثُمَّ تَوَلَّيتُمْ إلا قليلاً منكم"[3] ،أو كان منقطعاً(المستثنى من غير جنس المستثنى منه)، نحو قول الله تعالى:" فسجد الملائكة كُلُّهُمْ أجمعُون إلا إبليسَ"[4] .

القسم الثاني: الاستثناء غير الموجب المتصل: هو ما ذُكرت فيه أركان الاستثناء، ولكنه مسبوق بنفي وحكمه: إما النصب، أو اتباعه للمستثنى منه على البدل، وذلك نحو قول تعالى: " مافَعَلُوه إلا قليلاً منهم"[5] .

أما إذا كان الاستثناء غير الموجب منقطعاً فإن حكمه النصب، وذلك نحو قول الله تعالى :" لا يَسْمَعُون فيها لَغْواً إلا سلاماً" [6]

---

(١)أوضح المسالك ٢٠/٢٥.

(٢) انظر : الكتاب ٢/٣١١، والجمل ص ١٧٤، واللمع ص٦٦، وشرح شذور الذهب ص ٢٦٤.

(٣) البقرة :٨٣.

(٤)الحجر :٣٠-٣١.

(٥)النساء :٦٦.

(٦) مريم :٦٢.

القسم الثالث : الاستثناء المفرَّغ: وهو ما لم يذكر فيه المستثنى منه.

وحكمه أنه يُعرب حسب موقعه في الجملة، وكأنَّ (إلاّ) غير موجودة، وذلك نحو قول الشاعر: [1]

وَمَا المَوتُ إلاّ سارقٌ دقّ شَخْصَهُ ... يَصُولُ بِلا كفٍ وَيَسْعى إلى أجل

وعليه أيضاً قول الشاعر:-[2]

وَمَا المَالُ والأهلُونَ إلاّ ودائِعُ ... ولا بُدَّ يوماً أن تُردَّ الوَدَائِعُ

العامل في الاستثناء ودور الإسناد في تشكيل القاعدة :

لعل أسلوب الاستثناء من أكثر الأساليب التي تُظهر تمسكَ النحويين – بصريين وكوفيين – بنظرية العامل، حيث ذهب البصريون إلى أن العامل في المستثنى هو الفعل السابق لـ (إلاّ) بتقوية (إلا) . يقول أبو البركات الأنباري: "وذلك لأن هذا الفعل وإن كان لازماً في الأصل إلا أنه قوّي بـ (إلاّ) كما تعدّى الفعل بالحروف المتعدية"[3].

وهذا القول مردود بأن جملة الاستثناء لا تقتضي بالضرورة تقدم فعل؛ نحو: (القوم أخوتُك إلاّ زيداً)[4]

وذهب المبرد والزجاجي[5] إلى أن العامل فيه(إلاّ)؛ لأنها قامت مقام (استثني) .

---

(١) البيت للمتنبي، والشاهد فيه (وما الموت إلا سارق)، حيث رفع ما بعد (إلاّ) على أنّه خبر، انظر: ديوانه ١٧٥/٣.

(٢) البيت للبيد، والشاهد فيه قوله : (وما المال والأهلون إلا ودائع) ، حيث رفع ودائع على أنّه خبر، انظر: ديوانه ص ١٠٧.

(٣) أسرار العربية ص ٢٠١.

(٤) شرح جمل الزجاجي : ابن عصفور الإشبيلي ٢/ ٢٥٣.

(٥) الإنصاف ٢٦٢/١ المسألة (٣٤) .

قال المبرد :" فلما قلت: جاءني القوم إلا زيداً كانت (إلا) بدلاً من قولك ، أعني زيداً أو استثني فيمن جاءني زيداً، فكانت بدلا من الفعل"[1] .

وينقض هذا الرأي أن (إلا) لا تقتضي النصب دائماً، بل يأتي المستثنى بعدها مرفوعاً أو مجروراً[2] كما أن هذا التقدير وإن كان يحقق عناصر الإسناد؛ فالفعل (استثني) هو المسند والضمير المستتر (الفاعل) هو المسند إليه، ويفسر حالة النصب، إلا أنه قد جعل المستثنى من لواحق المفعول به.

وذهب الفراء إلى أن (إلا) مركبة من (إنّ) و(لا) ، ثم خُففت (إنّ)، وأدغمت في (لا)، فنصبوا بها في الإيجاب اعتباراً بإنّ، وعطفوا بها في النفي اعتباراً بلا.[3]

يقول ابن عصفور الإشبيلي في ذلك:" ومنهم من ذهب إلى أن (إلا) مركبة من (إنّ) و(لا)، ثم خُففت نون (إنّ) وأدغمت في(لا) وجُعلت كالكلمة الواحدة، فإذا نصبتَ ما بعدها غلّبتَ حكم(إنّ) والخبر محذوف، وإذا رفعتَ غلّبتَ حكم (لا) فعطفت، وهو مذهب الفراء".[4]

وقد ردّ السيرافي على رأي الفراء بقوله:" وهذا القول بيّن الفساد؛ إذ لو كان الأمر كذلك لوجب أن لا يجوز مثل: (ما قام إلا زيدٌ) ؛ لأن هذا الموضع لا تصلح فيه (لا) ولا (إنّ) " .[5]

ومثل ذلك ما ذهب إليه الكسائي من أن المستثنى نُصب؛ لأن تأويله: قام القوم إلا أن زيداً لم يقم.[6]

---

(١) المقتضب ٤/٣٩٠.

(٢) الإعراب على الخلاف ص ٧٩.

(٣)الإنصاف١/٢٦٤ المسألة (٣٤) .

(٤) شرح جمل الزجاجي ٢/٢٥٣- ٢٥٤.

(٥) المصدر السابق ٢/٢٥٤.

(٦) الإنصاف ١/٢٦٤ المسألة (٣٤) .

ومعلوم أن رأي الفراء والكسائي يقوم على ظن لم تثبتهُ بعد دراسة التطور التاريخي للغة العربية[1] ولا يمكن الوقوف عليه إلا بوحي أو تنزيل[2]

فضلاً عن هذا التركيب الجديد(إلا) لا يقتضي دائماً النصب[3]

كما أنه لا يخفى على دارس اللغة العربية أن تأويل الفراء والكسائي يجعل المستثنى من لواحق إن وأخواتها.

لقد تبين لنا أنّ ما تقدم من نحاة- بصريين وكوفيين – قد عزوا نصب المستثنى إلى العامل اللفظي.غير أن هناك بعض العلماء قد عزوا هذا النصب إلى عامل معنوي وهو عامل الخلاف. يقول سيبويه " هذا باب ما لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً؛ لأنه مخرج مما أدخلتَ فيه غيره، وهذا قول الخليل" .[4]

وقال ابن يعيش:" اعلم أن الاستثناء استفعال من ثناه عن الأمر يثنيه إذا صرفه عنه، فالاستثناء صرف اللفظ عن عمومه بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول، وحقيقته تخصيص صفة عامة . . وهذا معنى قول النحويين: الاستثناء إخراج بعض من كل، أي: إخراجه من أن يتناوله الصدر" .[5]

ففي الاستثناء – على هذا النحو- إخراج وصرف ومخالفة اقتضتها طبيعة المعنى، وهو على هذا التفسير دخول في دائرة المعنى.[6]

لقد تبين مما تقدم أن المستثنى خالف المستثنى منه في المعنى فنصب على الخلاف.

---

(١) الإعراب على الخلاف ص ٧٩.

(٢) الإنصاف ٢٦٤/١ المسألة (٣٤) .

(٣) الإعراب على الخلاف ص ٧٩.

(٤) الكتاب ٣٣٠/٢.

(٥) شرح المفصل ٧٥/٢، وانظر: همع الهوامع ٢٤٨/٣.

(٦) النصب على الخلاف ص ١٩٩.

ونرى أن عامل الخلاف هذا أقرب إلى طبيعة اللغة المستعملة ويجنبنا كثير من التأويل والتقدير اللذين لا طائل منهما سوى الرياضة الذهنية .

تأثير العامل وعناصر الإسناد في معنى الجملة وتركيبها :

حكم النحاة على جملة الاستثناء بأنها جملة بحاجة إلى تقدير، ولذلك قدروا للمستثنى فعلاً يعمل النصب فيه، وكان التقدير عندهم (استثني) ، وذلك حتى يفسروا النصب؛ فإذا قلنا : (قام القوم إلا زيداً)، فإن الفعل المقدّر وهو (استثني) قد حل محل (إلا) فعمل النصب في المستثنى ، وعندئذ سيكون شكل الجملة كالتالي :

قام القوم (استثني) زيداً

غير أن هذا التقدير الذي يحقق عناصر الإسناد،ويسوغ الحركة الإعرابية لا يمكن أن يكون من جسم اللغة المستعملة، فجملة : قام القوم إلا زيداً (النمط الموافق للواقع الاستعمالي) لا تساوي جملة: قام القوم (استثني) زيداً (النمط الموافق للقاعدة) .

وذلك لأن التقدير في الجملة الثانية جعل المستثنى في الجملة الأولى من لواحق المفعول به، والفرق كبير بين المستثنى الذي يعد ركناً اساسياً في الجملة، وبين المفعول به الذي تستكمل به الجملة بناءها .

كما أن (إلا) لا تقتضي النصب دائماً ، بل إن المستثنى يتأرجح بين الرفع والنصب والجر ولهذا فإننا نجد عدم الاتساق والانتظام في تقدير النحاة وتأويلاتهم، ومن ذلك أنهم قرروا أن المستثنى يكون واجب النصب، إذا وقع بعد(إلا) في كلام تام موجب[1]،نحو قوله تعالى: " فشربوا منه إلا قليلاً منهم "[2]

وأجاز الفراء[3] والأخفش[4] ارتفاع المستثنى على البدلية في الاستثناء التام الموجب كقراءة " فشَرِبوا مِنهُ إلا قَليلٌ[5] "

---

(١) انظر: الكتاب ٢/٣٣٠، وشرح المفصل ٢/٢٧٥.

(٢) البقرة ٢٤٩.

(٣) معاني القرآن ١/٢٩٨.

(٤) معاني القرآن: ٢٩٧.

(٥) البقرة: ٢٤٩ وهي قراءة ابن مسعود وأبي والأعمش انظر: البحر المحيط ٢/٢٧٥.

كما استشهد ابن مالك بشواهدَ فصيحة جاء فيها المستثنى مرفوعاً في الاستثناء التام الموجب خلافاً للقاعدة التي تنصّ على وجوب النصب[1]؛ إذ استشهد ابن مالك بقراءة ابن كثير وأبي عمرو بن العلاء قوله الله تعالى: " لا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امرأتُكَ، إِنَّهُ مُصِيبُها مَا أَصَابها " [2] على تقدير: (امرأتك) مبتدأ والجملة بعده خبر [3] .

واستدل أيضاً بقول النبي عليه السلام : " كلُّ أمتي مُعافى إلاّ المهاجرون "[4] والتقدير إلا المهاجرون لا يعافون [5] .

ومما جاء في المستثنى مرفوعاً قول الشاعر: [6]

لِدَمٍ ضَائِعٍ تَغَيَّبَ عَنْهُ   أَقْرَبُوهُ إلا الصَّبَا والدَّبورُ

وذهب السامرائي إلى أن ماورد من شواهد برفع المستثنى في سياق الكلام التام الموجب يُظهر سعة العربية .[7]

ولعل أكثر ما يُظهر تمسكهم بنظرية العامل قولهم أن (إلا) إذا تكررت لغير توكيد، وهي التي يقصد بها ما يقصد بما قبلها من الاستثناء مفرغاً أو غير مفرغ ، فإن كان مُفرّغا شغلت العامل بواحد ونصبت الباقي، فتقول: (ما قام إلا زيدٌ إلا عمراً إلا بكراً) ولا يتعين واحد منها لشغل عامل، بل أيها شئت شغلت العامل به، ونصبت الباقي. وهذا يعني أنه يُصح أن يقال: ما قام إلا زيداً إلا عمراً وإلا بكراً) [8] .

---

(١) انظر: شواهد التوضيح والتصحيح ص٩٥ وانظر: من سعة العربية : إبراهيم السامرائي ص ٣٤-٣٥.

(٢) هود /٨١.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح ص ٩٥.

(٤)فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٤٨٦/١٠ برواية النسفي.

(٥)شواهد التوضيح والتصحيح ص ٩٥.

(٦) المصدر السابق ص ٩٥.

(٧) من سعة العربية ص ٣٧ .

(٨)شرح ابن عقيل ٤٨٠/٢.

وهذه النماذج النحوية لا يكن أن تكون في لغة فصيحة بليغة تميل إلى الإيجاز الذي هو حد البلاغة، ألا ترى أنّ الإيجاز يقتضي أن يقال: قام القوم إلا زيداً وعمراً وبكراً، وليس من الإيجاز الذي تتطلبه البلاغة أن يقال: قام القوم إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً .[1]

ومجمل القول أن الأخذ بالتقدير والتأويل يخلع على أسلوب الاستثناء ثوب التعقيد والتفلسف، في حين أن الأخذ بعامل الخلاف كعامل معنوي عمل النصب في المستثنى ينأى باللغة عن التعقيد ويجعلها أقرب إلى السهولة والتيسير.

وسنقوم الآن بأخذ بعض الأمثلة التي يظهر فيها عامل الخلاف جلياً :"

المثال الأول: قام القوم إلا زيداً.

هذه الجملة في نظر النحاة جملة بحاجة إلى تقدير، وذلك لأن المستثنى(زيداً) معمول لغير عامل فكان لابد من تقدير عامل يعمل فيه النصب فقدروا الفعل (استثني)[2]– وهو أكثر الآراء ذيوعاً– كما أن هذا التقدير يحقق لديهم عناصر الإسناد؛ فالفعل (استثني) هو المسند، والمتكلم هو المسند إليه.

غير أن هذا التقدير يقتضي نصب ما بعد (إلا) دائماً . ويجعله من لواحق المفعول به

ولذلك فإن عامل الخلاف هو وراء نصب المستثنى، فالمستثنى في هذا نصب" لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره"[3] وهذا الإخراج يقتضي مخالفة في العلامة الإعرابية ولا يمكن أن تكون هذه العلامة غير الفتحة، لأنها أخف الحركات، ولأن الضمة خاصة بالمرفوعات والكسرة خاصة بالمجرورات سواء أكان ما قبل (إلا) مرفوعاً كما مثلنا، أو مجروراً كما في قولنا: ما قرأت من الشعر إلا القديمَ " [4] .

---

(١)النحو العربي نقد وبناء :د. ابراهيم السامرائي ص ٩٩.

(٢) الإنصاف ٢٦٠/١ المسألة :٣٤.

(٣) الكتاب ٣٣٠/٢.

(٤) الإعراب على الخلاف ص ٧٩.

وتنسحب هذه الحال على المستثنى الواقع بعد مستثنى منه منصوب مثل قولنا: (قرأت الكتاب إلا فصلاً واحداً). ويبدو أن النصب لا بديل عنه. فالمستثنى في هذه الأمثلة إنما نُصب؛ لأنه" مُخرج مما قبله"، ومخالف له في الحكم الوظيفي الذي يؤديه، وكان من اللازم تبعاً لذلك أن يخالفه في الشكل الإعرابي الذي يُشكّل قرينة الحكم الوظيفي، ودليله في عامة التراكيب [١].

المثال الثاني:- تهشمت المركبةُ خلا أبوابَها:

يذهب النحويون إلى أن المستثنى بعد خلا - إن لم يكن مجروراً - يكون منصوباً على المفعولية، وعامل النصب فيه(خلا) وهو فعل ماض في صيغة الاستثناء. والفاعل ضمير مستتر فيه يعود على محذوف مقدّر مفهوم من السياق، فإذا قلنا: تهشمت المركبة خلا أبوابها،فإن التقدير يكون(تهشمت المركبة خلا بعضها أبوابَها)[٢]. وعدا هنا بمعنى جاوز فيكون ما بعدها منصوباً على المفعولية [٣]، وعندئذ سيكون شكل الجملة من وجهة نظر النحاة القدماء كالتالي :

تهشمت المركبةُ جاوزت أبوابَها

وكان النحاة مضطرين لهذا التقدير، وذلك لتحقيق عناصر الإسناد؛ فالمسند هو(جاوز) والمسند إليه هو الفاعل المستتر، زيادة على أن هذا التقدير يُفسر حركة النصب في المستثنى.

والظاهر أن لفظة (خلا) الاستثنائية قد تجاوزت وضعها الأول، وفقدت قدرتها على التصرف فلازمت صيغة الماضي وجُمّدت عليها،وأصبحت تؤدي مؤدى (إلا)، أو مؤدى (غير) في المعنى، ولأنها ليست اسماً لم تصح إضافتها إلى ما بعدها فكان ما بعدها منصوباً على الخلاف لما قبلها بحكم خلافه له في

---

(١)الإعراب على الخلاف ص ٨٠.

(٢) انظر: شرح ابن عقيل ٢/٤٧٨.

(٣) الإعراب على الخلاف ص ٨١.

العمل الوظيفي الذي يؤديه في الجملة. أما إذا كان ما قبلها منصوباً(أيضاً)فتفسير نصب ما بعدها يتطابق مع نصب المستثنى حال كون المستثنى منه منصوباً [١].

المثال الثالث: قام القوم ليس زيداً

يرى النحويون في المنصوب بعد ليس خبراً لها وأن اسمها يُفهم من سياق الكلام وتقديره هنا : ليس بعضُهم زيداً [٢].

والظاهر أن القول بأن(ليس) هي عامل النصب مردود بأن هذا التقدير يجعل المستثنى من لواحق خبر ليس، فالفرق كبير بين أن يكون ما بعد ليس مستثنى أو يكون خبراً لها .

والذي لا شك فيه أن (ليس) أداة نفي فهي تلغي العلاقة الإسنادية القائمة فيما تدخل عليه(إلا) أنها في حالة الاستثناء تفيد إخراج ما بعدها مما قبلها فيكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها في الحكم الإعرابي، ويكون حقّه النصب؛ لأنه لا توجد علامة غيره لمعنى الخلاف[٣]

---

(١) الإعراب على الخلاف ص ٨١.

(٢)انظر : الكتاب ٣٧٦/١ ، ومغني اللبيب : ٣٢٥/١، وشرح ابن عقيل ٤٨٧/٢.

(٣)الإعراب على الخلاف ص ٨١.

سابعاً: التعجب .

تعريف التعجب :

قال الشريف الجرجاني: (التعجب : انفعال النفس عما خَفِيَ سببه)[1] .وقال الرضي:" اعلم أن التعجب انفعال يعرض للنفس عند الشعور بأمر يخفى سببه ؛ولهذا قيل : إذا ظهر السبب بطَل العجب"[2] .

للتعجب صيغتان، وهما:[3]

١- ما أفعَلَ: وذلك نحو: ما أكرم زيداً !

٢- افعَلْ بِ: وذلك أكرِمْ بزيد !

العامل في التعجب

ذهب البصريون إلى أن فعل التعجب هو العامل في الاسم بعده ،فإذا قلنا: ما أجملَ السماءَ !فإن (السماء) مفعول به للفعل(أجمل) وإذا قلنا: اكرم بزيد ! فإن (بزيد) مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه فاعل للفعل(أكرم) [4] .

وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن (أجملَ) اسم منصوب بالخلاف بينه وبين المبتدأ، ذلك لأن المبتدأ (ما) ليس عين الخبر(أجملَ) في المعنى، وهذا يقتضي النصب عندهم. ويكون انتصاب (السماءَ) هنا على أنه مشبه بالمفعول به[5] .

---

(١)التعريفات ص ٦٥.

(٢) شرح الكافية ٣٠٧/٢.

(٣) انظر : المقتضب ١٧٣/٤ ، واللمع في العربية ص ١٣٦، وشرح المفصل ١٤٢/٧-١٤٥.

(٤) انظر: المقتضب ١٧٣/٤ ، وشرح ابن عقيل ١١٧/٣.

(٥) انظر: اوضح المسالك ٢٥٢/٣.

وعليه فإن العامل في التعجب عند الكوفيين عامل معنوي وهو الخلاف .

التقدير والتأويل في صيغتي التعجب ودور الإسناد في تشكيل القاعدة النحوية :

أولاً: صيغة(مَا أَفْعَلَ) !

ذهب جلُّ النحاة إلى أن (ما) نكرة تامة بمعنى شيء، وابتديء بها لتضمنها معنى التعجب، وما بعدها خبر فموضعه الرفع. فإذا قلنا: ما أحسنَ السماءَ ! فإن التقدير يكون: شيءٌ أحسنَ السماءَ[1]

وقال الأخفش: هي معرفة ناقصة بمعنى (الذي) وما بعدها صلة فلا موضع له ، أو نكرة ناقصة وما بعدها صلة فمحله الرفع، وعليهما فالخبر محذوف وجوباً، أي: شيء عظيم [2] .

وذهب الفراء وابن دستوريه إلى أن (ما) استفهامية والجملة بعدها خبر عنها، والتقدير : أيُّ شيء أحْسَنَ زيداً ؟[3]

وقول النحاة أن (ما) التعجبية نكرة تامة ما هو إلا تسويغ لقاعدتهم وهي أن الجملة عندهم لا تتم فائدتها إلا بركني الإسناد: المسند والمسند إليه،فكان لا بد من القول بأنها نكره تامة وبالتالي صلاحيتها للابتداء، إذ لا يجوز الابتداء بالنكرة؛ " لأن (ما) موغلة في الابهام، ولا تصلح أن تكون مسنداً إليه(مبتدأ) فتشكل علاقة إسنادية مع فعل التعجب بوجود طرفي الإسناد، كجملة (قام زيد) و(زيد قائم)، حيث يُسند القيام إلى (زيد) . وحسب تفسير النحاة فلا يمكن إدراك طبيعة الإسناد في جملة التعجب الخبرية" [4] .

---

(١)الكتاب ٧٢/٢ ،وشرح المفصل :١٤٩/٧ ،وأوضح المسالك ٢٥١/٣ وشرح ابن عقيل ١١٧/٣ .

(٢) شرح الكافية ،٣٠٩/٢ ،وشرح ابن عقيل ١١٩/٣،وأوضح المسالك ٢١٥/٣ .

(٣) شرح التصريح على التوضيح ٨٧/٢ .

(٤) النحو العربي نقد وبناء :١٠٧ .

وأما قول الأخفش بأن (ما) موصولة فيخرج التعجب من دائرة الجملة التعجبية ،" لأن التقدير يبتعد بالجملة عن معنى التعجب[1]، نحو: الذي أحسن زيداً شيء عظيم، حيث يكون من شي آخر مبهم ولا يكون من (حسن زيد) المقصود بالتعجب أصلاً"[2].

كما أن (ما) لا تكون استفهامية، كما ذهب إليه الفراء وابن دستوريه؛ لأن الفرق بعيد وواضح بين إرادة التعجب وإرادة الاستفهام[3] .

وبذلك يتضح لنا أن تقييد (ما) التعجبية بالإعراب يخرجها عن معناها التعجبي. ولهذا نجد أن الكسائي قد أشار إلى أن (ما) لا محل لها من الإعراب [4].

وهذا ما ذهب إليه الدكتور إبراهيم السامرائي، اذ يرى أن (ما) أداة للتعجب في تركيب يحمل معنى التعجب ولا داعي لتقييدها بإعراب [5].

وأما (أفعل)، كأحسن، فذهب البصريون والكسائي إلى أنها فعل للزومه مع ياء المتكلم ونون الوقاية، نحو:" ما أفقرني إلى الله " وما بعده مفعول به للفعل [6].

وأما بقية الكوفيين فذهبوا إلى أنه اسم لقبوله التصغير الذي هو من خصائص الأسماء[7].

---

(١)النحو العربي نقد وبناء ص ١٠٧.

(٢) المرجع السابق ص ١٠٧.

(٣) الفعل زمانه وأبنيته ص ٧٢.

(٤)انظر : همع الهوامع :٥/٦٥، وشرح التصريح على التوضيح ٨٧/٢.

(٥) الفعل زمانه وأبنيته ص ٧٣، وانظر: من أساليب القرآن ص ٧٠.

(٦) انظر التفصيل: أسرار العربية ص ١١٣، والأمالي الشجرية ١٣١/٢، وشرح جمل الزجاجي ٥٨٣/١.

(٧) انظر : التفصيل : أسرار العربية ص ١١٣-١١٤.

واستدلوا على ذلك بقول الشاعر: [1]

يَاما أُمَيْلِحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لَنا مِنْ هؤلِيّا تكُنَّ الضَّالِ السَّمرِ

وقد اختلف النحاة الذين قالوا بفعلية (أفعل) في تعيين حدود الزمن، فذهب أكثرهم إلى أنها دالة على الحاضر، حيث جاء في (همع الهوامع)للسيوطي أن التعجب في (ما أفعله) يدل على الزمن الحاضر ويجوز التعجب من الماضي، ولكنه لا يكون من المستقبل. وما جاء وفيه معنى المستقبل فإنه محمول على التخيل بأنه واقع[2].

وذهب المبرد إلى أنه يدل على الزمن الحاضر دون الماضي[3]. أما ابن يعيش فقد قصر دلالته على الماضي؛ لأن التعجب مدح والمدح لا يكون إلا بما ثبت وعُرف [4] .

والقول عند ابن الحاجب أن زمن التعجب يختص بالماضي المستمر [5] .

والظاهر أن فعل التعجب(أفعل) لا يشمل على أي فكرة زمنية. ويجب إلا يُقال أنه فعل ماض؛ لأن تقييده بحدود الزمن باطل وعبث. فالزمن ليس مقصوداً في جملة التعجب، وليس هناك معنى لإدراك (المضيّ) في فعل التعجب (أفعل) بسبب انصرافه عن عناصر الفعلية إلى إفادة معنى التعجب[6] .

---

(١)اختلف في نسبة هذا البيت، فقيل هو للعرجي ،وقيل :لمجنون ليلى ،وقيل لذي الرمة ، وقيل للحسين بن عبد الله،وقيل لبدوي اسمه كاهل الثقفي ،وهو في :الإنصاف (١٢٧/١) ، وشرح الكافية : ١٥/١، والخزانة ٩٣/١، و الصبان ١٨/٣، والمساعد ١٥٥/٢.

(٢)همع الهوامع ٥٩/٥-٦٣.

(٣) المصدر السابق ٦١/٥.

(٤) شرح المفصل ١٥٠/٧.

(٥) الكافية في النحو ٣٠٧/٢.

(٦) انظر: من أساليب القرآن ص ٧٠ ،والفعل زمانه وأبنيته ص٧٣.

كما أن نون الوقاية لا تختص بالأفعال فهي تلزم حرفي الجر(من)، و(عن) إذا اتصلت بهما ياء المتكلم نحو: منّي وعنّي ، كما تلزم (إنّ)، و(أنّ) ،و(ليت)، و(لكنّ)،و(لعلّ)، و(قد)، و(قط)، والظرف (لدن) عند اتصال ياء المتكلم بهذه الأدوات جميعها [1] .

ثم كيف يتعدّى الفعل القاصر اللازم في نحو: ما أكرم زيداً ! فينصبه على أنه مفعول به ؟ ![2]

أقول: إن ما أوقع النحاة في مثل هذا المأزق وهو تعدية الفعل اللازم هو سيطرة نظرية العامل على تفكير النحاة ، فكل منصوب(وهو هنا زيد) - في نظرهم- لا بد له من ناصب (وهو هنا الفعل (أكرم))

ثانياً: صيغة (افْعِلْ به)

اتفق النحاة- بصريون وكوفيون – على فعلية (افْعِلْ)، ولكنهم اختلفوا فيما وراء ذلك، فذهب جمهور البصريين إلى أن (افعلْ) فعل ماضٍ دال على الخبر، وأن أصله (افعَل) بفتح العين مثل (أكَرم) وهذه الهمزة التي في أوله للدلالة على الصيرورة، فمعنى(أحسن) في قولك :" احسن بزيدٍ !".صار صاحب حسن، ونظيره: أورق الشجر، أي: صار صاحب ورق، ثم غُيّرت صورة الفعل، فلما صار على صورة فعل أمر قُبّح إسناده إلى الاسم الظاهر؛ لأن الأمر الحقيقي لا يرفع إلا الضمير المستتر، فزيدت الباء على الفاعل وأصبحت لازمة[3] .

وذهب الفراء، والزجاج، والزمخشري، وابن كيسان، وابن خروف إلى أن هذا الفعل فعل أمر لفظاً ومعنى،وفيه ضمير مستتر وجوباً على أنه فاعل والباء داخلة على المفعول، فهي للدلالة على التعدية، ومحل الجار والمجرور في محل نصب مفعول به [4] .

---

(١)انظر: النحو العربي نقد وبناء ص ١٠٦.

(٢) انظر: من أساليب القرآن ص ٦٩.

(٣) انظر: أوضح المسالك ٢٥٥/٣ (الحاشية) ،وهمع الهوامع ٦٠/٥-٦٥.

(٤) المصدران السابقان : (نفس الأجزاء والصفحات).

ومعلوم أن العربية لا تعرف فعلاً ماضياً جاء على صيغة الأمر غير هذا، والذي دفع النحاة إلى مثل هذا القول هو" حرصهم على الشكل، إذ إن (افِعلْ) بسكون الآخر تشبه (اعْلِمْ) الأمر من (أعْلَمَ)[1]

كما أن (افعل) تخلو من أي دلالة على الفعل، فهي تخلو من الحدث، ولا تشير بصيغتها إلى الزمن، إضافة إلى عدم قبولها علامات الفعل وضوابطه. ولا يمكن أن تكون صيغتها ودخولها على حرف الجر سبباً كافياً لدخولها في دائرة الأفعال [2].

وإذا كان (أفعل) لا تدل على الحدث، فكيف اقتضى هذا الحدث أن يكون منسوباً لمحدِث معين، وهو عندهم الاسم الواقع بعد حرف الجر[3] ؟!

كما أنه من المنطقي أن تُنسب الفاعلية فيها إلى الضمير المستتر في الخطاب[4]. أو المتكلم، لأن المقصود من هذه الصيغة أن يتعجب المتكلم أو من يخاطبه من أمر ما [5].

---

(١)من أساليب القرآن ص ٧١.

(٢) في النحو العربي : عبد الرحيم رضوان ص ٩٦.

(٣) المرجع السابق ص٩٧.

(٤) النحو الجديد ص ١٣٧

(٥) في النحو العربي :عبد الرحيم رضوان ص ٩٧.

أثر التقدير وعناصر الإسناد في تركيب الجملة ودلالتها :

أسلوب التعجب بصيغتيه (ما أفْعَلَ) و (افعِلْ به) من الأساليب الإفصاحية الانفعالية التي تنبع من عاطفة المتكلم، فإذا نظر شخص ما إلى السماء فرأى ما فيها من جمال، فإنه سيقول متعجباً منفعلاً: ما أجملَ السماءَ ! .

وعليه فإن جملة التعجب جملة إنشائية لا تحتمل الصدق أو الكذب.

ولكن إن نظرنا إليها كما نظر إليها النحاة من أنها جملة خبرية[1] فإن ذلك يخرجها من حيّز الجمل الإنشائية التي تعبّر عن معان خاصة، وانفعالات تعرض للنفس عند الشعور بأمر ما إلى حيز الجمل الخبرية، ذلك أنك عندما تنطق متعجباً من (حسن السماء)، فتقول: (ما أحسنَ السماءَ !) لا تريد أن تقول:" إن السماءَ حسنةٌ " [2] .

ولم يتوقف النحاة عند هذا القول،بل حمّلوا جملة التعجب من التقدير والتأويل ما لا تحتمله، فذهبوا إلى أن " ما" نكرة تامة بمعنى شيء– كما رأينا – وذلك لتسويغ الابتداء بها،وبذلك تشكّل مع الذي يليها جملة اسمية مكونة من المسند إليه وهو المبتدأ(ما)، والمسند وهو ما يليها من الفعل الذي يكون في محل رفع خبر[3] .

وذهبوا إلى أن (أفعل) في نحو: (ما أكرمَ زيداً !) فعل ماض لإنشاء التعجب، وذلك لتسويغ نصب ما بعده وهو هنا (زيد) .

---

(١)همع الهوامع ٥/٥٩–٦٣

(٢) انظر: في النحو العربي :د. ابراهيم السامرائي ص ٩٨

(٣) انظر: أوضح المسالك ٣/٢٥١،وشرح ابن عقيل ٣/١١٩

وذهبوا إلى أن (افعلْ) في نحو (أكرمْ بزيد !) فعل ماضٍ جاء على صيغة الأمر لإنشاء التعجب؛ وذلك لتبرير الرفع المحلي في (زيد) على أنه فاعل [١].

ومن هنا نلحظ عدم الاتساق في كلامهم هذا، فكيف يكون(زيد) في الجملة الأولى مفعولاً به، وفي الجملة الثانية فاعلاً على الرغم من اتفاق المتعجب منه في صيغتي التعجب[٢].

وبذلك يظهر لنا أن أسلوب التعجب لا يمكن تقييده بالإعراب والتقدير؛ " لأن تركيب التعجب لا يحتمل ذلك إلا بالتأويل المتكلف المصنوع الذي يُخرج الجملة من دائرتها إلى دائرة الجملة الخبرية، ويُفقدها درجة الانفعال والتأثر"[٣].

ولهذا نجد أن بعض العلماء المحدثين قد عدّ أسلوب التعجب من التراكيب المسكوكة(idiomatic) كالأمثلة التي لا تتغير، حيث إن تركيب التعجب لا ينطبق عليه ما ينطبق على التراكيب النحوية الأخرى من الحذف والتقديم والتأخير[٤]؛ إذ يرى الدكتور تمام حسان أن صيغتي التعجب من التراكيب المسكوكة التي لا تقبل الدخول في جدول إسنادي كما تدخل الأفعال، ولا في جدول تصريفي كما تدخل الأفعال والصفات ،ولا في جدول إلصاقي كما يدخل هذان ومعهما الأسماء[٥]. ولهذا فقد أدرج الدكتور حسان أسلوب التعجب في قائمة الخوالف [٦].

وثانياً إعراب صيغتي التعجب وفقاً لرأي الدكتور تمام حسان:

الصيغة الأولى: ما أحسن زيداً !.

---

(١)شرح ابن عقيل ٣/١١٧.

(٢) انظر: من أساليب القرآن ص ٧٣.

(٣) في النحو العربي: - عبدالرحيم رضوان ص ٩٧.

(٤) المرجع السابق ص ٩٧.

(٥) اللغة العربية معناها ومبناها ص ١١٤.

(٦) الخوالف : كلمات تستعمل في أساليب إفصاحية ؛ أي : في الأساليب التي تستعمل للكشف عن موقف انفعالي : انظر : المرجع السابق ص ١١٣.

ما: أداة تعجب.

أحسنَ: خالفة تعجب.

زيداً: المتعجب منه.

الصيغة الثانية: أكرِمْ بزيدٍ!

أكرِمْ: خالفة التعجب.

الباء: مضمنة معنى اللام

زيد: المتعجب منه[1].

وبذلك يتضح لنا أن جملة التعجب جملة إنشائية غير إسنادية، وهي من التراكيب المسكوكة التي لا تقبل التغيير كالحذف، أو التقديم أو التأخير؛ ولهذا يجب أن تخرج هذه الجملة من قيود الإعراب، و ينظر إليها على أنها صيغة ثابتة.

---

(١) يرى تمام حسان أنّ (أحسن) خالفة تعجب منقول عن (التفضيل) انظر في كتابه: اللغة العربية معناها ومبناها ص ١١٤ وما بعدها.

أولاً: الحال

تعريف الحال:

الحال لغة: نهاية الماضي وبداية المستقبل [1]، واصطلاحاً هو اسم نكرة فضلة منتصب، يبين هيئة الفاعل أو المفعول في وقت حدوث الفعل لفظاً؛ نحو: ضربت زيداً قائماً، أو معنى؛ نحو: زيد في الدار قائماً. [2]

وقال ابن السراج: " والحال إنما هي هيئة الفاعل أو المفعول، أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر به عنه " [3].

وقال الزجاجي: " وأمّا الحال فهو كل اسم نكرة جاء بعد اسم معرفة، وقد تمّ الكلام دونه، فإنّه ينتصب على الحال؛ كقولك: جاء زيد راكباً " [4].

وقد عرّفه ابن جني بقوله: " الحال: وصف هيئة الفاعل أو المفعول به، وأما لفظها، فإنها نكرة تأتي بعد معرفة قد تمّ عليها الكلام، وتلك النكرة هى المعرفة في المعنى " [5]، وعلى هذا يكون ابن جني قد زاد على ما أتى به السابقون توضيحاً لمعنى الحال، فهي في الحقيقة صاحب الحال الذي هو المعرفة في المعنى [6].

وقال الزمخشري: " الحال: شَبَهُ الحال بالمفعول من حيث إنها فضلة مثله، جاءت بعد مضي الجملة". [7]

---

(١) التعريفات ص ٨٥.

(٢) الكليات ٢/١٨٧، وكشاف اصطلاحات الفنون ٢/١٢٠، والتعريفات ص٨٥، وشرح قطر الندى وبل الصدى ص٢٣٤، وانظر: متن الأجرومية ص١٤٧، ومعجم النحو ص ١٦٢.

(٣) الأصول في النحو ١/٢٥٨، وانظر ٢/٤٠.

(٤) الجمل ص ٢٧.

(٥) اللمع في العربية ص ٦٢.

(٦) في المصطلح النحوي البصري ص ١١٢.

(٧) المفصل ص٦١ .

وتقع الجملة حالاً، ولا تخلو من أن تكون اسمية أو فعلية، فإن كانت اسمية فالواو هي الرابط الذي يجب أن يذكر، إلا ما شذّ من قولهم: كلمته فوه إلى في .[1]

العامل في الحال:[2]

العامل في الحال على ضربين: فعل؛ وذلك نحو: جاء زيدٌ راكباً . ويجوز أن يتقدم الحال عليه، نحو: راكباً جاء زيد، لأن العامل هنا متصرّف فلما كان متصرّفاً تصرّف عمله فجاز تقديم معموله عليه .

وأما العامل الثاني فهو معنى الفعل؛ وذلك نحو: هذا زيدٌ قائماً . ولا يجوز تقديم الحال عليه؛ لأنَّ معنى الفعل – وهو أشير هنا – لا يتصرّف تصرّفه، فلم يجز تقديم معموله عليه .

وعمل الفعل اللازم في الحال؛ لأن الفاعل لمّا كان لا يفعل الفعل إلا في حاله كان في الفعل دلالة على الحال فتعدى إليها؛ كما تعدّى إلى ظرف الزمان لمّا كان في الفعل دلالة عليه .

---

(١) المفصل ص ٦٤، ومعجم النحو ص ١٦٢ وما بعدها.

(٢) انظر: أسرار العربية ص ١٧٧– ١٧٨.

تقدير العامل في الحال ودور الإسناد في تشكيل القاعدة

جاءت الحال معمولة لغير عامل ظاهر، مما اضطرّ النحاة إلى تقدير عامل لفظي، وذلك لتحقيق غرضين وهما: أكتمال بناء الجملة التى لا تتم فائدتها عندهم إلا بوجود ركني الإسناد: المسند والمسند إليه، وتسويغ الحركة الإعرابية وهي الفتحة هنا .

وفيما تفصيل هذا الأمر، والتمثيل عليه:

- ذهب النحاة إلى أن الفعل يُحذف وجوباً إذا نابت الحال منابَ الخبر، نحو: ضربي زيداً قائماً والتقدير عندهم: إذا كان قائماً والحال هنا سدّت مسدّ الخبر.[١]

وقد لجأ النحاة في سبيل طرد الباب على وتيرة واحدة إلى القول بهذا التقدير تسويغاً لحركة النصب في (قائماً)، إذ إنه لا بدّ لكل معمولٍ من عامل .

وأما قولهم بأن الحال سدَّت مسدّ الخبر فما هو إلا تحقيق لعناصر الإسناد، فكل مسند لا بد له من مسند إليه فـ " ضربي" هنا مبتدأ (مسند إليه) و" قائماً" حال سدت مسدّ الخبر(المسند) .

وعندئذ سيكون شكل الجملة بعد هذا التقدير كالتالي:

ضربي زيداً (إذا كان) قائماً

ولا يخفى على دارس اللغة العربية أن هذا التقدير يجعل الحال (قائماً) خبراً لكان، زيادة على ذلك فإن تقدير الفعل(كان) يفرض على جملة الحال زمناً معيناً .

---

(١) انظر: همع الهوامع ٢/٤٤، و أوضح المسالك ٢/٣٥٩، وشرح ابن عقيل ٢/٥٢٤.

ولهذا نجد أن بعض العلماء القدماء قد عزا النصب في جملة الحال هذه إلى عامل معنوي وهو الخلاف الذي ينأى بالجملة عن التقدير السابق، حيث ذهب الكسائي والفراء وهشام وابن كيسان إلى أنَّ (قائماً) منصوب بالخلاف.[1]

فأنت عندما تقول:

ضربي زيداً قائماً، يكون (ضربي) مبتدأ أضيف إليه فاعله، و(زيداً) مفعولاً به، و(قائماً) حالاً خالفت المبتدأ ولم تكن في المعنى المبتدأ عينه، لذا نُصبت على الخلاف.[2]

- ذهب النحاة إلى أن (قادرين) في قوله تعالى:" بَلَى قادرين عَلى أنْ نُسوِّيَ بَنَانَهُ" [3] نصبت بفعل محذوف تقديره (نجمع) [4]

وهم بهذا التقدير قد حققوا عناصر الإسناد: المسند والمسند إليه، فالفعل(نجمع) هو المسند، والضمير المستتر في هذا الفعل فاعل وهو المسند إليه. زيادة على ذلك فإن هذا التقدير يفسّر حركة النصب .

وعندئذ سيكون شكل الجملة كالتالي:

بلى (نجمعها) قادرين.

ويبدو أن بعض العلماء القدماء قد شعر بنفور هذا لتركيب، وبعده عن طبيعة اللغة المستعملة،فأنكر هذا التقدير القائم على الشكل، وعزا النصب إلى عامل يقوم على المعنى وهو الخلاف أو الخروج؛ إذ يرى الفراء

---

(١) همع الهوامع ١/١٠٥، وانظر: في التحليل اللغوي ص ٦٤.

(٢) في التحليل اللغوي ص ٦٤، وانظر: النصب على الخلاف ص ٢٠٣، وهل الحال فضلة في أسلوب العربية: د. سلمان القضاة ص ١٢٥، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد السابع، العدد الأول ١٩٨٩م .

(٣) القيامة: ٤.

(٤) شرح ابن عقيل ٢/٥٢٤.

أنّ (قادرين) نُصبت على الخروج من (نجمع) كأنّك قلت في الكلام: أتحسب أن لن نقوى عليك، بلى قادرين على أقوى منك، بل نقوى قادرين، بل نقوى مقتدرين على أكثر من ذا .[1]

- ذهب النحاة إلى أن عامل الحال التي يُبيّن بها ازدياد أو نقص بتدرج محذوف وجوباً؛ وذلك نحو:" تَصدّق بدينار فصاعداً"، و" اشتره بدينار فسافلاً" فـ " صاعداً " و " سافلاً" حالان عاملهما محذوف وجوباً، والتقدير" فذهب الثمن صاعداً، وذهب المتصدّق به سافلاً".[2]

ولعل المراد من هذا التقدير هو رغبة النحويين في تعميم قاعدتهم السابقة الذكر،وهي أنّ الجملة لا تكتمل فائدتها إلا بوجود عنصري الإسناد: المسند والمسند إليه، فالفعل المقدّر (ذهب) هو المسند، والضمير المستتر في هذا الفعل فاعل وهو المسند إليه؛ خاصة إذا علمنا أنّ هذا التقدير لم يأت لقصور في المعنى؛ ففي الجملتين السابقتين معنيان يحسن السكوت عنهما .

وما ينسحب على الجملتين السابقتين ينسحب على المثل العربي:" حَظِيّينَ بناتٍ صَلِفينَ كَنّاتٍ"[3] ؛ حيث قرر النحاة أن " حَظِيّين" و " صلفين" حالان عاملها محذوف وجوباً، والتقدير عندهم: عرفتهم[4] .

وبذلك يتضح لنا جلياً أن الغاية من هذه التقديرات هو رغبة النحويين في تعميم قواعدهم، ولذا أود أن أقول: إنّ هذه التقديرات موجودة في ذهن النحوي فقط، فعندما يجد النحوي معمولاً لغير عامل، فإنّه يُقدِّر له عاملاً يعمل فيه النصب بعد أن كان منصوباً . فكيف يستقيم أن يعمل العامل في اسم كان قد نصب قبل دخول

(١) معاني القرآن ١/٢٢٥-٢٢٦، والنصب على الخلاف ص ٢٠٤.

(٢) انظر: همع الهوامع ٢/٢١٥، والمطالع السعيدة في شرح الخريدة: السيوطي ٢/٢٠-٢١، و أوضح المسالك ٢/٣٥٩ وشرح ابن عقيل ٢/٥٢٤.

(٣) هذا مثل يضرب في أمر يُعسر طلب بعضه ويتسر وجود بعضه، فالحظي الذي له حظوة والصلف ضدّه انظر: مجمع الأمثال: الميداني ١/١٤١، ولسان العرب(حظا) ١٤/١٨٥.

(٤) انظر: همع الهوامع ٢/٢١٥، والمطالع السعيدة ٢/٢٠-٢١.

العامل عليه؟! وبذلك يحق لنا أن نتساءل: ما فائدة العامل المقدّر الذي ينصب اسماً كان منصوباً قبل دخوله عليه سوى تسويغ الحركة الإعرابية؟!.

وعلينا أن لا ننسى أن مثل هذه التقديرات الشكلية تبعد باللغة عن الإيجاز الذي هو حدّ البلاغة.

ولهذا نجد أن بعض المحدثين قد عزا النصب في الحال برمته إلى عامل الخلاف الذي لا يحتاج إلى التقدير والتأويل؛ إذ يرى الدكتور صاحب أبو جناح أنَّ الحال منصوب، لأنه خالف النعت يقول:" ولكن الواضح أن هناك فروقاً متنوعة تفصل بين الحال وبين النعت، وهذه الفروق قائمة في أذهان المتكلمين باللغة، ولهذا اختصوا كلاً منهما ببنية لغوية معينة[١].

ويضيف الدكتور أبو جناح قائلاً:" فالحال تفارق النعت في وجهين: وجه وظيفي، حيث تصف الحال صاحبها في برهة زمنية معينة عارضة، فهي ليست ملازمة، وهذا هو الأصل فيها، ولهذا سُميت حالاً، لأنها تدلّ على التّحول لا الثبات. في حين يكون النعت ملازماً، لصاحبه كما هو معلوم

ووجه بنيوي، إذ هي ملازمة للتنكير، وهذا هو الغالب فيها. وما جاء منها بالألف واللام فهو في تقدير النكرة، مثل: ادخلوا الأولَ فالأولَ، أي متعاقبين. بينما يكون النعت مطابقاً في التعريف والتنكير لمنعوته[٢].

وبناء على هذا فارقت الحال المفردة – في علامتها الإعرابية – النعت فالتزمت النصب بينما بقي النعت تابعاً لما قبله في إعرابه. وبذلك يمكن لنا أن نفسّر اطراد نصب الحال بغض النظر عن الحكم الإعرابي لصاحبها.

(١) الإعراب على الخلاف ص ٨٢.

(٢) المرجع السابق ص ٨٢.

فهي لمخالفتها النعت – وهو تابع لما قبله في الوجوه التي ذكرناها – خالفت صاحبها في إعرابه، والتزمت النصب دائماً.[1]

وفي حالة نصب صاحب الحال ليس أمامنا بديل آخر عن نصبها، لأن الرفع علم المسند إليه أو تابعه، والجر علم المضاف إليه أو تابعه، فهي في هذا محكومة بمبدأ النصب على الخلاف لِمَا قبلها مع أنَّ الحقيقه الماثلة فيها أنها نعت لما قبلها، فهي ينبغي أن تكون تابعة له في إعرابها لكن مخالفتها النعت في الوجوه التي ذكرناها جعلهم يلزمونها النصب تفريقاً بينها وبين النعت، وبذلك خالفت صاحبها في إعرابها مع أنها صفة له.[2]

ودعوى النحويين بأنَّ الفعل الذي تقدّم على صاحبها عمل فيها النصب مردودة بقول العرب: هذا الخليفةُ قادماً، وهذا الشتاءُ مقبلاً، فليس في هذا ما يصلح أن يكون عاملاً للنصب فيها.[3]

---

(١) الإعراب على الخلاف ص ٨٢.

(٢) المرجع السابق ص ٨٢.

(٣) المرجع السابق ص ٨٣.

أثر تقدير العامل وعناصر الإسناد في دلالة الجملة وتركيبها

جاء أسلوب الحال في كلام العرب دالاً على معانٍ بلاغية، كالدعاء، والرجاء، والمدح، والتعظيم، والذم، والشتم، غير أنّ تقدير العامل اللفظي (الفعل)- تحقيقاً لعناصر الإسناد، وتسويغاً للحركة الإعرابية - قد أفقد أسلوب الحال هذه الدلالات البلاغية التى حرص عليها العرب.

وفيما يلي تفصيل هذا الأمر والتمثيل عليه:-

أولاً: دلالة الحال على الدعاء والرجاء.

ارتبط أسلوب الحال بمجموعة من المعاني البلاغية ومنها الدعاء والرجاء؛ وذلك نحو: (هنيئاً لك) فـ(هنيئاً) من وجهة نظر القدماء حال عاملها محذوف وجوباً وتقديره: (ثبت لك الخيرُ)[1]، وعندئذ سيكون شكل الجملة كما يلي:

ثبت لك الخيرُ هنيئاً

وقد اضطر النحاة لمثل هذا التقدير، لأن الجملة المفيدة -في نظرهم - مكونة من المسند والمسند إليه، فالمسند هنا الفعل (ثبت) ، و المسند إليه الفاعل (الخير)، زيادة على ذلك، فإن هذا التقدير قد سوّغ الحركة الإعرابية.

ومعنى الحذف الوجوبي هنا أنه لا يجوز ظهور الفعل، وذلك أنّه لو ظهر لتغيّر المعنى؛ فجملة:

ثبت لك الخيرُ هنيئاً .

لا تساوي قطعاً:

هنيئاً لك.

---

(١) الكتاب ٣١٦/١، وأوضح المسالك ٣٥٩/٢ .

فالجملة الأولى جملة خبرية أراد منها المتكلم مطلق الخبر عما فيها من معنى، في حين أنَّ الجملة الثانية جملة إنشائية لم ترد منها أن تخبر المتكلم بأمر قدجهله، ولكنك أردت له الدعاء والرجاء بالهناء؛ ولهذا فإن الجملة الثانية لا تحتمل الصدق أو الكذب؛ لأنها تنبع من عاطفة المتكلم .

كما أنَّ الجملة الأولى محدودة بزمن معين وهو الزمن الماضي الذى أفاده الفعل (ثبت)، في حين أنَّ الجملة الثانية لا يشوبها هذا القيد .

ثانياً: دلالة الحال على المدح والتعظيم .

جاء الحال في كلام العرب دالاً على المدح والتعظيم؛ وذلك نحو قول الشاعر: [١]

أَنَا ابنُ دَارَةَ مَعْرُوفاً بِهَا نَسَبِي   وَهَلْ بِدَارَةَ يا لَلنَّاس مِنْ عَارِ ؟

فـ (معروفاً) حال حُذف عاملها وجوباً، والتقدير: (أحقُّ معروفاً) [٢]

غير أن التقدير وإن كان يُسوّغ الحركة الإعرابية، ويحقق عناصر الإسناد، فالمسند هنا الفعل(أحقّ)، والمسند إليه هو الضمير المستتر في الفعل إلا أنه أحدث تغيّراً في معنى الجملة، ذلك لأن جملة:

أنا ابن دارة (أحقُّ) معروفاً بها نسبي.

لا تساوي بالتأكيد جملة:

أنا ابن دارة معروفاً بها نسبي.

فالجملة الأولى أراد منها المتكلم الإخبار المجرد عما فيها معنى؛ ولذلك فهي جملة خبرية تحتمل الصدق أو الكذب، وأمّا الجملة الثانية فلم يرد منها الإخبار المجرد عن نسبه؛ لأنه معروف لدى الجميع؛ ولكنه أراد مدحاً وثناءً لهذا النسب .

---

(١) البيت للشاعر سالم بن دارة اليربوعي، انظر: شرح ابن عقيل ٥١٨/٢ (الحاشية).

(٢) شرح ابن عقيل ٥١٨/٢، وانظر: أوضح المسالك٣٥٩/٢.

ثالثاً: دلالة الحال على الذم والشتم.

جاء أسلوب الحال مرتبطاً بمعنىً دلالي آخر، وهو الذم والشتم؛ نحو: "أتميمياً مرةً وقيسيًّا أخرى"

وقف النحاة عند هذه الجملة، وحكموا عليها بأنها جملة مفيدة، وعليه فيجب أن تكون مكونة من المسند والمسند إليه، فقدروا فعلاً واجب الحذف، وتقديره (تتحوّل) . [1]

وعندئذ سيكون شكل الجملة من وجهة نظر القاعدة كمايلي:

أ(تتحوّل) تميمياً مرّةً وقيسياً أخرى.

فالفعل (تتحوّل) هو المسند، والضمير المستتر في الفعل المقدّر(الفاعل) هو المسند إليه .

زيادة على ذلك فإن هذا التقدير قد سوّغ الحركة الإعرابية التي تكون - في نظرهم - أثراً لعامل؛ ف (تميمياً) حال منصوبة بالفعل المقدّر (تتحوّل) .

وقد كان النحاة متحرزين بعض الشيء عندما ذكروا أن الفعل هنا محذوف وجوباً؛ أي لا يجوز ظهوره؛ لأنه لو ظهر لتغيّرَ المعنى؛ حيث إن جملة:

أ (تتحول) تميمياً مرة وقيسياً أخرى.

لا تساوي جملة:

أتميمياً مرة، وقيسياً أخرى.

فالجملة الأولى خبرية المراد منها الإخبار عن أن الشخص المخاطب يتردد بين قبيلة تميم وقبيلة قيس وذلك حسب قوة القبيلة وسيطرتها . في حين أن المتكلم في الجملة الثانية لم يرد أن يخبر القوم بأمر قد جهلوه،وإنما أراد شتمه وذمه بذلك .

---

(١) انظر: الكتاب ١/٣٤٥-٣٤٧،و أوضح المسالك ٢/٣٥٩ .

يقول سيبويه: " وذلك قولك: أتميمياً مرة قد علم الله مرة وقيسياً أخرى. فلم ترد أن تخبر القوم بأمر قد جهلوه ولكنك أردت أن تشتمه بذلك "[1].

وللفتحة دور دلالي بارز في نقل الجملة من باب الإخبار إلى باب الإنشاء .

ولتوضيح هذا الدور نأخذ مثالين ونحللهما مستخدمين التحويلات الأسلوبية .

المثال الأول : وهو على المدح، نحو قوله تعالى: " وَنَحْنُ عصبةً "[2]

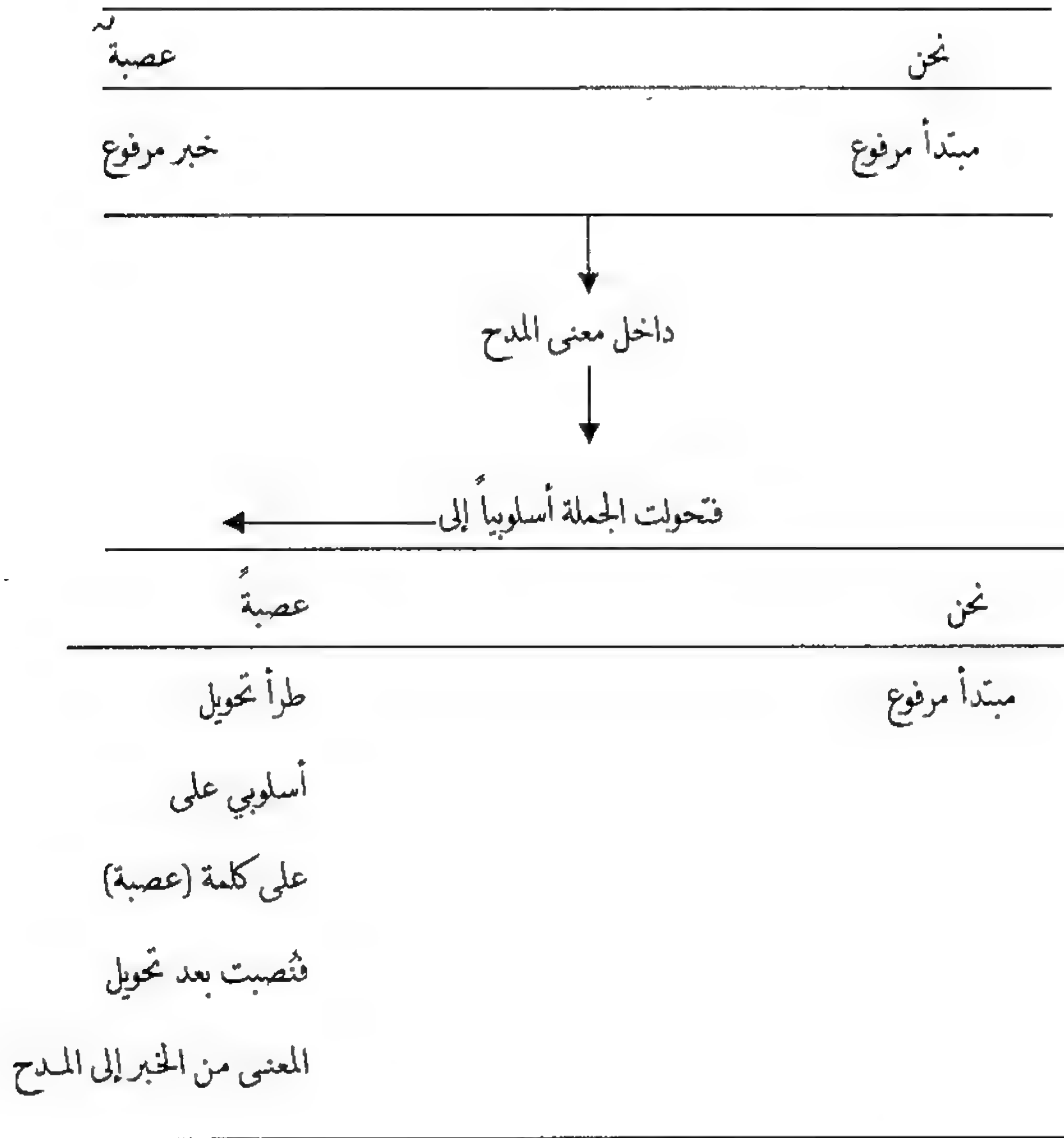
حيث قرئت (عصبةً) بالنصب في قراءة تُعزى لعلي بن أبي طالب، وقرئت بالرفع في قراءة حفص، إذ يصح أن تقع (عصبة) خبراً عن (نحن)، ومع ذلك نُصبت في تلك القراءة على الحال، فأصبحت الحال سادّة مسد الخبر، وقراءة النصب عند ابن مالك على تقدير: ونحن معه عصبةً[3].

(١) الكتاب ١/٣٤٥

(٢) يوسف: ١٤

(٣) انظر : الكتاب ١/٣٤٧ ، وشواهد التوضيح ص١١١، والتبيان ٢/ ٥٦٤ ،وهل الحال فضلة ص ١٢٦.

وفيما يلي توضيح ذلك بالتحويلات الأسلوبية:



الأصل: نحن عصبةٌ (برفع عصبة)على أنها خبر، ولكن المتكلم لم يقصد الإخبار، وإنما أراد المدح والثناء، ولذا قام بتحويل الكلام من الأسلوب الخبري إلى أسلوب انفعالي – وهو المدح هنا – فغيّر إعرابه من الرفع إلى النصب، ليعبّر عن المعنى الجديد .

المثال الثاني: وهو على المدح أيضاً، نحو قول رسول الله – عليه الصلاة والسلام – " عهدي بالمساء أمس هذه الساعة ونفرُنا خُلوفاً"[1] بنصب (خلوفاً) على الحال مع صلاحية هذه الحال لأن تكون خبراً لـ (نفرُنا)[2]

نجتزيء من هذا الحديث قول النبي – عليه الصلاة والسلام – " ونَفرُنا خلوفاً" تمثيلاً:

الأصل

ونفر نا	خلوفٌ
الواو: للاستئناف	خبر
و(نفرُنا) مبتدأ	مرفوع

داخل معنى المدح

فتحولت الجملة أسلوبياً إلى ←

ونفرُنا	خلوفاً
الواو: للاستئناف	طرأ على كلمة (خلوفاً) تحويل
و(نفرُ نا) مبتدأ .	أسلوبي فنُصبت بعد تحويل المعنى
	من الخبر إلى المدح .

الأصل: ونفرُنا خلوفٌ (برفع خلوف) على أنّه خبر، ولكن المتكلم لم يرد مطلق الخبر، وإنما أراد المدح، فعندما . تمّ له ذلك غيّر إعرابه من الرفع إلى النصب حتى يعبّر عن الدلالة الجديدة .

---

(١) أخرجه البخاري في: ٧ كتاب التيمم، ٦ باب الصعيد الطيب وضوء المسلم يكفيه من الماء، وانظر: هل الحال فضلة ص ١٣٣.

(٢) شواهد التوضيح ص ١١١، وانظر هل الحال فضلة ص ١٢٦.

وينتهي بنا هذا الباب إلى نتيجة كما قد أشرنا إليها سابقاً، وهي أن الجملة العربية لا يُشترط في صحة تكوينها تكامل العلاقة الإسنادية، فجملة:(ونحنُ عصبةٌ) تفتقر إلى العلاقة الإسنادية، ورغم ذلك فإنها تفيد معنى يحسن السكوت عليه .

ثانياً: التمييز[1]

تعريف التمييز:

التمييز لغة هو: العزل والفرز. قال ابن منظور: " الميْزُ: التمييز بين الأشياء، تقول: مِزْتُ بعضَه عن بعض فأنا أميزه مَيْزاً: عَزَلْته وفرزْته، وكذلك ميّزْته تمييزاً، فانماز.

قال ابن سيدة: ماز الشيء ميزاً، وميزه: فصل بعضه من بعض[2]. وفي التنزيل :" حتّى يَميْزَ الخَبيثَ مِنَ الطيّبِ".[3]

وأما اصطلاحاً فهو: اسم نكرة بمعنى"من" مَبَيِن لإبهام اسم وهو المفرد، أو نسبة وهو الجملة.[4]

فالتمييز اسم نكرة وبذلك خرج المشبّه بالمفعول به، نحو: زيد حسن وجهه. وهو بمعنى "من" وبذلك خرج " الحال" فإنه بمعنى" في " ومبيّن لإبهام اسم أو نسبة وبذلك خرج اسم" لا" النافية لجنس؛ نحو: لا رجل، وثاني مفعولي" استغفر"، نحو:

استغفر اللهَ ذنْبَاً لست مُحْصِيهُ   ربَّ العِبَادِ إِلَيْهِ الوُجْهُ والعَمَلُ

فإنهما - أي رجلاً وذنباً - وإن كانا على معنى" من" لكنها ليست فيهما للبيان، بل في الأول لاستغراق الجنس، وفي الثاني للابتداء[5]. بكلمة أخرى التمييز هو: رفع الإبهام عن ذات مذكور، نحو منوانِ سمناً، أو مقدرة نحو: لله درُّه فارساً[6] .

---

(١) " التمييز" أو " التبيين" تسمية بصرية. وأما التفسير فهو تسمية كوفية: انظر: شرح اللمحة البدرية ١٨٥/٢.

(٢) لسان العرب (ميز) ٤١٢/٥ .

(٣) آل عمران ١٧٩.

(٤) متن الأجرومية ص ١٤٨-١٥٥، ومعجم النحو ص ١١٢.

(٥) معجم النحو ص١١٢ (الحاشية) وانظر: في المصطلح النحوي البصري ص ١١٦.

(٦) انظر: التعريفات ص ٦٩، والكليات ٦٣/٢.

وهو تخليص الأجناس بعضها من بعض ولفظ المميز اسم نكرة يأتي بعد الكلام التام (أي فضلة)[1]

وهو عند المتأخرين عن القرن الخامس[2]: النص على أحد الاحتمالات أمر مبهم لتبيينه[3] .

(١) اللمع في العربية ص ٦٥.

(٢) في المصطلح النحوي البصري ص ١١٦.

(٣) المفصل ص ٦٥.

العامل في التمييز

العامل في التمييز قسمان :

- القسم الأول: الفعل، وذلك نحو: " تصبب زيدٌ عَرَقاً" فـ (عَرَقاً) تمييز منصوب بالفعل الذي قبله.[1]

وذهب سيبويه إلى أنّه لا يجوز تقديم هذا النوع على عامله؛ وذلك لأن المنصوب هو الفاعل في المعنى، فإذا قلنا: تصبب زيدٌ عرقاً فإن المعنى: تصبب عرقُ زيد .[2]

وذهب أبو عثمان المازني وأبو العباس المبرد، ومن وافقهما إلى أنه يجوز تقديمه على العامل فيه.[3]

واستدلوا على ذلك بقول الشاعر : [4]

أتَهْجُرُ سَلْمَى بالفُراقِ حبيبَها ... وما كانَ نَفْساً بالفُراقِ تَطِيْبُ

فالعامل هنا (تطيب) وهو فعل متصرّف؛ ولذا جاز تقديم معموله عليه.[5]

القسم الثاني: العامل في التمييز غير فعل؛ وذلك نحو: عندي عشرون رجلاً، فالعامل فيه هو العدد؛ لأنه مشبّه بالصفة المشبّهة باسم الفاعل، نحو: حسن وشديد، وما أشبه ذلك . ووجه المشابهة بينهما أن العدد يوصف به كما يوصف بالصفة المشبهة باسم الفاعل، فإذا كان في العدد نون نحو(عشرون)، أو تنوين مقدّر،

---

(١) أسرار العربية ص ١٨١.

(٢) ما ذهب إليه سيبويه هو مذهب أكثر البصريين، انظر: الكتاب ٢٠٥/١، والإنصاف ٨٢٨/٢، وأسرار العربية ص ١٨١.

(٣) انظر: الإنصاف ٨٢٨/٢، وأسرار العربية ص ١٨١.

(٤) اختلف في نسبة هذا البيت،فنسبه بعضهم للمخبّل السعدي، واسمه ربيع بن ربيعة، ونسبه آخرون لقيس بن الملوح انظر: أسرار العربية ص(١٨١) ونسبه قوم لأعشى همدان واسمه عبد الرحمن بن عبد الله (ديوانه ص ٧٥). ولهذا البيت عدّة روايات ومنها الرواية التي ذكرتها في البحث وهي رواية الأنباري في كتابه أسرار العربية ص ١٨١، ويروى: (وما كان نفسي بالفراق تطيب) ، انظر: في هذه الرواية: الملخص: لأبي إسحاق الزجاجي ٣٩٧/١،وشواهد الإيضاح ص ١٨٨ .

(٥) أسرار العربية ص ١٨٢.

نحو :" خمسة عشر" صار النون والتّنوين مانعين من الإضافة كالفاعل الذي يمنع المفعول من الرفع، فصار التّمييز فضلة كالمفعول. وكذلك حكم ما كان منصوباً على التّمييز مما كان قبله حائل نحو: لي مِثْلُهُ غلاماً، ولله دَرُّه فارساً؛ فإن الهاء منعت الاسم بعدها أن ينجرَّ بإضافة ما قبلها إليه. [1]

ولا يجوز في هذا القسم أن يتقدّم التّمييز عليه بإجماع النحويين؛ لأن التّمييز تبيين للميّز، والتبيين لا يتقدم على المبيّن. [2]

(١) أسرار العربية ص ١٨٣.

(٢) انظر: الكتاب ١/٢٠٥، وشرح الرضي: ١/٢١٣ ، وشرح الأشموني ١/٢٦٥.

ناصب التمييز ودور الفتحة الدلالي

أولاً: عامل الخلاف في التمييز، وأثره في السهولة والتيسير.

ذهب النحاة البصريون إلى الإتكاء على العامل اللفظي (الفعل) أو شبهه ليبرروا النصب في التمييز، في حين أن الكوفيين عزوا النصب إلى عامل معنوي وهو الخلاف .

وفيما يلي تفصيل هذا الأمر، والتمثيل عليه:

- ذهب النحاة إلى أن " أصلاً " في نحو: (كرم زيدٌ أصلاً) منصوب بالفعل قبله (كرم)، وهذا الاسم المنصوب محوّل من الفاعل كأنّه قيل: (كرم أصلُ زيد) . (١)

وكان النحاة مضطرين لمثل هذا القول، لأن كل منصوب - في نظرهم - لا بدّ له من ناصب على الرغم من أن الفعل هنا فعل لازم لا يقوى على النصب .

ولهذا نجد أن بعض العلماء القدماء قد أنكر أن يكون الفعل عاملاً في التمييز؛ إذ ذهب ابن عصفور إلى أن العامل في التمييز نفس الجملة التى انتصب عن تمامها، لا الفعل، ولا الاسم الذي جرى مجراه، كما أن تمييز المفرد ناصبه نفس الاسم الذى انتصب عن تمامه .(٢)

ولهذا نجد أن بعض القدماء قد أنكر أن يكون الاسم المنصوب المحوّل من المفعول تمييزاً؛ إذ ذهب الشلوبين إلى أن (عيوناً) في قوله تعالى(وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُوناً) (٣) يُنصب على الحال. في حين أن ابن أبي الربيع قد ذهب إلى أن (عيوناً) نُصب على البدل من الأرض وحذف الضمير؛ أي : عيونها، أو إسقاط حرف الجرّ؛ أي بعيون(٤) .

---

(١) أسرار العربية ص ١٨١.

(٢) همع الهوامع ٤/٩٦.

(٣) القمر : ١٢.

(٤) همع الهوامع ٤/٦٨.

– وذهب النحاة إلى أن (رجلاً) في نحو: (عندي عشرون رجلاً) منصوب بالعدد(عشرون) وجاز للعدد أن يعمل، لأنه – كما يقولون – مشبّه بالصفة المشبهة باسم الفاعل؛ نحو حسن وشديد ، ووجه المشابهة بينهما أن العدد يوصف به كما يوصف بالصفة المشبّهة باسم الفاعل، فإذا كان في العدد نون؛ نحو (عشرون) أو تنوين مقدّر؛ نحو: (خمسةَ عشرَ) صار النون والتنوين ما نعين من الإضافة كالفاعل الذي يمنع المفعول من الرفع، فصار التمييز فضلة كالمفعول. [١]

ولا يخفى على دارس العربية أن الغاية من إيجاد علاقة بين العدد (عشرون) والصفة المشبّهة هي تبرير الحركة الإعرابية التى تكون أثراً لعامل لفظي، فعندما لم يجدوا هذا العامل اضطروا إلى القول بأن العدد (عشرون) يشبه الصفة المشبّهة التي تعمل عمل الفعل؛ لأنّ كليهما يوصف به.

والتمييز – كما هو معلوم – بيان لا يطابق حقيقة ما يبيّنه أولا يبيّنها كلها. [٢]

وإلى هذا المعنى أشار سيبويه، حيث ذكر أنّ الدرهم؛ في نحو: (عشرون درهماً) ليس من العشرين، ولا من اسمه [٣]

وقال في موضع آخر في باب (هذا باب ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير):"وذلك قولك وَيْحَه رجلاً، ولله درُّه رجلاً، وحَسْبُك به رجلاً، وما أشبه ذلك. وإن شئت قلت: وَيْحَه من رجل، وحَسْبُك به من رجل ، ولله درُّه من رجل،فتدخل (مِنْ) ههنا كدخولها في (كَمْ) توكيداً. وانتصب الرجل؛ لأنه ليس من الكلام الأول،وعمل فيه الكلام الأول"[٤]

---

(١) أسرار العربية ص ١٨٣.

(٢) نحو المعاني ص ٤٥.

(٣) انظر: الكتاب ١٧٢/٢.

(٤) الكتاب ١٧٤/٢.

ولعل كلام سيبويه هذا كان هادياً للفراء إلى القول بالخلاف كعامل معنوي عمل النصب في التمييز. يقول الفراء: " وقوله :" فلن يُقبلَ مِنْ أحدِهِمْ مِلْءُ الأرْضِ ذهباً"[١] نصبت الذهب؛ لأنه مفسّر لا يأتي مثله إلا نكرة، فخرج نصبه،كنصب قولك: عندي عشرون درهماً ولك خيرهما كبشاً، ومثله قوله: " أو عَدْلُ ذلكَ صِيَاماً"[٢]؛ وإنّما يُنصب على خروجه من المقدار الذي تراه قد ذُكر قبله مثل ملء الأرض، أو عَدْل ذلك، فالعدل مقدار معروف، وملء الأرض مقدار معروف فانصب ما أتاك على هذا المثال ما أُضيف إلى شيء له قدر، كقولك: عندي قَدْرُ قفيزٍ دقيقاً، وقَدْرُ حَمْلةٍ تبناً ، وقدْرُ رطلين عسلاً، فهذه مقادير معروفة يخرج الذي بعدها مفسّراً، لأنك ترى التفسير خارجاً من الوصف يدلّ على جِنس المقدار من أي شيء هو: كما أنك إذا قلت : عندي عشرون، فقد أَخْبَرْتَ عن عدد مجهول قد تمّ خبرُه، وجُهِلَ جنسه وبقي تفسيره، فصار هذا مفسراً عنه، فلذلك نُصبت" .[٣]

ولعل الصواب ما ذهب إليه الفراء من أن التمييز منصوب بالخلاف؛ ذلك لأنّ هذا العامل لا يحوج إلى التقدير والتأويل، كما أنه أقرب إلى طبيعة اللغة المستعملة .

وبناءً على هذا العامل المعنوي فإننا إذا قلنا: (عندي ثلاثون كتاباً) فـ (كتاباً) تمييز منصوب بالخلاف.

ويرى الدكتور أحمد الجواري في كتابه (نحو المعاني) أن النحاة حين يتكلمون عن نصب التمييز يتشبّثون بأي قادر على العمل من فعل، أو ما هو بمنزلته،فينسبون إليه عمل النصب فيه. ويرى أن ذلك بيّن التهافت واضح البطلان.[٤]

---

(١) آل عمران: ٩١.

(٢) المائدة: ٩٥.

(٣) معاني القرآن ١/٢٢٥-٢٢٦، وانظر: النصب على الخلاف ص ٢٠٢.

(٤) انظر: نحو المعاني ص ٤٥.

ثانياً: كم الخبرية والاستفهامية

قسم النحاة (كم) على قسمين: كم الخبرية وكم الاستفهامية .

أولاً: كم الخبرية .

ذهب النحاة[١] إلى أنّ (كم) الخبرية اسم، والدليل على ذلك دخول حرف الجر عليها، ومنه قولهم:" على كم جذعٍ سقفت جذعك" وهي اسم لعدد مبهم، ولذا فلا بد لها من تمييز، فتُميَّزُ بجمع مجرور كعشرة، أو بمفرد مجرور كمائة؛ نحو"كم غِلْمانٍ ملكتَ، وكم درهمٍ أنفقتَ"

وتدلّ كم الخبرية على التكثير، فإذا قلنا:"كم درهمٍ أنفقت" فالمعنى: كثيراً من الدراهم أنفقت؛ ولذا كان ما بعدها مجروراً فهي بمنزلة العدد الكثير، وهو ما يُجرّ ما بعده .

ثانياً : كم الاستفهامية .

ذهب النحاة[٢] إلى أنّ (كم) الاستفهامية اسم لدخول حرف الجر عليها نحو: (بكم درهماً اشتريت هذا الثوب؟).وهي اسم لعدد مبهم، ولذا فلا بد لها من تمييز، ويكون مميّزها كمميّز "عشرين" وأخواته، فيكون مفرداً؛ نحو: "كم دِرْهَماً قبضت" ويجوز جرّه بـ "مِنْ" مضمرة إن وَلِيَتْ(كم) حرفَ جر؛ نحو: " بكم درهمٍ اشتريت هذا ؟ "؛ أي : بكم من درهم؛ فإن لم يدخل عليها حرف جر وَجَبَ نصبُه .

وتُنصب التمييز بعد "كم " الاستفهامية؛ لأنها جُعلت بمنزلة عدد ينصب ما بعدَه؛ لأنها في الاستفهام بمنزلة عدد يصلح للقليل والكثير؛ لأن المستفهم يسأل عن عدد كثير وقليل، ولا يعلم مقدار ما يستفهم عنه ، فجعلت في الاستفهام بمنزلة العدد المتوسط بين القليل والكثير، وهو من أحد عشر إلى تسعة وتسعين، وهو ينصب ما بعده، فلهذا كان ما بعدها في الاستفهام منصوباً .[٣]

---

(١) انظر: أسرار العربية ص ١٩٧-١٩٨ ،وشرح ابن عقيل ٤/٤٢٥-٤٢٧.

(٢) أسرار العربية ص ١٩٧، وشرح ابن عقيل ٤/٤٢٦

(٣) انظر: أسرار العربية ص ١٩٧-١٩٨، وشرح ابن عقيل ٤/٤٢٥-٤٢٧.

وبذلك نلاحظ أن الفارق بين (كم) الخبرية و(كم) الاستفهامية هو أنَّ التمييز مجرور بعد (كم) الخبرية، في حين أن تمييز (كم) الاستفهامية منصوب.

ويرى الدكتور خليل عمايرة في كتابه:(في نحو اللغة وتراكيبها) أن الجملة قبل دخول (كم) عليها كانت جملة توليدية اسمية أو فعلية، (قرأت كتاباً) فدخلت عليها (كم) لتفيد معنى الاستفهام عن عدد الكتب التى قرأت ، وليس عن أمر يتعلق بالحدث أو ما في الفعل من زمن فقُدّم الفعل وجوباً، فأصبحت الجملة جملة تحويلية فعلية جاء التحويل فيها باستخدام عنصرين من عناصر التحويل: الزيادة والترتيب [١].

وعندما أراد المتكلم معنى الكثرة استعمل(كم) التى هي (كم) السابقة، ولكنه غيّر حركة الاسم الذي يليها من النصب إلى الجر، فكانت الكسرة هي عنصر التحويل في هذه الجملة؛ إذ إن حركة (كتاباً) يجب أن تكون في الحالتين قياساً على قواعد النحو التي ترى أن الفعل (قرأ) فعل متعدٍ يحتاج إلى مفعول به، وأن حركة المفعول هي حركة النصب فجرى التغيير في حركة المفعول ليفيد معنى جديداً. [٢]

وبناءً على ما تقدّم يرى الدكتور خليل عمايرة أن الحركة هنا علامة معنى ودليل عليه، وليست حركة ناتجة من تسليط عامل عليها مقدّر أو ظاهر.[٣]

ويرى الدكتور عمايرة أيضاً أن (كم) الاستفهامية هي عنصر استفهام ليس غير، ولا علاقة لها بالاسمية ولا تحتاج إلى إعراب أو محل من إعراب.

ومثّل على ذلك بالمثال التالي:

كَمْ درهماً لَكَ؟

---

(١) في نحو اللغة وتراكيبها ص ١٧٠.

(٢) المرجع السابق ص ١٧٠.

(٣) المرجع السابق ص ١٧٠، وانظر: في التحليل اللغوي ص ٩٧.

فالأصل في الجملة: لَكَ درهمٌ، ولكن موضوع الإبهام هو عدد الدراهم التى هي لك، فقدّم (درهم) للعناية فأصبحت الجملة: درهمٌ لَكَ .

ثم دخلت عليها(كم) ولكن احتمال اللبس قائم بين درهم مع (كم) الخبرية و (كم) الاستفهامية، إذ ليس من المألوف أن يأتي الاسم مرفوعاً بعد (كم) فتمّ نصب (درهم) لإزالة اللبس، فأصبحت الجملة : كم درهماً لك. [1]

وللتنغيم دورٌ كبير في التمييز بين (كم) الخبرية و(كم) الاستفهامية؛ فإذا نطقنا الجملة بنغمة التكثير فتكون (كم) خبرية، وأما إذا نطقناها بنغمة الاستفهام فتكون (كم) استفهامية. [2]

ومن خلال التنغيم يتبين لنا أن جملة فيها(كم) الاستفهامية جملة ناقصة تحتاج إلى جواب. في حين أن جملة فيها(كم) الخبرية مفيدة تامة المعنى. [3]

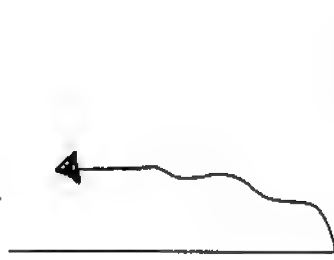
---

(١) في التحليل اللغوي ص ١٣٩.

(٢) من وظائف الصوت اللغوي ص ٩٨.

(٣) المرجع السابق ص ٩٩.

وتكون النغمة الصوتية المصاحبة لجملة (كم) الخبرية نغمة صوتية مستوية، في حين أن النغمة المصاحبة لجملة(كم) الاستفهامية نغمة صوتية صاعدة هابطة .



أ- كم كتابٍ قرأت .



ب- كم كتاباً قرأت ؟ . [1]

وعلينا ألّا ننسى دور الفتحة الدلالي[2] في باب (كم) ؟ إذ بالفتحة يُميّز بين (كم) الاستفهامية و(كم) الخبرية، فإذا قلنا: كم كتاباً قرأت؟ (بنصب كتاب)، فكم هنا استفهامية. أما إذا قلنا: كم كتابٍ قرأت (بجركم)، ف(كم) هنا خبرية.

فالفتحة هنا حوّلت الجملة من باب الإخبار إلى باب الاستفهام.

(١) انظر: في نحو اللغة وتراكيبها .

(٢) سنأتي على تفصيل ذلك بعد الانتهاء من باب (كم).

ثالثاً: دور الفتحة الدلالي

تقوم الفتحة بدور دلالي كبير؛ إذ يتم بها نقل الجملة من باب إلى آخر.

ولتوضيح هذا الدور الدلالي نأخذ بعض الأمثلة محلّلينها بطريقة التحويلات الأسلوبية

- لي مِثْلُه عبداً[1]

الأصل

لي	مثله	عبدٌ
جار ومجرور	نعت	مبتدأ
في محل رفع خبر مقدم	مرفوع	مؤخر

↓

داخل معنى التبيين

↓

فتحولت الجملة أسلوبياً إلى ←

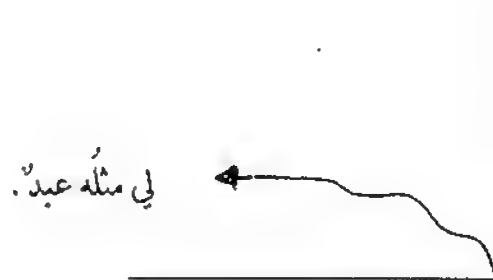
لي	مِثْلُه	عبداً
جار ومجرور	نعت مرفوع	طرأ تحويل
في محل رفع		على (عبداً)
خبر مقدم		فنصب بعد
		تحويل المعنى
		من الخبر العادي إلى التبيين

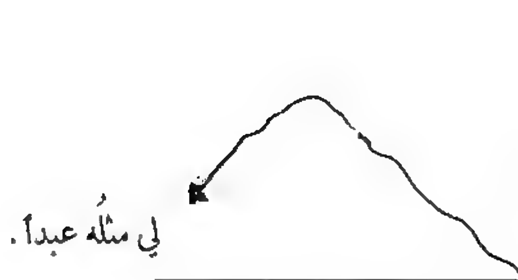
(١) الكتاب ٢/١٧٢.

طرأ على كلمة (عبداً) تحويل أسلوبي، إذ إن الأصل: لي مثلُه عبدٌ (برفع عبد) على أنها مبتدأ، يقول سيبويه:" وإن شئت قلت: لي مثله عبدٌ، فرفعت ".[1]

ولكن المتكلم لم يرد الإخبار المجرد، وإنما أراد التمييز والتبيين ، فعندما تمّ له هذا المعنى غيّر كلامه من الرفع إلى النصب ليعبّر عن المعنى الجديد وهو التمييز هنا، فكانت هنا الفتحة عنصر التحويل الذي حوّل الجملة من باب الإخبار إلى باب التبيين .

ويلاحظ أنّ النغمة الصوتيّة المصاحبة للجملة الخبرية(لي مثلُه عبدٌ) نغمة صوتيّة مستوية، في حين أن النغمة الصوتيّة المصاحبة لجملة التمييز (لي مثلُه عبداً) نغمة صاعدة هابطة.





(١) الكتاب ٢/١٨٢.

وينسحب هذا أيضاً على قول سيبويه: " عليها مِثْلُها زُبداً "(١)، إذ إن الأصل: عليها مثلُها زبدٌ (برفع زبد) على أنه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: (هو زبد)(٢)

ولكن المتكلم لم يرد مطلق الخبر، وإنما أراد التبيين، ولذلك غيّر حركة (عبد) من الرفع إلى النصب مستخدماً في ذلك الحركة الدلالية وهي الفتحة هنا .

---

(١) الكتاب ٢/١٧٢.

(٢) انظر المصدر السابق ٢/١٨٢-١٨٣.

- قال الشاعر[1] :

بَانَتْ لِتَحْزُنَنَا عَفَارَه　　　يَا جَارَتَا ما أَنْتِ جَارَه

نجتزيء من هذا الشاهد الشعري شطره الثاني تمثيلاً :

الأصل

يا	جارتا	ما	أنت	جارهُ
آداه	منادي	أداه	مبتدأ	خبر
نداء	منصوب	نفي	مرفوع	مرفوع



داخل معنى التعجب



فتحولت الجملة أسلوبيا إلى ←

يا	جارتا	ما	أنتِ	جارَه
أداة	منادي	نافية	خبر	طرأ تحويل
نداء	منصوب	في محل	مرفوع	أسلوبي على
		رفع مبتدأ		(جاره) فنُصبت
				بعد تحويل المعنى
				من الخبر العادي
				إلى التعجب .

(١) البيت للأعشى ميمون بن قيس، انظر: همع الهوامع ٤/٦٢، وشرح ابن عقيل ٢/٥٢٨.

الأصل: ما أنتِ جارُه (برفع جاره) على أنــه خبر، ولكن المتكلم لم يرد الخبر العادي عمّا في الجملة من معنى، وإنما أراد التعجب من هذه الجارة من حيث إنها ليست كغيرها من المجاورين له ، بل هي أعظم من أن تكون جارة، فعندما تمّ له هذا المعنى غيّر أسلوبه الكلامي من الأسلوب الخبري العادي إلى أسلوب التعجب، فغيّر في إعراب الكلام من الرفع إلى النصب؛ ليعبرّ عن المعنى الجديد (التعجب). وبذلك تكون الفتحة قد نقلت الجملة من الجملة الخبرية التي تحتمل الصدق أو الكذب إلى الجملة الإنشائية التى تفيد هنا التعجب .

الخاتمـــــــــة

بعد أن تناولت في هذه الدراسة المنصوبات مركزاً فيها على نظريتي العامل والإسناد آلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:-

١- التجاء النحاة إلى التقدير والتأويل في بعض الأنماط اللغوية التي لم يكن فيها العامل ظاهراً مرجعه أمران:

أ- أن الجملة العربية لا تتم فائدتها إلا بتوافر عنصري الإسناد: المسند (الفعل)، والمسند إليه (الفاعل) في الجملة الفعلية، ولذا فإن كلّ جملة مفيدة يجب أن تكون مكونة تلقائياً من المسند والمسند إليه، فإذا لم يكونا ظاهرين فلا بدّ من تقديرهما، كما في جملة المفعول معه، وجملة النداء.

ب- تسويغ الحركة الإعرابية التي تكون - في نظرهم - أثراً لعامل، فإذا لم يكن ظاهراً فلا بدّ من تقديره؛ لأنه لا بدّ لكل معمول من عامل، وإن أدّى هذا التقدير إلى تغيّر في المعنى المراد ، حيث إن التقدير في بعض الأنماط اللغوية يبتعد بالتراكيب عن المعنى الذي أراده المتكلم، ويحوّله من الصيغة الإنشائية إلى الصيغة الخبرية.

وزيادة على ذلك فإن هذا التقدير يُفقد العبارة جمالها وقوة نظمها؛ لأن هذا التقدير لم ترد العرب شيئاً منه في استعمالها اللغوي.

ولذا فإنّ المسوغ الحقيقي إلى التقدير هو رغبة النحويين في تعميم قاعدتهم التي تقول: إن كل مسند لا بد له من مسند إليه، وإن كل عامل لا بدّ له من معمول؛ وذلك نحو: جملة المفعول المطلق التي حُذف عاملها وجوباً.

٢- للتحويلات الأسلوبية دور بارز في تفسير العديد من الأنماط اللغوية ولذا فإن التحويلات الأسلوبية تعد بديلاً عن نظرية العامل النحوي، وذلك نحو: جملة الاختصاص وجملة التحذير.

٣- لا يشترط في كون الجملة مفيدة أن تكون مكونة من المسند والمسند إليه، فهناك كثير من الجملة غير الإسنادية، وفيها من المعنى ما يحسن السكوت عليه. وعلى هذا فالجملة العربية قسمان: جملة إسنادية، وجملة غير إسنادية، فمثال الجملة الإسنادية: قام زيدٌ؛ فالفعل (قام) هو المسند، والفاعل (زيد) هو المسند إليه، ومثال الجملة غير الإسنادية: زيدٌ أمامَك.

٤- القول بالعوامل المعنوية في بعض المنصوبات أقرب إلى طبيعة اللغة المستعملة، وينأى بها عن التقدير والتأويل اللذين يجعلان من اللغة ضرباً من التعقيد والتأثر بالفلسفة ومعطيات علم المنطق.

وذلك نحو: عامل الخلاف في نصب بعض المنصوبات؛ نحو: الاستثناء والمفعول معه.

٥- هناك بعض الأنماط اللغوية يجب أن تخرج عن نطاق الإعراب وقيوده، وتُعامل على أنها من المسكوكات اللغوية، كما في جملة التعجب .

٦- كان مراد النحاة في القرن الثاني الهجري من وضع القواعد النحوية هو ضبط اللغة العربية بعد أن فشافيها اللحن، وإمكانية غير العرب النطق على سمتهم، ولهذا فقد انطلقت دراساتهم من رغبة عميقة في دعم الناحية الشكلية حتى لو كان على حساب الناحية الدلالية.

٧- الإعراب وثيق الصلة بالمعنى النحوي؛ فالإعراب هو الإبانة عن المعاني النحوية بالحركات الإعرابية.

٨- للفتحة دور دلالي كبير في إبراز المعنى، إذ تقوم في بعض الأنماط اللغوية بنقل الجملة من باب الإخبار إلى باب الإنشاء؛ وذلك نحو جملة الاختصاص، والتحذير والإغراء .

٩- الضمة هي علم المرفوعات جميعاً وليست علم الفاعلية فحسب، إذ إن هناك من الأسماء ما يخرج عن معنى الفاعلية؛ نحو خبر المبتدأ وخبر إنّ.

والفتحة هي علم المنصوبات جميعاً، وليست علم المفعولية فحسب، إذ إنّ من الأسماء لا يمكن أن يكون فيه معنى المفعولية، كما في المفعول المطلق، والظرف، والمفعول لأجله، وغيرها من المنصوبات التي تخرج عن معنى المفعولية.

والكسرة هي علم الجر، وليست علم الإضافة فحسب، فالكسرة تشمل الأسماء المضافة؛ نحو: (دارُ زيدٍ) ، والأسماء المجرورة؛ نحو: (في الدارِ زيدٌ).

١٠- قد تعجز الحركات الإعرابية عن الوظيفة الدلالية، ولذا يجب الاستعاضة عنها بقرائن أخرى، كالحذف، والتقديم والتأخير، وغيرها من القرائن التي تعمل على إجلاء المعنى وتوضيحه .

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم .

- إبراهيم السامرائي وترجيحاته في التراكيب النحوية : عمر خزاعلة رسالة ،ماجستير ، جامعة اليرموك، كلية الآداب ،قسم اللغة العربية (لم تنشر) .

- أبو الحسين بن الطراوة : محمد إبراهيم البنا ، دار سلامة للطباعة والنشر والتوزيع ،تونس،ط ١، ١٩٨٠ .

- أبو القاسم السهيلي : محمد إبراهيم البنا، دار البيان العربي ،جدة ،ط ١ ،١٩٨٥ .

- إحياء النحو :إبراهيم مصطفى ،مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة، ١٩٥٩ .

- أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب في الآيات القرآنية والشواهد الشعرية، د .يحيى عبابنة، مجلة أبحاث اليرموك ، المجلد ١١، ط ١، ١٩٩٣ .

- أسرار العربية : الأنباري، ت: محمد بهجت البيطار ،مطبعة الترقي، دمشق ، ١٩٥٧ .

- أسلوب التوكيد اللغوي في منهج وصفي في التحليل اللغوي :خليل عمايرة، دار الفكر للنشر، عمان، الأردن، د .ت .

- الأشباه والنظائر : السيوطي، ت: طه عبد الرؤوف سعد، منشورات مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة،١٩٧٥ .

- أصول التفكير النحوي : علي أبو المكارم ،مطبعة دار الثقافة ، بيروت،١٩٧٣ .

- الإعراب على الخلاف في الجملة العربية : د . صاحب أبو جناح، مجلة المورد، العدد٣، المجلد١٣، ١٩٨٤ .

- الاقتراح في علم أصول النحو : الأنباري ،ت : أحمد محمد قاسم ،مطبعة السعادة ،القاهرة ، ط ١،١٩٧٦ .

- الإنصاف في مسائل الخلاف : الأنباري، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، ط ٤، ١٩٦١.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ابن هشام الأنصاري، ت: محمد محي الدين عبد الحميد ،ط ٥، دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان . دت.

- إيضاح الوقف والابتداء : ابن الأنباري ، ت: محي الدين عبد الحميد رمضان ، دمشق ،١٩٧١.

- بناء الجملة بين منطق اللغة والنحو :د. نجاة عبد العظيم الكوفي، دار النهضة العربية ،١٩٨٧.

- تجديد النحو :شوقي ضيف، دار المعارف ،القاهرة ، ١٩٨٢.

- التعريفات : الشريف الجرجاني، دار الكتب العلمية ،بيروت ،١٩٨٣.

- التعليل اللغوي عند الكوفيين : جلال شمس الدين ،توزيع مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤.

- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ،ومعه شرح شواهد العيني، دار إحياء الكتب العربية ،عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت.

- الحجة في القراءات السبع : ابن خالوية ،ت :عبد العال مكرم، دار الشروق ،بيروت ، ١٩٧١.

- الحركات الإعرابية بين الدلالة الصوتية والدلالة النحوية : د. عبد القادر مرعي، مجلة مؤتة، المجلد ٧، العدد ١ ، ١٩٩٢.

- الخصائص : ابن جني، ت :محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط ١، ١٩٥٦.

- دراسات في علم اللغة : د.كمال بشر ، القاهرة ،١٩٦٥.

- دروس في المذاهب النحوية :د.عبده الراجحي، دار النهضة العربية ، بيروت، ١٩٨٠.

- دلائل الإعجاز :عبد القاهر الجرجاني، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٨.

- ديوان امرئ القيس : ت: محمد أبي الفضل إبراهيم ، ط٤، دار المعارف، القاهرة، د.ت.

- ديوان الشعر العربي : علي أحمد سعيد (أدونيس) ط ١، منشورات المكتبة العصرية، صيدا،بيروت،١٩٦٤ .
- الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، ت :د .شوقي ضيف ، مطبعة دار الفكر العربي، القاهرة،١٩٤٧ .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ت: محي الدين غبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط ٤، ١٩٦٤ .
- شرح الأشموني، ت :محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١،١٩٥٥ .
- شرح التصريح على التوضيح: الشيخ خالد الأزهري ، دار الفكر ، د.ت .
- شرح الشافية : الرضي الإستراباذي، ت: محمد نور الحسن وآخرون، مطبعة حجازي ، القاهرة.د.ت.
- شرح قطر الندى وبل الصدى :ابن هشام الأنصاري ، ت : محمد محي الدين عبد الحميد ،دار الفكر،بيروت ،لبنان ،د.ت.
- شرح اللمحة البدرية في علم العربية : أبو حيان الأندلسي ،تأليف ابن هشام الأنصاري ،ت: صلاح راوي، مطبعة حسان ،ط٢،القاهرة، د.ت.
- شرح المفصل: ابن يعيش ،عالم الكتب ،بيروت ،مكتبة المتنبي،القاهرة،د.ت.
- ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم :أحمد سليمان ياقوت، شركة الطباعة العربية السعودية المحدودة، الرياض،١٩٨١ .
- العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي :خليل عمايرة ،إربد ،١٩٨٥ .
- فصول في فقه اللغة : رمضان عبد التواب، القاهرة، ط ١، ١٩٧٣ .
- الفعل زمانه وأبنيته: إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة،بيروت ،ط٢،١٩٨٠ .
- في التحليل اللغوي :خليل عمايرة ،تقديم سلمان العاني ،ط ١، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ١٩٨٧ .
- في التركيب اللغوي للشعر العراقي المعاصر: مالك المطلبي دار الرشيد بغداد ، ١٩٨١ .

- في المصطلح النحوي :د .يحيى عبابنة ،رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، ١٩٨٤ .(لم تنشر) .

- في النحو العربي، بحث في دراسة الجملة في ضوء منهاج النظر اللغوي الحديث: عبد الرحيم رضوان، عمان - الأردن -١٩٨٥م

- في نحو العربية وتركيبها :خليل عمايرة ،ط ١،عالم المعرفة ،جدة.١٩٨٤ .

- في النحو العربي :قواعد وتطبيق :- مهدي مخزومي ،ط ١، ١٩٨٥ .

- في النحو العربي: نقد وتوجيه :مهدي مخزومي ،بيروت ،ط٢ ،١٩٨٠ .

- الكتاب :سيبويه ،ت :عبد السلام محمد هارون ،دار القلم، القاهرة ، ١٩٦٦ .

- الكشاف: الزمخشري ،طبعة دار الفكر ،بيروت ، د .ت .

- الكليات : أبو البقاء الكفوي، ت: عدنان درويش ،مطبوعات وزارة الثقافة السورية،دمشق، ١٩٨٤ .

- لسان العرب :ابن منظور ،دار صادر، بيروت ،١٩٦٨ .

- اللغة العربية معناها ومبناها:تمام حسان ،الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٧٩ .

- لمع الأدلة في أصول النحو :أبو بركات الأنباري ،ت: عطية عامر ،المطبعة الكاثوليكية ،بيروت ،١٩٦٣ .

- مباحث لغوية :إبراهيم السامرئي ،مطبعة الآداب ،النجف ،١٩٧١ .

- المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها :ابن جني، ت :علي نجدي ناصف وآخرون ،لجنة إحياء التراث الإسلامي ،القاهرة ،١٩٦١ .

- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: مهدي المخزومي، مكتبة مصطفى البابي ،ط٢،مصر ١٩٨٥.

- مسائل خلافية : العكبري .ت :محمد خير الحلواني ،حلب ،د .ت .

- المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم المعاصر: د.عبد القادر مرعي الخليل. منشورات جامعة مؤتة، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا ،ط ١ ،١٩٩٣.

- معاني القرآن :الأخفش ،سعيد بن سعدة، فايز فارس الحمد ،المطبعة العصرية ،الكويت، ١٩٧٩.

- معاني القرآن : الفراء .ت :عبد الفتاح إسماعيل ،الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧١.

- المقرب : ابن عصفور ،ت :أحمد الجواري ،وعبد الله الجبوري بغداد ،مطبعة العاني ،١٩٧١.

- المقتضب :المبرد ،ت :محمد عبد الخالق عضيمة ،عالم الكتب ،بيروت ،١٩٦٣.

- مقدمة ابن خلدون : عبد الرحمن بن عمر بن خلدون ،ت: درويش الجويدي ،المكتبة العصرية ،ط ١، بيروت ، ١٩٩٥.

- من أساليب القرآن : إبراهيم السامرائي ،مؤسسة الرسالة ،ط ١، بيروت ،دار الفرقان للنشر والتوزيع عمان ، الأردن ،١٩٦٦.

- من أسرار العربية :د .إبراهيم أنيس ،مكتبة الأنجلو المصرية ،ط ٣،١٩٦٦.

- من وظائف الصوت اللغوي :د .أحمد كشك ،ط ١، ١٩٨٣.

- نتائج الفكر :أبو القاسم السهيلي ، ت:محمد البنا ، منشورات قار يونس ،مطابع الشروق بيروت١٩٨٧

- النحو الجديد : عبد المتعال الصعيدي ،بيروت ،دار الفكر العربي ،١٩٧٤.

- النحو العربي :نقد وبناء: إبراهيم السامرائي ،دار الصادق ،بغداد ١٩٦٨.

- نحو المعاني : أحمد عبد الستار الجواري ،مطبعة المجمع العلمي العراقي ،١٩٨٧.

- النحو الوافي : عباس حسن ،دار المعارف ،ط٢، مصر ١٩٦٤.

- هل الحال فضيلة في أسلوب العربية :سلمان القضاة ،مجلة أبحاث اليرموك ،المجلد ٧،العدد ١،١٩٨٩.

- همع الهوامع : السيوطي ت: عبد السلام هارون وعبد العال مكرم ،ط٢ ، مؤسسة الرسالة، بيروت١٩٨٧.

Abstract

Causatives (Mansubat) Between Structure and Meaning in Light of Modern Linguistics

This M.A. thesis handles Arabic causatives between structure and meaning in ight of modern linguistics. Causatives are divided here into three parts:

1- Objects of all types.

2- Semi-objects as those of specification, warning, encouragement, syntactical regiments, summon, exception.

3- Semi-objects in expression, such as those of circumstantial phrase and distinction.

The present study focuses on the following points:

1- The theory of agent which states that any case-ending is ascribed to a syntactic agent, and where this agent is missing, old Arab Grammarians assumed a deleted agent. Such perspective regarding syntactic agents is assumed to render syntactic styles consistent.

2- The theory of Rheme and Theme: old Arab Grammarians believe that an Arabic sentence should comprise a subject and a predicate,and where these two components are missing, they are assumed to accur in the underlying structure.

3- Style-shifting: This study concludes that the application of rheme and theme lays many constraints on Arabic. Thus it is preferable not to apply this theory on some Arabic structures.

The study also advocates the manipulation of "abstract" agents in the analysis of causatives, since they are closer to the nature of Arabic. Another result of the study are included in the conclusion.

فهرس المحتوى